

كِتَابُ تَنْبِيهِ الْغَيِّ  
عَلَى إِمْقَادِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

تَحْرِير

الإمام القاضي أبي بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن العربي

المعافري الإشبيلي

(ت ٥٤٣ هـ)

دراسة وتحقيق

أبراهيم بن محمد ونور

دار التراث





بِكَاتِبِ تَنْبِيهِ الْعَمِيِّ  
عَلَى مَقْدَارِ النَّبِيِّ ﷺ

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى فائرة الكتب الوطنية: ٢٠٢٠/١١/٥٠٤٦

٢٣٩

ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد المعافري الإشبيلي المالكي (ت ٤٦٨هـ - ٥٤٣هـ)  
تنبيه القبي على مقدار النبي صلى الله عليه وسلم / أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد  
المعافري الإشبيلي المالكي ابن العربي؛ إبراهيم محمد ويلوش - عمان؛ دار الرياحين للنشر والتوزيع، ٢٠٢٠  
( ص. )

ر. ل. ٢٠٢٠/١١/٥٠٤٦

المواصفات: / محمد صلى الله عليه وسلم // حياة الرسول // أخلاق الرسول // المعجزات //  
السيرة النبوية  
يشتمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعتبر هذا المصنف عن رأي  
دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

الطبعة الأولى ١٤٤٢هـ - ٢٠٢٠م

ردمك: 9789923762479



9 789923 762479

عمان - الأردن

جـوال: 00962790474491  
darlayaheen.jo@gmail.com

بيروت - لبنان

هاتف وفاكس: 009611660162  
جـوال: 009613602762  
dar.alrayaheen@gmail.com

دار الراجحي

جميع الحقوق محفوظة، لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو تخزينه في نطاق استعادة  
المعلومات أو نقله أو استنساخه بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من الناشر.

كِتَابُ تَنْبِيهِ الْغَيِّ  
عَلَى مُقَدَّارِ النَّبِيِّ ﷺ

تَحْقِيقُ

الإمام القاضي أبي بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن العربي

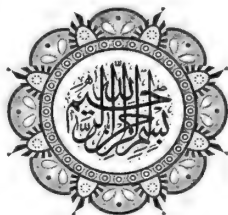
المصافري الإشبيلي

(ت ٨٥٢ هـ)

ورئاسة وتحقيق

د. محمد بن محمد ونور

دار الكتب العلمية





## المقدِّمة

الحمد لله الذي أرسل رسلَه تنرى، وبعثهم بالحقّ تبيّناً للنّاس وبشرى، وعضدهم وأيدهم بوحيه وجنوده ووعدهم نصراً، وأمرهم أن يُذكّروا عباده بسابق العهد إن نفعت الذّكرى.

أحمده سبحانه على ما فتح من اللّألاء، وما أسبغ علينا من وفيه الآلاء، إذ اصطفى سبحانه من صفوة خلقه زمرةً من الأصفياء الاتقياء، وجعلهم صلةً وصل بين مكلفي الأرض ووحى السّماء، أرسلهم ليخرجوا النّاس من الجاهليّة الجهلاء، وليرفعوا عن الغنم العمي العمياء، وأيدهم بالآيات البيّنات، وعظيم الخوارق المعجزات، والحجج البيّنات الواضحات، ما أذعن له ذوو الاستبصار، واعتبر بعبره ذوو الاعتبار، وأعجز أهل الجحود والإنكار والاستكبار، قال سيدي الشّيخ محمّد البشار رحمه الله:

وكلُّهم بالمعجزات أيدوا وخيرُهم ختامهم محمّد<sup>(١)</sup>

فأقام الله بهم صرح الحنيفيّة الشّريفة، وشيّد بما حباهم به من الحقّ قلاعها المنيفة، فأضحت منارةً ومعلمةً للنّاس لائحةً، ومهيّعةً لاحقاً.

وختمهم سبحانه وتعالى بآخر الرُّسل وخاتمهم، محمّد ﷺ زينتهم وخاتمهم،

(١) أسهل المسالك في مذهب الإمام مالك (ص ١٣).

فجمع فيه ما تفرّق في غيره من سنيّ الخصال، وكريم الفعال، وجميل الخلال.

«وليس على الله بمستنكر أن يجمع العالم في واحد»<sup>(١)</sup>

فكانت طلعتُه في العالمين آيةً، وأخلاقه ليس بعدها في الحسن غاية ولا نهاية، إذ صَحَّ عن بعض الأوائل أَنَّهُ استبصر نور الحقِّ، ومخايل الصدق في تقاسيم وجهه ﷺ فقال: «لقد علمت أَنَّ وجهه ليس بوجه كذاب»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن أبي العزّ الحنفي رحمه الله في مدعي النبوة: «إنَّما يدعيها أصدقُ الصادقين أو أكذبُ الكاذبين، ولا يلتبسُ هذا بهذا إلاَّ على أَجهل الجاهلين...»<sup>(٣)</sup>

وقال ابن تيمية رحمه الله: «... فالتمييز بين الصادق والكاذب له طرق كثيرة فيما هو دون دعوى النبوة، فكيف بدعوى النبوة؟ ومعلومٌ أَنَّ مدعي الرسالة إمَّا أن يكون من أفضل الخلق وأكملهم، وإمَّا أن يكون من أنقص الخلق وأرذلهم... فكيف يشبه أفضل الخلق وأكملهم بأنقص الخلق وأرذلهم، وما أحسن قولَ حسان رضي الله عنه:

لو لم تكن فيه آيات مينة كانت بديهته تأنيك بالخبر

وما من أحد ادعى النبوة من الكذابين إلاَّ وقد ظهر عليه من الجهل والكذب والفجور واستحواذ الشياطين عليه ما ظهر لمن له أدنى تمييز»<sup>(٤)</sup>.

(١) البيت لأبي نواس في ديوانه (٨٢) من قصيدة يمدح فيها الفضل بن الربيع.

(٢) رواه الترمذي في سننه (كتاب صفة القيامة والرفائق والورع عن رسول الله ﷺ - باب) (ح ٢٤٨٥)،

وابن ماجه في السنن (كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها - باب ما جاء في قيام الليل) (ح ١٣٣٤)،

وغيرهما. وقائل الكلمة الصادقة هو عبد الله بن سلام رضي الله عنه.

(٣) شرح العقيدة الطحاوية (ص ١٠٩).

(٤) شرح العقيدة الأصهبانية (ص ٨٩).

فكيف وقد فات الأنبياء حسناً وبياناً، ودعوة إلى الحقّ وتبياناً، حتى علا شأنه، وبلغ في علياء المجد جاهه وشأنه، وظهر في العالمين سواد أمته وسودده، ولم يساوه أحد من بني جنسه، الأنبياء فضلاً عمّن دونهم، قال اللّقاني رحمه الله:

«وأفضل الخلق على الإطلاق نبينا قَمِلَ عن الشّقاق»<sup>(١)</sup>

وكيف ترقّى رقيّ دعوته ومقامه الأنبياء، وهو كما قال البوصيري رحمه الله:

يا سماء ما طاولتها سماء<sup>(٢)</sup>

فجمع الله سبحانه وتعالى له من المعجزات الغرر، أعظم ممّا جاء به من غبر، فنصب قبل مولده المخايل والإرهاصات، وقبل مبعثه الدلائل اللّاثحات، وعند مبعثه البراهين القاطعات، ما زُر في أسفار أصول الدّين ومبحث النّبوات، وما خطّه يراع الأئمة الأطايب، وأهل العلم النّجائب، في كتب السّير والمعجزات والدلائل، ما يندّ عن الحصر، ولا يأتي على استقصائه حبر، إذ ما من كرامة لوليّ إلا وهي معجزة للنبيّ ﷺ ورحم الله البوصيريّ إذ يقول:

«وبدت في رضاعه معجزاتٌ ليس فيها عن العيون خفاء»<sup>(٣)</sup>

ﷺ، فكان من أعظم هذه المعجزات بياناً، وخلودها أحقاباً وأزماناً، هو القرآن الكريم الذي فصل فيه كلّ شيء، هُدى للنّاس وتبياناً، فأعجز فصحاء العرب مع ما أوتوا من فصاحة، ودمغ حججهم مع ما كانوا عليه من رجاحة، فكان لمن دونهم أبهر وأظهر، ولسلطان عقولهم أوفر، وكان أكرم للعاجد، وأقمع للمعاند، فكيف لا

(١) جوهرة التوحيد، البيت (٦٥).

(٢) قصيدة الهمزية في مدح خير البرية، البيت (١).

(٣) قصيدة الهمزية في مدح خير البرية، البيت (٢٨).



وهو «... حجةٌ لرسوله الذي أرسله به، وعلمٌ على صدقه، وبيّنةٌ على أنّه أمينه على وحيه، وصادعٌ بأمره...» كما قال الإمام الباقلاني رحمه الله.<sup>(١)</sup>

وكون القرآن تضمّن الحكيم الباهرة، والعزة القاهرة، وظهر على باقي الآيات لا يعني عدمها بل هو كما قال اللقاني رحمه الله:

«ومعجزاته كثيرة غُرر منها كلام الله معجزُ البشر»<sup>(٢)</sup>

فلما كان هو الحجة الخالدة، والمعجزة السائدة الزائدة، كثر معاندوها، وبرز عند نزولها حسادها وجاحدوها، فلم يأتوا بسورة من مثله عند التحدي ولو بشيء، إذ كيف يتمثل كلام البشر مع كلام من ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾<sup>(٣)</sup>، وقام فيلسوف قريش الكبير الوحيد، وصنديدها العنيد، ففكر وقدر، ثم نظر ثم عبس وبسر، ثم أدبر واستكبر ﴿فَقَالَ إِنَّ هَذَا إِلَهٌ حَرُوتٌ وَمَرُوتٌ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾<sup>(٥)</sup>،<sup>(١)</sup>.

فكان هذا غايةً مرامهم، ونهايةً أقدام إقدامهم في ميدان أفكارهم، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ لَقَالُوا الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُؤْتٍ﴾<sup>(٦)</sup> فضمن الله عز وجل لنبيه ﷺ حفظه وحفظ معجزته، وأقام له حدوده وحروفه، ووعد به جمعه له وبيانه وقرآنه، ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾<sup>(٧)</sup>، وأمره أن

(١) إعجاز القرآن (ص ٣) بتصرف يسير.

(٢) الجوهرة، البيت (٧٣).

(٣) سورة الشورى، الآية (١١).

(٤) سورة المدثر، الأيتان (٢٤ - ٢٥).

(٥) سورة الأنعام، الآية (٧).

(٦) سورة القيامة، الآية (١٧).

يجاهد به خَفَافِشَ الكفر جهاداً كبيراً، فالحمد لله أولاً وآخراً، ظاهراً وباطناً ﴿هُوَ  
الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ (٢) ﴿١﴾

وأصلي وأسلم على نبيِّ الرَّحْمَةِ، من أنتم الله به النعمة، وأكمل به الدين،  
وكشف به الغمة، وحلَّاه ربُّه بلباس العزة والعصمة، ونصره على قريبه فلا يأمره إلاَّ  
بخير وحكمة.

عصم الله تعالى قلبه عن الغيِّ فما غوى، وعصم لسانه عن الأهواء فلم ينطق  
عن هوى، وميزه بالصدق عن الالتواء، قال تعالى: ﴿وَمَا نَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ﴾ (٣) وَمَا  
يَنْبَغِي لَهُمْ وَمَا يَسْتَظِيلُونَ ﴿١١﴾ ﴿١٢﴾ فإني يتأتى لهم ذلك والحقُّ سبحانه وتعالى يقول:  
﴿إِنَّهُمْ عَنِ السَّمْعِ لَمْعَزُولُونَ﴾ (١٣) ﴿١٤﴾، حاشاه أن يدعو الغرائقة، والله يقول له: ﴿فَلَا  
تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَكُونَ مِنَ الْمُعَذَّبِينَ﴾ (١٥) ﴿١٦﴾ وأتى تلبس عليه الشياطين أمره،  
والحقُّ سبحانه وتعالى يقول: ﴿هَلْ أُتِيتُكُمْ عَلَىٰ مَنْ نَزَّلَ الشَّيَاطِينُ﴾ (١٧) ﴿١٨﴾ تَنْزِيلَ عَلَىٰ كُلِّ آفَاقٍ  
أُتِيرِ ﴿١٩﴾ يُلْقُونَ السَّمْعَ وَأَكْتُرُهُمْ كُذْبًا وَكِبْرًا﴾ (٢٠) ﴿٢١﴾ فعليه أفضلُ الصَّلَاةِ وأنتمُ التَّسْلِيمِ،  
ونشهد أنه بلغَ وجاهد ونصح، وكان رحيماً بالخلق أجمع.

أما بعدُ:

فلَمَّا كان أعظمُ العلوم وأشرفُها قدراً هو علمُ أصولِ الدِّين علم العقائد، وكانت  
مباحثه ولا زالت هي المطالب العالية التي كانت غاية المرام عند السلف والخلف،

(١) سورة الحديد، الآية (٣).

(٢) سورة الشعراء، الآيتان (٢١٠ - ٢١١).

(٣) سورة الشعراء، الآية (٢١٢).

(٤) سورة الشعراء، الآية (٢١٣).

(٥) سورة الشعراء، الآيات (٢١٢ - ٢٢٣).

لتعلقها بالتوحيد والنبوات، وما لها من أحكام الوجوب والجواز والاستحالة، شاء الله عز وجل أن أقف على رسالة عظيمة الفائدة، كثيرة العائدة للإمام القاضي أبي بكر بن العربي المالكي الأشعري رحمه الله في مبحث النبوات، وما اشتملت عليه من فوائد وقواعد درر، ودرء للشبهات بمعيار العلم ومحك النظر، آثرت أن أتقدم بها دراسة وتحقيقاً لاستكمال متطلبات نيل درجة الماستر في (علم العقائد والأديان في تراث الغرب الإسلامي)، بما أشار عليّ به السادة الأساتذة الأفاضل، ذوو الفضل والعلم المتكاثرون المتهاطلون، أجزل الله لهم المثوبة والعطاء.

وحاجة عصرنا إلى مثلها لا تخفى، خصوصاً وقد بعثر بعض أهل الأهواء بدعاً من قبور الشبهات ليحصدوا بها الإيمان المستقر في صدور أهل الطاعات، بضرب محكم الآيات ببعض من المتشابهات، فيلبسون الحق بالباطل، ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل، وقد قال فيما سلف غضنفر السنة والجماعة وإمامها، والمجلي في ميدان السبق ومقدمها الإمام القاضي أبو بكر الباقلاني رحمه الله عن القرآن المعجزة: «ومن أهم ما يجب على أهل دين الله كشفه، وأولى ما يلزم بحثه، ما كان لأصل دينهم قواماً، ولقاعدة توحيدهم عماداً ونظاماً، وعلى صدق نبيهم ﷺ برهاناً، ولمعجزته ثبوتاً وحجة»<sup>(١)</sup> إلى أن قال رحمه الله: «وقد قل أنصاره، واشتغل عنه أعوانه، وأسلمه أهله، فصار عرضة لمن شاء أن يتعرض فيه، حتى عاد مثل الأمر الأول على ما خاضوا فيه عند ظهور أمره، فمن قائل قال: إنه سحر، وقائل يقول: إنه شعر، وآخر يقول: إنه أساطير الأولين، وقالوا: لو نشاء لقلنا مثل هذا، إلى الوجوه التي حكى الله عز وجل عنهم أنهم قالوا فيه، وتكلموا به، فصرفوه إليه»<sup>(٢)</sup>.

(١) إعجاز القرآن (ص ٣-٤).

(٢) إعجاز القرآن (ص ٤).

وما كان هذا شأنه فبحثه وخدمته أولى من غيره، والله دُرُ الإمام القاضي أبي بكر بن العربي رحمه الله إذ يقول: «والاعتكافُ على مثل هذا العمل، أفضل زادٍ إلى الآخرة محتَمَلٌ»<sup>(١)</sup>

ونفسُ الشَّبه التي نفسها الشَّيخ في سفره هذا هي التي تُطرح اليوم في ساحة التَّشْغِيب والتَّغْرِيب، فتضمَّن ما يتعرَّض به أهلُ الزَّيْنِج في باب النُّبُوت، وأجلى ما فيه بواضح الدَّلالات، وأدحض ما ورد على عذب موردها من كدر الشُّبهات، وسفاسف الأغلوطات، من مراسم العقول، وغثُ الأخبار والنقول ما لا يخفى ضعفه على الشَّادي فضلاً عن أهل الألباب الفحول، والحقُّ في صراع مع الباطل وإن كانت الغلبة للحقِّ وأهله، قال تعالى: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي﴾<sup>(٢)</sup> وقال تعالى: ﴿وَإِن جُنَدَانَا لَهُمُ الْفَلِيلُونَ﴾<sup>(٣)</sup> وقال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرٍ﴾<sup>(٤)</sup> وقال تعالى: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ﴾<sup>(٥)</sup>، والله دُرُ ابن دريد رحمه الله إذ يقول:

«من يلدغ النَّاسَ يجد من يلدغه لا يعدُّ الباطلُ حقًّا يدمغه

لسان ذي الجهلِ وشيكاً يوثقه

كُلُّ زمانٍ فله نوابغٌ والحقُّ للباطلِ ضدٌّ دامغٌ»<sup>(٦)</sup>

(١) النص المحقَّق (ص ٥٣).

(٢) سورة المجادلة، الآية (٢١).

(٣) سورة الصافات، الآية (١٧٣).

(٤) سورة الفرقان، الآية (٣٣).

(٥) سورة الأنبياء، الآية (١٨).

(٦) ديوان ابن دريد (ص ٣٠ - ٣١).

فَقَبِضَ اللَّهُ سَبْحَانَهُ الْإِمَامَ أَبَا بَكْرٍ لِأَهْلِ الزَّيْغِ فِيهِمَا سَلَفٌ، وَوَضَعَ أَيْدِيَنَا عَلَى قَوَاعِدِ الْفِكْرِ وَالنَّظَرِ وَسَلَّاحِ الْمَعْرِفَةِ لِنَجْتَنِّ بِهَ جَذُورَ أَذْنَابِ الْبَاطِلِ مِنْ أَهْلِ الْخُلْفِ وَالْخِلَافِ مِمَّنْ خَلَفَ.

وَتَكُنْ أَمَمِيَّةُ هَذِهِ الرِّسَالَةِ فِي أُمُورٍ كَثِيرَةٍ أَجْمِلُ بَعْضَهَا فِيَمَا يَلِي:

أَوَّلًا: أَنَّ هَذِهِ الرِّسَالَةَ مِنْ تَرَاثِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْمَرْحُومَةِ، وَهُوَ مِنْ نَعْمِ اللَّهِ الَّتِي لَا تُعَدُّ، وَمِنْ خَزَائِنِ عَطَايَاهِ الَّتِي لَا تُنْفَدُ، وَمِنْ حَقِّ الْأُمَّةِ عَلَى ذَوِي الْمَعْرِفَةِ أَنْ يُوَفِّقُوهُمْ عَلَى مَجْدِ أَسْلَافِهِمْ وَتُرَاثِهِمْ.

ثَانِيًا: أَنَّ النَّظَرَ فِي كُتُبِ الْعُلَمَاءِ الْفُحُولِ وَالْجَهَابِذَةِ الْأَلْبَاءِ مِمَّا يَقْدَحُ زِنْدَ الْمَعْرِفَةِ، وَيَشْحَدُ الذَّهْنَ، وَيُوقِدُ مَشْعَلَ الْمَعْرِفَةِ وَالْفِكْرِ، وَيُبْعَثُ فِي الْأُمَّةِ الْعِزَّةَ وَالْمَجْدَ، وَيُعِيدُ لَهَا الْجِدَّةَ وَالنَّشَاطَ وَالسَّمَوِّ وَالرَّفْعَةَ كَسَالَفِ الْعَهْدِ، وَيَكُونُ لِلْأَجْيَالِ نِبْرَاسًا، وَمِرَاسًا لِأَسَالِيبِ الْحِجَاجِ، وَتَرْسِيخًا لَهَا فِي قَلْبِ النَّاطِرِ وَالْمُنَاطِرِ، لِيَقَامَ صَرْحُ الْحِجَاجِ وَالْمِفَاتِلَةِ عَلَى أَسَسِهِ الَّتِي عُدِّلَ عَنْ أَكْثَرِهَا.

ثَالِثًا: مَا تَطَوَّى عَلَيْهِ مِنْ مَبَاحِثِ بَابِ النُّبُوَّةِ، وَكَذَلِكَ مَا تَوَخَّيْنَاهُ مِنْ إِحْيَاءِ تَرَاثِ الْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْعَرَبِيِّ الْجَهَابِذِ، صَاحِبِ الْعَقْلِ الرَّاجِحِ، وَالذَّهْنِ الْوَقَادِ، وَمَا ضَمَّنَهَا مِنْ أَبْوَابٍ أَرْبَعَةٍ مَهِّمَةٍ فِي مَبْحَثِ النُّبُوَّةِ عَلَى مَا سَيَأْتِي تَفْصِيلُهُ فِي الْحَدِيثِ عَنْ مَضْمُونِ الْكِتَابِ.

فَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا، إِذْ لَهُ الْبِدَ الطُّوْلَى عَلَى مَا أَنْعَمَ مِنْ إِرْسَالِ الرِّسَالِ رَحْمَةً وَفَضْلًا، وَلَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ سَبْحَانَهُ عَقْلًا.

«وَمِنْهُ إِرْسَالُ جَمِيعِ الرُّسُلِ      فَلَا وَجُوبَ بَلْ بِمَحْضِي الْفَضْلِ»<sup>(١)</sup>

أحمدته حمداً على ثباته، ونعوذ بالله أن يزَلَّ فَهْمُ الفكر بعد ثباته، ونسأله حسن الخاتمة.

«وكن كما كان خيارُ الخلقِ      حليفَ حلمٍ تابِعاً للحقِّ  
فكلُّ خيرٍ في اتِّباعٍ من سلف      وكلُّ شرٍّ في ابتداعٍ من خلف  
وكلُّ هديٍّ للنَّبيِّ قد رجح      فما أبيعُ أفعَل ودع ما لم يُبع  
فتابع الصَّالحِ ممَّن سلفا      وجانب البدعة ممَّن خلفا»<sup>(١)</sup>

وواجبي بعد شكر الله عز وجلَّ شكرُ أستاذي الكريم الدكتور محمد بن عبد الكريم الفيلاي الذي شرفني بالإشراف على هذه الرسالة، والدكتور مولاي الحسن العلوي الذي عمل على حسن رعايته وتوجيهه رغم انشغالاته الكثيرة، فאלله أسأل أن يعجزيهما الجزاء الأوفى لقاء ما أسديا من نصيح، وأنفقا من وقت.

كما أوجّه خالصَ شكري وتقديري إلى أعضاء اللجنة العلمية الموقرة: أستاذي الدكتور سعيد بيهي، وأستاذي الدكتور لحسن الشرفاوي، وأستاذي الدكتور عبد الحميد عشاق، أشكرهم جميعاً على تفضّلهم بقراءة هذه الرسالة، وقبول مناقشتها وتقويمها، وكذلك أتقدم بعزّيل الشكر لجميع أساتذتي بجامعة الحسن الثاني كلية الآداب والعلوم الإنسانية - عين الشقّ -، وأتوجّه بخالص الشكر إلى جميع من مدّ لي يد العون من قريبٍ أو بعيدٍ، كلّ باسمه وجميل اسمه، والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، إنه بكل جوادٍ كفيل، وهو حسبنا ونعم والوكيل.



(١) الجوهرة، الأبيات (١٣٦ - ١٣٩).

## أسباب اختيار الموضوع:

وقع اختياري على هذا الكتاب للأسباب الآتية:

- ١ - أهمية الكتاب ووفرة مادته، وكونه أصلاً في الباب.
- ٢ - مكانة ابن العربي المعافري العلمي، وقدمه الراسخة في علوم الشريعة والعربية، يشهد لذلك تنوع مصنفاته التي أشاد بها العلماء ولا زالوا معتكفين عليها.
- ٣ - مشورة بعض أسيادنا وتأيدهم لي على هذا العمل، وأنه ذو أهمية علمية عالية، وأن الكتاب جديرٌ بدراسته وتحقيقه.
- ٤ - رغبتى الشخصية في الاشتغال بتحقيق المخطوطات من تراث سلفنا الصالح، وبخاصة في مجال العقيدة.
- ٥ - الإسهام في إحياء تراثهم، وإبراز جهودهم في خدمة هذا الدين الحنيف، وخاصة منهم علماء الغرب الإسلامي.
- ٦ - إثراء المكتبة الإسلامية بهذا السفر العظيم الذي يعتني بجانب النبوة.
- ٧ - اكتساب ملكة لفهم كلام العلماء فهماً سليماً ومعرفة مداركهم.



## صعوبات البحث:

من الصّعوبات التي واجهتني عندما جدّ بي العزم على تحقيق كتاب «تنبيه الغيبيّ على مقدار النبيّ ﷺ» أمورٌ أذكرُ منها ما يلي:

- كونُ الكتاب المخطوط ليس له إلا نسخةٌ وحيدةٌ، فلم أظفر بعد البحث والتّقيب - في الفهارس والمكتبات وسؤال المختصّين والمشتغلين بمجال المخطوط - على نسخةٍ ثانية، والله المستعان.

- اشتملت النسخة التي اعتمدتها على بتر - نُبّهت عليه في موطنه - وهذا شكّل عائقاً لديّ في فهم بعض كلام المصنف رحمه الله في سياقه فهماً تامّاً.

- بعض العبارات لازال فيها غموضٌ عندي من حيث الصّياغة وفهمها، ولعلّه يُزال بالعثور على نسخةٍ ثانية تكون متممةً لهذه، يَسّر الله ذلك بمنّه وكرمه.

- صرفي بشتّى الوسائل عن الحصول على هذا المخطوط المبارك، تارةً بالكذب الصّريح، وتارةً بالتّلبيس الفضيح، ظناً منهم - هداهم الله - أنّ تراث هذه الأُمَّة حكرٌ على فلان أو علان، وغياب أخلاق المسلم مع المسلم فضلاً عن طالب علم وخادم للتّراث - زعموا - ومع ذلك كلّ لم أسأّم ولم أملّ - وأملّي في الله عز وجل - من البحث والتّفتيش حتّى يَسّر الله لي أخاً كريماً، وصديقاً حميماً، سيدي الشّيخ عادل واعصم حفظه الله، فله منّي الشُّكرُ الجزيلُ، على ما قدّمه لي من خدمة وعمل جليل، حيثُ أوقفني تفضلاً منه وإحساناً على هذا المخطوط ويَسّر سبل الحصول عليه، وإخراجه من غياهيب النسيان وعالم الأذهان إلى عالم الوجود والعيان.



## نقد نشرة دار الحديث الكتانية

بعد أن دفعت كتابي للطبع وقفتُ على النشرة التي نشرتها دار الحديث الكتانية بتحقيق الدكتور عبد الله التوراتي وفقه الله وهي مشكورةٌ على ذلك، فرأيت أنه من الواجب على العبد الذي يتوَعَّى الله سبحانه وتعالى والدَّار الآخرة، ثم معرفة الحق أن يحسن فيما يقوله ويفعله، وأوَّل ما ينبغي أن يُحسن فيه العبد هو الإخلاص لله تعالى في القول والعمل، ثم في المحافظة على إرث هذه الأمة العريقة في المجد، والسهر على حفظ كتب علمائنا رحمهم الله تعالى ورضي عنهم، وإخراجها في حلل قشبية تضاهي الصور التي كان يرجوها لها مؤلفوها الأول، أو قريباً منها.

ولهذا كان لزاماً عليّ أن أنظر في النشرة السالفة الذكر علَّني أجد فيها ما يغني طلبة العلم والباحثين عن تكرار العمل، أو على الأقل ما يشيني على إتمام طبع هذا الكتاب، إلّا أنه وللأسف وبدون فحصٍ لها أو محكها وافتحصها فضلاً عن عرضها على قواعد التَّحقيق، وسيرة العلماء فيه، إذا بهذه النشرة تطفح بالأخطاء الفادحة التي لا تليق بمقام الدكتور حفظه الله، خصوصاً وأن المدة التي خصَّصها لخدمة الكتاب كانت كافيةً للنَّسخ على منواله، فضلاً عن إخراج الأصل في نسخة جيِّدة، ولكن لمَّا علمنا أن لكل جواد كبوة، وأن الكمال كُتِب لكتاب ربِّنا عز وجل عذرنا الأستاذ، وجزاء الله خيراً على جهده واجتهاده وحرصه في خدمة تراث علمائنا رحمهم الله، إلّا أن مثل هذه الأعمال تُحتمُّ على الجهات المسؤولة سنّ

قوانين تضبط هذا المجال حفاظاً على بيضة هذه الأمة، ولجميل أئمتنا وعلمائنا  
رحمة الله عليهم.

ويجب علينا جميعاً تقوى الله في السر والعلن، وأن نجنب أعمالنا العجلة  
والهوى، إذ هما عدوا الإحسان والإتقان، وليس الغرض بذكر هذا النقد شخص  
الأستاذ، ولكن الغرض هو بيان أن هذه النشرة لا تُمَت للإمام ابن العربي رحمه  
الله بصلة، لما اعترأها من تشويه، وأن الكتاب بحاجة ماسة إلى إخراج آخر،  
وقراءة جيدة متأنية تقرب المقصود، وقد جعلت هذه الملاحظات على قسمين وفي  
جدولين، قسم في بيان الألفاظ التي زادها<sup>(١)</sup> أو نقصها من الأصل، وقسم في بيان  
ما قرأه الدكتور قراءة مخالفة للصواب، وقد اكتفيت في كل قسم بنماذج فقط؛ إذ  
الوقت والحاجة لا يسمحان بفتش هذه النشرة كاملة ومقابلتها مقابلة تامة، وفي هذه  
الإشارة غنية واستبصار لمن رام ذلك، والله من وراء القصد.

(١) ولا أقصد ما زاده المحقق لإقامة النص، فهذا اجتهاد منه وقد نص عليه في المقدمة.

الصفحة	النص	التصحيح
(٦٢)	قال يَلَسَاتِيهِ الصَّادِقُ عن قلبه المظهر «تلك الفرانيس العلي» الكلام إلى آخره	لا وجود لكلمة «العلي» في النسخة الخطية <b>تلك الغرائب والكلام</b>
(٦٤)	«أَنَّ النَّبُوَّةَ كَانَتْ بِصِفَةِ ذَاتِيَّةٍ لِلنَّبِيِّ، أعني تُوجد به بذاته كسائر صفاته»	«به» زائدة، وإنما وقع الوهم فيها لجريان عادة النساخ على أن الكلمة إذا كانت طويلة ومتطرفة، ولا يتسع لها المكان فإنها تكتب في السطر الموالي، ويوضع في المكان الفارغ «علامة» حتى لا يُضاف في النص شيء ليس من صلبه، وحتى يُحافظ على جمالية المخطوط، والتي تتجلى في نظام الأسطر واتساقها. <b>يُوجد به</b>
(٧١)	«فما نَقَلَ [الناقلون] شيئاً زائداً على مجرد لِقائه والعلم به»	زيادة كلمة [الناقلون]، والمعنى واضح دونها، فكان الأولى التنبيه عليها في الحاشية بدل إقحامها في النص.
(٧٣)	«إِنَّهُ مَلَكٌ وما هو بشيطان».	زيادة حرف الباء وليست في المخطوط. <b>ملك وما هو شيطان</b>
(٧٩)	«فَتَنَزِيَةُ النَّبِيِّ ﷺ عَمَّا لَا يَلِيْقُ بِهِ وَاجِبٌ، وظنُّ الباطل به هلكة».	نقص: «... على الخلق...» وهي موجودة في النسخة الخطية <b>واجب على الخلق وظن</b>

(٨٣)	<p>«فَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى وَجُوبِ الْعِصْمَةِ فِي الْإِعْتِقَادِ وَالْقَوْلِ».</p>	<p>نقص: «فكرة الفهم» بعد «على»، وأشار في الحاشية بقوله: في الأصل: «فكرة الفهم» لكن لماذا كل شيء لا يستطيع قراءته يحذفه من الأصل ويضعه في الحاشية، وكان الأولى إثباته في النص، وهذا ليس من الأمانة العلمية، والله المستعان.</p> <p><b>فَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى فِكْرَةِ الْفَهْمِ عَلَى وَجُوبِ</b></p>
(٨٤)	<p>«دَلَّلْنَاكَ عَلَيْهِ مِنْ قَبْلُ».</p>	<p>زاد المحقق: «من»، <b>عَلَيْهِ قَبْلُ</b></p>
(٨٨)	<p>«وَأَمَّا الْقَوْلُ وَمَحَلُّهُ اللَّسَانُ» وقال في الحاشية بعد كلمة القول: «بعده في الأصل: نتججه إلا أن بالبيان».</p>	<p>في نص المحقق نقص، ولكونه لم يستطيع قراءة النص، حذفه من الأصل، ووضع في الحاشية حسب القراءة التي تبينت له، وهذا ليس من التحقيق العلمي في شيء، ولعل القراءة التي يستقيم بها نظم الكلام ما يأتي: «وَأَمَّا الْقَوْلُ وَمَحَلُّهُ - على ما نتججه الآن بالبيان - اللَّسَانُ».</p> <p><b>وَحَلُّهُ عَلَى مَا نَتَجَّهُ إِلَا أَنْ بِالْبَيَانِ لِللسان</b></p>
(٨٩)	<p>«[ولا] يجوز وقوع الإخبار مِنْهُ عَنِ الشَّيْءِ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ بِهِ سَهْوًا أَوْ عَمْدًا إِذْ يَنْقُصُ دَلِيلُ الْمَعْجِزَةِ»</p>	<p>زاد [لا] ووضعها بين معقوفتين إعلاماً للقارئ بأنها ليست في الأصل، لكنه أقحم [إذ] موهما أنها من الأصل، وهي ليست في الأصل ولا وضعها بين المعقوفتين، وهو ليس بحاجة إلى هذا كله فليضع كلمة «وتجوز» بدل «ولا يجوز».</p>

<p>تأمل رعاك الله هذه القراءة، فإن كانت صواباً فالحمد لله، وإن لم تكن كذلك فعلى الأقل يجب إثباتها كما هي، بدل حذفها من النص ووضعها في الحاشية، وتضعه في الحاشية، «وأما المكروه» فناقطع عني بأنه لا يجوز عليه كالمحظور»، <b>فأما قطع عني بأنه لا</b></p>	<p>«وأما المكروه فإني أقطع بأنه لا يجوز عليه كالمحظور»، وقال في الحاشية: في الأصل: قطع، وبعده عني؛ كذا قال.</p>	
<p>زيادة لكلمة يكون، وفي الأصل عليها علامة الضرب، وعلى إثباتها يجب نصب كلمة «سهو»، <b>في أن مكروه المحذور يجوز</b></p>	<p>«أن يكون القول بتجوز ذلك على النبي ﷺ سهو باطل أيضاً»</p>	(١٠٦)
<p>سقطت منه «مع» <b>كلمة المحذور</b></p>	<p>«بحكمة التأمول عن ذلك»</p>	(١٠٧)

الصفحة	النص	التصحیح
(٦١)	«خلا دُخَرَ يوم الفاقة»	«خلا دُخَرَ أليوم الفاقة» «يجل دُخَرَ اليوم الفاقة»
(٦١)	ويحيلُ سخيمة الريب عن فؤاد سرك به؛ من شبه الروايات ما زعزع قواعد اليقين وودّع محيا الدين.	لا أدري المعنى المراد من هذه القراءة، فلعل صواب العبارة، «ويحيلُ سخيمة الريب عن فؤاد سرك به من شبه الروايات المطلقة ما زعزع قواعد اليقين، وردع محيا الدين»، وكلمة «سرك» كذا ثبت في النسخة الخطية، وأما كلمة «ودّع» فقال في الأصل: «وردع»، فالخطأ حاصل له من الجهتين من جهة قراءة الأصل، ومن جهة التصويب، ولا حاجة إليه، والصحيح «وردع» من الردع الذي هو اللطخ بالزعران، وكان الأولى به أن يبين معناها في الحاشية.
(٦٣)	«فنحن الآن بعون الله وتوفيقه نتصدى لحشم هذه الحيسكة، ونتدبّر لرفع هذه الخرازة».	الصواب «الحرازة» بدل الخرازة، وكان الأولى بالمحقق بيان المراد في الحاشية، وهذه هي الخدمة الحقيقية للنص، والرسم موافق للقراءة التي أشرتُ إليها، ومما يزيد ما يانا أن الحرازة: وجع في القلب من غيظ ونحوه، كما ورد في كتب اللغة. <b>وتتدبّر لرفع هذه الخرازة</b>

<p>صواب العبارة: «وإنما» - وهو ما يدل عليه الرسم - يدل «وأما».</p> <p><b>وَأَمَّا فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى</b></p>	<p>«إذ لا يلزم في الإعتقاد تحقيق ذلك ابتداءً في كُلِّ قَوَائِدٍ، وأما قد يظن الألباب إليها، فإنه يتوقع أن يهتم فيها، فلا بد من كشف حقيقتها.»</p>	<p>(٦٤)</p>
<p>الصواب «فَيَعْلَم» بيناه للمعلوم.</p>	<p>«فَيَعْلَمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ بِوُجْهِينَ»</p>	<p>(٦٨)</p>
<p>هكذا في النسخة الخطية، ولعل صواب العبارة وهو اجتهد مني لإقامة النص: «فَأَمَّا الرُّؤْيُ وَالسَّمْعُ إِذَا تَحَقَّقَ [تَعَلَّقَ] بِالْإِلَهِ وَصِفَاتِهِ [حَصَلَ] الْعِلْمُ بِهَا عَلَى التَّحْقِيقِ مِنْ غَيْرِ انْتِقَارٍ إِلَى وَجْهِ آخَرَ سِوَاهُ»</p>	<p>«فَأَمَّا الرُّؤْيُ وَالسَّمْعُ إِذَا تَحَقَّقَ تَعَلُّقُهُ بِالْإِلَهِ وَصِفَاتِهِ وَحَصَلَ الْعِلْمُ بِهَا عَلَى التَّحْقِيقِ مِنْ غَيْرِ انْتِقَارٍ إِلَى وَجْهِ آخَرَ سِوَاهُ»</p>	<p>(٦٩)</p>
<p>ورسمها في المخطوط كالتالي: «فإن كانت علماً فتعلقت بمتعلقها فصار معلوماً من غير تقدير سِوَاهُ»، ولعل قراءتها بـ «فإن كانت علماً [تعلقت] بمتعلقها فصار معلوماً من غير تقدير سِوَاهُ» هو الأولى.</p>	<p>«فإن كانت علماً فتعلقت بمتعلقها صار معلوماً من غير تقدير سِوَاهُ»</p>	<p>(٦٩)</p>
<p>قال في الحاشية: في الأصل «فَيُتَحَقَّقُ»، فما المانع أن يُثبت هذا في النص يدل الحاشية، والمعنى مستقيم.</p>	<p>«فَتَحَقَّقَ هَذَا فَإِنَّهُ مِنْ زَهَقٍ عَنْ هَذِهِ الدَّرَجَةِ وَقَعَ فِي حَرَجَةٍ»</p>	<p>(٦٩)</p>

(٧٠)	«ويستشهد على صحتها بإخباره مُخْبِتَات قلبه»	خطأ في قراءة النص، والصواب «بمُخْبِتَات». <b>بإخباره مُخْبِتَات قلبه</b>
(٧١)	«لَنَقْلَ ذلك إلينا في صفة إلقائه له»	خطأ في القراءة: وصواب العبارة كما يقتضيه الرسم «لِقائه». <b>لَنَقْلَ ذلك إلينا في صفة إلقائه له</b> والهمزة عليها علامة الضرب كما هو واضح في الصورة.
(٧١)	«ولا تستنكره فَإِنَّه أصلُ في المفعولات»	هكذا في الأصل وفي المنسوخ: وصواب العبارة - والعلم عند الله -: «[المفعولات] بدل المفعولات».
(٧٢)	«تَعَلَّمْ أَيُّهَا المتوسِّمُ وَتَقَطَّنْ لَذَاكَ الغافل»	«تَعَلَّمْ أَيُّهَا المتوهمُ وَتَقَطَّنْ يَا ذَا الغافل»، المتوهم بدل المتوسم: ولو قارن رسم الهاء في المخطوط بنظيره لتبين له أنه حرف الهاء لا السين، وقد أثبت كذلك كما في الموضع الذي قبل هذا في السطر ٧ من (ص ٧٢). وهذا رسمها أيضا في المخطوط وقد قرأها «وتوهم»: <b>وَلَمْ يَتَحَقَّقْ الْحَالَةُ فِي لَهَايِهِ وَتَوْهَمِهِ</b> وقال في الأصل: بإذاذ. وليس لِمَا أثبت في النص ولا في الحاشية معنى. <b>تَعَلَّمْ أَيُّهَا المتوهم وَتَقَطَّنْ بِإِذْاد</b>



<p>هكذا قرأها، مضيفاً في الحاشية: في الأصل «محمال»، والصواب كما هو في الأصل: «بمحمال».</p> <p>وحدة معرفتها محال عليك والسياطين</p>	<p>(٧٤)</p> <p>«وَأَنَا قَصَّةٌ خَلِيجَةٌ فَإِنَّ ذَلِكَ -إِنْ صَحَّ- مَحْمُولٌ عَلَى فَضْلِهَا، وَصَحَّةٌ مَعْرِفَتِهَا بِمَحَامِدِ الْمَلَائِكَةِ وَالشَّيَاطِينِ»</p>
<p>قال في الأصل: «مخايل»، وما أثبتته في الحاشية هو الصحيح وهو الموافق لسياق الكلام رسماً ومعنى، جمعٌ مخيولة. وهي مخايل فدا</p>	<p>(٧٥)</p> <p>«وهي محامد»</p>
<p>قال في الحاشية: في الأصل «ردة»، وصواب العبارة درء. ثم ألقى عن رداء</p>	<p>(٧٦)</p> <p>«وصيانة الحق عن درك هذه الشبهة في كتب الأصول»</p>
<p>قال في الحاشية عند قوله «فله» في الأصل قلبه، وما الذي منعك من إثباته، والقراءة الصحيحة والله أعلم: «نعم، إن لم يكن له في النبوة والمعجزة والبلاغ بالوحي المباشر، فله بعد ذلك كله في مداخل القلط عليها»</p> <p>بالوحي المباشر قلبه بعد ذلك كله في مداخل</p>	<p>(٧٧)</p> <p>«نعم، إن لم يكن له في النبوة والمعجزة والبلاغ بالوحي المباشر، فله بعد ذلك كله في مداخل القلط عليها»</p>
<p>صوابها: تخفى، ومكانه لا ينبغي أن يتخفى</p>	<p>(٧٨)</p> <p>«ومكانه لا ينبغي أن يخفى»</p>
<p>هكذا قرأها، وصوابها: فلتنخص =</p> <p>فلتنخص</p>	<p>(٨١)</p> <p>«والكلام في ذلك يطول حتى يخرج عن المقصد، فلتنخص بالبيان قسم الجواز».</p>

<p>الصواب: «وتحقَّقتها»، <b>وتحقَّقتها</b></p>	<p>«إِذَا حَقَّقَتِ الْعِصْمَةَ وَتَحْقِيقَهَا فَاعْلَمْ أَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِثَلَاثَةِ فُئُونٍ»</p>	<p>(٨٣)</p>
<p>والصواب: «في الاعتقاد»، وجمعها من زيادات المحقق، <b>الاعتقاد والفول</b></p>	<p>«فِي الْإِعْتِقَادَاتِ وَالْقَوْلِ»</p>	<p>(٨٣)</p>
<p>هكذا قرأها، والصواب: «تنفير» <b>من تنفير قلوب</b></p>	<p>«مَنْ تَغْيِرُ قُلُوبَ الْخَلْقِ عَنِ الْإِقْبَالِ عَلَيْهِمْ»</p>	<p>(٩٠)</p>
<p>لعل الصواب «واستنماء» <b>واستنماء للنجة</b></p>	<p>«وَاسْتِنْمَاءًا لِلنَّعْمَةِ»، قال وفي الأصل: «استنماعا».</p>	<p>(٩١)</p>
<p>وما المانع من إثبات الكلام على ما هو عليه بدل التصرف فيه، «وَأَمَّا مَا يَأْتِي بِهِ الرَّسُولُ مِنْ وَزْنٍ»، <b>وَأَمَّا مَا يَأْتِي بِهِ</b></p>	<p>«وَأَنَّ مَا يَأْتِي بِهِ»، قال: في الأصل: «أما».</p>	<p>(١٠٠)</p>
<p>«ما استطاعوه»، <b>ما استطاعوه</b></p>	<p>«مَا اسْتَطَاعُوا»</p>	<p>(١٠٢)</p>
<p>وما المانع من إثبات ما في الأصل، وقد ثبتت به الرواية أيضا. <b>وَأَنْ شَفَاعَتِهِمْ لَتَرْجَى</b></p>	<p>«وَأَنَّ شَفَاعَتَهُمْ لَتَرْجَى»، قال في الأصل: لترجى.</p>	<p>(١٠٣)</p>

## خطة البحث لدراسة وتحقيق الكتاب:

قَسَّمْتُ البحثُ إِلَى مَقْدَمَةٍ وَقَسَمِينَ وَخَاتِمَةٍ ثُمَّ الْفَهَارِسُ عَلَى النُّحُو الْآتِي:  
المقدمة وضممتها بيان أهمية الكتاب العلمية، وأسباب اختياره، وصعوبات البحث، ونقد نشرة دار الحديث الكتانية، وخطة البحث لدراسة وتحقيق الكتاب، ومنهج التحقيق.

أما القسم الأول فخصصته للدراسة، وقد اشتملت على فصلين:

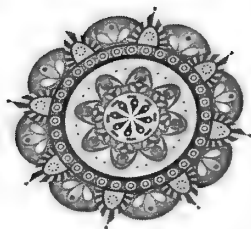
الفصل الأول ترجمت فيه للمصنف ترجمة موجزة وتحتها ستة مباحث:  
المبحث الأول: في اسمه وكنيته ونسبه ونسبه. المبحث الثاني: في مولده ونشأته العلمية. المبحث الثالث: في رحلاته العلمية. المبحث الرابع: في شيوخه وتلاميذه. المبحث الخامس: في مكانته العلمية وثناء العلماء عليه. المبحث السادس: في وفاته وإقباره رحمه الله.

وأما الفصل الثاني فتناولت فيه دراسة الكتاب، وجعلته على ستة مباحث:  
المبحث الأول: في اسم الكتاب. المبحث الثاني: في توثيق نسبه إلى مؤلفه. المبحث الثالث: في سبب التأليف. المبحث الرابع: في مضمون الكتاب ومنهج المؤلف فيه. المبحث الخامس: في مكانة الكتاب العلمية. المبحث السادس: في وصف النسخة الخطية المعتمدة مع صور منها.

القسم الثاني: النصُّ المحقق، ثم الخاتمة وفيها أهم النتائج.

## منهج التحقيق

- (١) نسخ النَّصِّ مع مراعاة القواعد الإملائية الحديثة، وتصحيح ما يخالفها مما يقع من النَّسَاحِ دون التَّنْبِيهِ على ذلك.
- (٢) مراعاة علامات التَّرْقِيمِ في كتابة النَّصِّ المحقَّق.
- (٣) العناية بضبط المشكل من الأعلام والألفاظ في النَّصِّ المحقَّق.
- (٤) العمل بنظام الورقة والوجه في ترقيم النسخة الخطية بحيث يحصر رقم الورقة ووجهها بين معقوفتين، ويثبت في كلِّ وجهٍ من وجهي الورقة في الهامش لا في صُلب النَّصِّ.
- (٥) كتابة الآيات القرآنية بالرَّسْمِ العثمانيِّ، وبرواية حفصٍ عن عاصمٍ، وعزُّوها في الحاشية إلى مواضعها بذكر اسم السُّورَةِ ورقم الآية، وحصرها بين قوسين مزهرين.
- (٦) عَزُّو الأحاديث والآثار التي ذكرها المصنَّفُ إلى مصادرها، فإن كان في الصحيحين أو أحدهما اكتفيَتْ بالعزو إليهما، وإن لم يكن فيهما فَأَخْرَجْهُ من بعض مصادره، مع نقل كلام المَحْدِّثِينَ في بيان درجته على قدر المستطاع.
- (٧) التَّرْجَمَةُ الموجزة للأعلام بذكر اسم العلم وكنيته وشهرته ونسبه ونسبته وبعض آثاره ثم وفاته، ويوثَّق ذلك كُلُّهُ من مصدرين أو ثلاثة على الأكثر.
- (٨) توثيق النُّقُولِ، والأقوال التي يذكرها المصنَّف، وتوضيح ما يحتاج إلى توضيح، والتعليق على ما يحتاج إلى تعليق.
- (٩) تذييل العمل بفهرس الموضوعات.



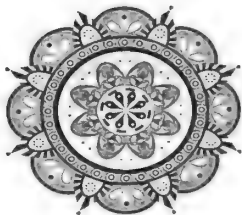
## **القسم الأول: الدراسة**

وقد اشتملت على فصلين:

الفصل الأول: ترجمة موجزة للمؤلف

الفصل الثاني: دراسة الكتاب

\*\*\*



## الفصل الأول

### ترجمة موجزة للمؤلف<sup>(١)</sup>

#### المبحث الأول: اسمه وكنيته ونسبه ونسبته

هو الإمام العلامة المتفطن الحافظ القاضي، أبو بكر، مُحَمَّد بن عبد الله بن مُحَمَّد بن عبد الله بن أحمد بن العربي من قبيلة «مَعَاوِر»<sup>(٢)</sup> القحطانيَّة، الأندلسي الإشبيلي، المالكي، الأشعري.

(١) سلكت سبيل الاختصار في ترجمته رحمه الله نظراً لشهرته ولكثرة المترجمين له والدارسين لحياته بشكل موسع، وللتوسُّع في ذلك يُنظر كلٌّ من:

مطمع الأنفس لابن خاقان (ص ٢٩٧ - ٣٠٢) وهو من معاصريه، والضَّلَّة لابن بشكوال (ص ٥٥٨ - ٥٥٩)، وهو من تلامذته، وبغية الملتبس (ص ٩٢ - ٩٩)، والمغرب في حلى المغرب (١/ ٢٥٤ - ٢٥٥)، ووفيات الأعيان (٤/ ٢٩٦ - ٢٩٧)، والعبر (٢/ ٤٦٨ - ٤٦٩)، وتذكرة الحفاظ (٤/ ٦١ - ٦٣)، والوافي بالوفيات (٣/ ٢٦٥ - ٢٦٦)، ومروءة الجنان (٣/ ٢١٤ - ٢١٥)، والبداية والنهاية (١٢/ ٢٢٨ - ٢٢٩)، والمرقية العليا (١٠٥ - ١٠٧)، والديباج المذهب (٢/ ٢٨١ - ٢٨٤)، والنجوم الزاهرة (٥/ ٣٠٢)، وطبقات المفسرين للسيوطي (ص ١٠٥ - ١٠٦)، وأزهار الرياض (٣/ ٦٢، ٨٦، ٩٥)، ونفع الطيب (٢/ ٢٥ - ٤٣)، وكشف الظنون (٥٥٣، ٥٥٩)، وشذرات الذهب (٤/ ١٤١)، وهدية العارفين (٢/ ٩٠) وإيضاح المكنون (١/ ١٠٥، ١٤٥، ٢٢٤، ٢٧٩)، وسلوة الأنفاس (٣/ ١٩٨)، وشجرة النور (١/ ١٣٦ - ١٣٨)، وتاريخ بروكلمان (٦/ ٢٧٥ - ٢٧٦)، ومن الجهود المعاصرة يُنظر ما كتبه الشيخ محب الدين الخطيب في مقدمته لمبحث الصحابة من كتاب «العواصم من القواصم» وكذلك بحث الشيخ محمد الخضر حسين الذي يمتاز بحثه بالرصانة والجدة والعمق، وينظر كذلك كتاب «آراء أبي بكر بن العربي الكلامية» لعمار الطالبي، وغيرها من الدراسات الجامعية كثير.

(٢) يفتح الميم والعين المهملة وكسر الغاء والراء. الأنساب للسمعاني (١٢/ ٣٢٨).



## المبحث الثاني: مولده ونشأته العلميّة

ولد رحمه الله ليلة الخميس لثمان بقين من شعبان سنة ثمان وستين وأربعمائة (٤٦٨هـ)<sup>(١)</sup>، ونشأ نشأة علمية، وأقبل بهمة فتية على التّفنن في المعارف وجمع أطرافها، واستكمال آلاتها، وكان والده رحمه الله حريصاً على تعليمه وتكوينه كلّ الحرص، فعنه أخذ تعليمه الأولي، حذق بالقرآن وهو ابن تسع سنين، وأتقن القراءات العشر ولمّا يبلغ السادسة عشرة من عمره، وجمع فنوناً من العربية، وتمرّن على الأدب والشعر، وقد سجّل لنا ابن العربي رحمه الله مجموعة من الكتب التي درسها في هذه المرحلة من حياته العلميّة<sup>(٢)</sup>

\*\*\*

(١) وهي الرواية الصحيحة، وقيل سنة (٤٦٩هـ).

(٢) يُنظر: قانون التأويل (٤١٦ - ٤١٩).

### المبحث الثالث: رحلاته العلمية

كان ابنُ العربي رحمه الله متشوقاً إلى لقاء العلماء الفحول؛ إذ كان الفقه في الأندلس حينها يعاني من نظرة ضيقة بحيث أصبح عمل المقلدين حجة لا يلتفت بعدها إلى كلام أئمتهم الأولين، وهذه النزعة هي التي اشتكى منها المؤلف في العواصم حيث قال: «صار التقليد دينهم، والاقتداء بغيتهم، فكلما جاء أحد من المشرق بعلم، دفعوا في صدره، وحقروا من أمره، إلا أن يستتر عندهم بالمالكية، ويجعل ما عنده من علوم على رسم التبعية»<sup>(١)</sup> وكان رحمه الله يرى أن القصور والركود وضيق الأفق، مشكلة صعبة العلاج، بعيدة الزوال؛ لأنها تعطل للأنظار، وطبع على المدارك، ويعتقد أن رزية التفرق والزيغ والجهود التي نزلت بالحياة الثقافية بالمشرق أقرب إلى الأمل في العلاج، لأنه ما دام جوهر الإدراك سالماً نامياً متحركاً فإن عوامل الهداية لن تُعوز، ووسائل التقويم والتصويب لن تبعد، ومن هنا اطمأن ابن العربي إلى حياة العلوم الدينية بالمشرق، لأن حياة علوم الدين بالمغرب قد رانت عليها نزعة التقليد، والإحجام عن النظر، والقصور بالمعاني الشرعية السليمة عن غاياتها ومقاصدها.

وكان رحمه الله يرى أن في كل من الموضعين الشرقي والغربي مزايا ورزايا، إلا أن مزايا الوضع الثقافي بالمغرب هي سلامته، ورزيتة في ركوده وجموده، وأن مزايا الوضع المشرقي هي حركته ونماؤه، ورزيتة في فتنه وجموده.

وبهذا الاعتبار حدد ابن العربي رحمه الله مناهج التعلم وطرائق التحصيل، فكانت همته سباقة إلى الجمع والاستكثار، والاستذكار والرواية والضبط

(١) العواصم من القواصم (ص ٣٦٦).

والتصحيح، فتراه في رحلته دؤوباً على الدراسة والسماع، لا يشغله عنهما شاغل، يتلقى من العلماء والفقهاء على اختلاف مذاهبهم ومشاربهم.

فقد رحل رحمه الله إلى الحجاز في أواخر ذي القعدة من سنة (٤٨٩هـ) وقد اتصل بجمهرة كبيرة من شيوخ العلم وأهل الفضل، ومن جملة من سمع عليهم بالحرم المكي الشريف، محدث مكة عبد الله الحسين بن علي الطبري (٤٩٨هـ) الذي روى عنه صحيح مسلم برواية الجلودي سماعاً ومناولة، كما سمع من أبي المعالي ثابت بن بNDAR (ت ٤٩٨هـ) نسخة دينار بن عبد الله الأهوازي عن أنس بن مالك.

وقد تفرغ مدة إقامته بالحرم الشريف للعبادة والتهجد، والاتصال بشيوخ التربية والسلوك، يوسع دائرة علمه، ويزكي راسخ ملكته، مقبلاً على العلم النافع، مستكثراً من الخير والبر.



## المبحث الرابع: شيوخه وتلاميذه

أ- من أشهر شيوخه من يلي:

(١) والده الفقيه الوزير الرئيس أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبد الله بن العربي المعافري الإشبيلي، والد القاضي أبي بكر، وأول شيوخه وأحقهم بالتقديم، ذكره القاضي عياض، وابن خير، والذهبي، وابن فرحون، والمقري وغيرهم. ولد بإشبيلية سنة (٤٣٥هـ).

(٢) أحمد بن عبد الوهاب المعروف بالشيرازي ذكره في السراج، نزيل بغداد، كان فقيهاً واعظاً تفقه على الشيخ أبي إسحاق الشيرازي وأعطى القبول من الناس، سمع وحدث (ت ٤٩٣هـ).

(٣) أبو منصور أحمد بن محمد الصباغ وكان فقيهاً حافظاً ثقة، تفقه على القاضي أبي الطيب وسمع الحديث منه ومن غيره (ت ٤٩٤هـ).

(٤) أبو طاهر أحمد بن علي بن سوار البغدادي الضرير، إمام محقق ثقة، حنفي المذهب له كتاب المستنير في القراءات (ت ٤٩٦هـ).

(٥) الفقيه الحافظ أبو القاسم بن عمر بن الحسن الهوزني الإشبيلي، خال أبي بكر بن العربي وأستاذه، كان من ذوي الحسب، روى عن أبيه وعن أبي الوليد الباجي وغيرهما، له رحلة إلى المشرق، من تلامذته أبو بكر محمد بن عبد الله بن الجدد الفهري، وأبو محمد عبد الحق ابن عطية، (ت ٥١٢هـ).

ب- من أشهر تلاميذه من يلي:

(١) أبو إسحاق إبراهيم بن حارث الكلاعي: من أهل إفريقية، دخل الأندلس وسمع بإشبيلية من أبي بكر بن العربي كتاب «الشهاب» للقضاعي وبعض تأليفه

وذلك سنة: (٥٠٩هـ)، عاد إلى بلده وكانت له بها نباهة، توفي في حدود: (٥٦٠هـ).

(٢) أبو إسحاق إبراهيم بن يوسف بن القائد الوهراني، وشهر بالحمزي لأن أصله من «حمزة» موضع بناحية الميسيلة عمل بجاية، ويعرف بابن قرقول، روى عن أبي بكر بن العربي، وكان فقيهاً نظاراً أديباً حافظاً، له بصر بالحديث ورجاله (ت ٥٦٩هـ).

(٣) أحمد بن خليل بن عبد الله السكوني: روى عن أبي بكر بن العربي، كان زاهداً صادقاً بالحق في مصالح المسلمين، عارفاً بالقراءات ووجوهها، عالماً بالحديث وطرقه وصحيحه من سقيمه، مشاوراً بصيراً بالفتوى: معتنياً بأصول الفقه وعلم الكلام (ت ٥٨١هـ).

(٤) أبو العباس أحمد بن محمد الأنصاري: المقرئ: أصله من بادية بلنسية، وسكن المرية وبها نشأ ويعرف بابن اليتيم وبالبلنسي وبالأندرشي أيضاً، حدث بالإجازة عن ابن العربي، وكان حافظاً متحققاً بالقراءات، مشاركاً في الحديث والعربية، تصدر للإقراء مدة طويلة (ت ٥٨١هـ).

(٥) أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن موسى الأشعري: من أهل إشبيلية، يعرف بالطرياني، سمع من أبي بكر بن العربي، وكان رجلاً صالحاً يعلم القرآن، توفي بعد سنة (٥٩٠هـ).

## المبحث الخامس: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه

حظي القاضي أبو بكر رضي الله عنه بمكانة سامية بين أهل عصره، أثنى عليه العلماء، وشهد له الفضلاء بالسبق، وكان من أهل التفنن في العلوم، متقدماً في العلوم كلّها، متكّلاً في أنواعها، نافذاً في جميعها، حريصاً على أدائها ونشرها، وبالنظر في مؤلفاته التي ألفها في مختلف العلوم وما حوته من مسائل ونكت تجد هذا واضحاً جلياً.

وتتضح معالم شخصيته أكثر من خلال شهادات من عاصروه، وأقوال من ترجموا له من المؤرخين والعلماء:

قال فيه شيخه أبو بكر الطرطوشي (ت ٥٢٠ هـ): «... والفقيه أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي ممن صحبنا أعواماً يدارس العلم ويمارسه، بلونه وخبرناه، وهو ممن جمع العلم ووعاه، ثمّ تحقق به ورعاه، وناظر فيه وجد حتّى فاق أقرانه ونظراءه، ثمّ رحل إلى العراق فناظر العلماء، وصحب الفقهاء، وجمع من مذاهب العلم عيونها، وكتب من حديث رسول الله ﷺ، وروى صحيحه وثابته، والله تعالى يؤتي الحكمة من يشاء...»<sup>(١)</sup>.

أمّا تلميذه ابن بشكوال فيقول عنه: «الإمام الصالح الحافظ المستبحر، ختام علماء الأندلس، وآخر أئمتها وحفاظها... كان من أهل التفنن في العلوم والاستبحار فيها والجمع لها، مقدماً في المعارف كلّها، متكّلاً في أنواعها، نافذاً

(١) «شواهد الجلة»: [٣٣/أ] (مخطوط دار الوثائق بالرباط رقم: ١٠٢٠)، نقلاً عن الأستاذ مصطفى

جريف في بحثه الموسوم بـ «اختصار سراج المريدين» للمغربي رحمه الله.

في جميعها، حريصاً على أدائها ونشرها، ثاقب الذهن في تمييز الصواب منها...»<sup>(١)</sup>  
 وقال عنه صاحبه وتلميذه الفتح بن خاقان: «علم الأعلام، الطاهر الأثواب،  
 الباهر الأبواب، والذي أنسى ذكاء إياس، وترك التقليد للقياس، وأنتج الفرع من  
 الأصل، وغدا في يد الإسلام أمضى من النصل، سقى الله به الأندلس بعدما  
 أجذبت من المعارف، ومدَّ عليها منه الظل الوارف، فكساها رونق نُبله، وسقاها  
 ريق ويَّله...»<sup>(٢)</sup>

ووصفه الحافظ الذهبي بقوله: «... الإمام العلامة الحافظ... أدخل إلى  
 الأندلس علماً شريفاً وإستاداً منيفاً، وكان متبحراً في العلم، ثاقب الذهن، عذب  
 العبارة، موطأ الأكثاف، كريم الشمانل، كثير الأموال...»<sup>(٣)</sup>



(١) الصلة (ص ٥٥٨).

(٢) مطمح الأنفس (ص ٢٩٧).

(٣) تذكرة الحفاظ (٤/ ٦٢).

## المبحث السادس: وفاته

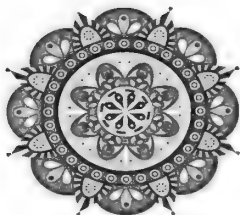
توفي رحمه الله في شهر ربيع الأول سنة ثلاث وأربعين وخمسمائة (٥٥٤٣هـ)<sup>(١)</sup> في موضع يقال له «مغيلة» أو «رأس الماء»، ودفن من الغد خارج باب المحروق، بتربة القائد المظفر، وقبره مشهور بمدينة فاس، بَنَتْ عليه الأميرة خنثة بنت بكار المعافرية قبّة ضخمة.




---

(١) ولا أعلم حلاً في وفاته سنة (٥٥٤٣هـ)، اللهم إلا ما نقله الذهبي رحمه الله حيث قال: «قال ابن بشكوال: توفي ابن العربي بالعدوة بفاس في ربيع الآخر سنة ثلاث وأربعين وخمسمائة، وفيها أُرْخِه الحافظ ابن المفضل والقاضي ابن حلكان، وفي تاريخ ابن النجار في نسخة نقلت منها: سنة ست وأربعين؛ والأول الصحيح» اهـ تذكرة الحفاظ (٤/ ٦٣).





## الفصل الثاني

### دراسة الكتاب المحقق

#### المبحث الأول: اسم الكتاب

إِسْمُ الْكِتَابِ كما ورد في النسخة المعتمدة في التَّحْقِيقِ هو: «كتاب شرح النُّبُوَّةِ والنَّبِيِّ» للقاضي أبي بكر بن العربي رضي الله عنه أمين، وتحت وبخط مثله عبارة: «وفيه أيضا الألفاظ التي تكلم بها النَّبِيُّ ﷺ ولم يسبقه إليها أحد»، وفي الجانب العلوي من صفحة العنوان بخط مائل - للعلامة عبد الحي الكتاني رحمه الله - عنوان آخر بلون أسود: «تنبيه الغيبي في مقدار النبي<sup>(١)</sup>»، ذكره المؤلف في الأحكام في صحيفة ٧٤ من الجزء الأول...»

وذكر أيضا في مقدمة هذا السفر الإسم «بعد تقرير أصول وتمهيد فصول، نُنبِئُ الغيبي، وتُعرفُ مقدارَ النَّبِيِّ<sup>(٢)</sup>»، وهذا فيه إشارة إلى أن الكتاب يُعرفُ بعُنوانين على الأقل، ولعلَّ عنوانته بتنبيه الغيبي أنسب من شرح النُّبُوَّةِ والنَّبِيِّ؛ لأنَّ هذا مجرد فصل من فصول الكتاب (فصل في شرح النُّبُوَّةِ والنَّبِيِّ)<sup>(٣)</sup>، والأصل في العنوان أن يكون جامعاً للمادة التي تحتها، أبواباً كانت أو فصولاً أو مباحث أو مطالب.

(١) إلا أنَّ التسمية الواردة في كتاب أحكام القرآن له بلفظ «تنبيه الغيبي على مقدار النبي» وقد ذكره بهذا الاسم في ثلاثة مواطن (١/٣٩٣)(٣/١٥٨)(٣/٣٠٤)، وهذا الذي يقتضيه الوجه اللغوي من حيث التعدية.

(٢) النص المحقق (ص ٥٥).

(٣) النص المحقق (ص ٥٥).

## المبحث الثاني: توثيق نسبته إلى مؤلفه

إنَّ نسبة الكتاب للمؤلف ثابتة ثبوتاً يقينياً للقرائن التالية:

- منصوص عليها في عنوان هذه النسخة المعتمدة في التحقيق.

- التصريح به في أحكام القرآن في ثلاثة مواطن متفرقة منه<sup>(١)</sup>.

- إحالته على كتابين من كتبه المشهورة وهما: المتوسط<sup>(٢)</sup> والمشكلين<sup>(٣)</sup>.

- أن تلميذه غريب بن خلف بن قاسم القيسي الخطيب المعروف بالمجريطي قرأ

عَلَيْهِ كِتَابُ تَنْبِيهِ الْغُزِّي عَلَى مَقْدَارِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ تَأْلِيْفِهِ فِي رَمَضَانَ سَنَةِ ٥٣٢ هـ<sup>(٤)</sup>

- أسلوبه الجدلي، والذي أضحى علامة على مصنفاته.

فقرينة واحدة من هذه القرائن حجة لو انفردت، فكيف والحال أنها معتضدة؟



(١) أحكام القرآن (١/٣٩٣) (٣/١٥٨) (٣/٣٠٤).

(٢) يُنظر (ص ٧٤) من النص المحقق.

(٣) يُنظر (ص ١١٥) من النص المحقق.

(٤) التكملة لكتاب الصلة (٤/٥٤)

### المبحث الثالث: سبب تأليف الكتاب

ألّف القاضي هذه الرسالة استجابةً لأحد الولاة الذي أشكل عليه حديث النَّبِيِّ ﷺ في قصّة الغرائق، فبادر الإمام بهذا التّأليف ذبّاً عن حياض النّبوة وتمييزاً لما أُلصقه الجاهلون والقُصّاص بها، وحسماً للإشكال الوارد، وطمعاً في ثواب الله ورضوانه، وبناءً عليه أقدم القاضي رحمه الله في تأليف هذا السّفر العظيم، وهذه من أقوى الدّوافع والدّواعي لدى أهل العلم في تصنيف الكتب وتحقيقها وشرحها والتعليق عليها، وقد بيّن رحمه الله هذا الدّاعي بقوله: «وانتدبتُ بعد؛ أيّها الوليُّ، لِرَغْبَتِكَ مُبْتَغِياً ثَوَابَ اللَّهِ تَعَالَى، لَوَجْهِهِ ثُمَّ لَصَلَّتْكَ، وَلَمْ أَتَوَقَّعْ حُلُوءاً أَسْتَفِيدُهُ، وَلَا عَرَضاً أَسْتَجِيدُهُ، خَلَا دُخْرَ لِيَوْمِ الْفَاقَةِ، وَأَجْراً يَدْفَعُ مِنْ بَلَاءِ اللَّهِ مَا يَتَجَاوَرُ بِهِ قَدَرُ الطَّاقَةِ، لَا سِيَّماً وَمَطْلُوبُكَ يَقْتَضِي تَنْزِيَةَ النَّبِيِّ ﷺ عَمَّا لَا يَلِيقُ بِصِفَتِهِ، وَيَسْتَحِيلُ سَخِيمَةُ الرَّيْبِ عَنْ فُؤَادِ شَرِكٍ بِهِ مِنْ شُبُهَةِ الرُّوَايَاتِ الْمُطْلَقَةِ مَا زَعَزَعَ قَوَاعِدَ الْيَقِينِ، وَرَدَعَ مَحْيَا الدِّينِ، وَالْإِعْتِكَافُ عَلَى مِثْلِ هَذَا الْعَمَلِ أَفْضَلُ زَادَ إِلَى الْآخِرَةِ مُحْتَمَلٌ. وَكُنْتُ فِي أَثْنَاءِ مَفَاوِظِكَ لِي فِي الْمَعْنَى الَّذِي لِأَجْلِهِ تَضَمَّنَ هَذَا الْقَوْلُ ذَكَرْتُ لِي أَنَّكَ لَمْ تَرِ رَوَايَةً... أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ بِلِسَانِهِ الصَّادِقِ عَنْ قَلْبِهِ الْمَطْهَرِ تِلْكَ الْغَرَائِقُ.. الْكَلَامَ إِلَى آخِرِهِ، وَذَلِكَ بِأَنَّ إِقْبَالَكَ عَلَى كُتُبِ التَّفْسِيرِ كَانَ أَكْثَرَ مَطَالَعَتِكَ، وَمَنْ تَوَاتَرَ فِي هَذَا الْبَابِ دَرُسُهُ، وَدَامَ بِهِ أُنْسُهُ، تَعَذَّرَ نَحَاءَ ذَلِكَ عَنْ نَفْسِهِ، وَبُعِدَتْ نَجَاتُهُ عَنْ مُشْكَلِ ذَلِكَ وَلَبَّيْهِ»<sup>(١)</sup>



(١) ينظر: النّصّ المحقّق (ص ٥٣ - ٥٤).

## المبحث الرابع: مضمون الكتاب، ومنهج المؤلف فيه

تناول القاضي أبو بكر رضي الله عنه عدة مسائل كلها متعلّقة بمبحث النبوءات، وقد أسفر في دياجة الرسالة عن منهجه القائم على فصول وأصول، وهي كالآتي:

\* فصل في شرح النبوة والنبي: بيّن فيه حقيقة النبوة وأنها ليست صفة ذاتية كما زعمت الكرامية، ووضح كيفية خطاب الله تعالى للرّسول وأقسامه معتمداً في ذلك على القسمة العقلية من حيث الجواز العقلي، وداحضاً لشبهة تعرّض الشيطان للنبي ﷺ وتلبّسه به، ومشيراً إلى الإراhasات والمبشرات التي سبقت رسالة النبي ﷺ.

\* فصل في وجه معرفة الخلق به: ذكر فيه أوجه هذه المعرفة وكونها ثلاثة، وأصحّها المعجزة.

\* أصل فيما يجوز عليه من صفة البشر الذي هو منهم: أوضح فيه أن سيّدنا محمّداً ﷺ وإن كان مع البشر في الأصلية سواء إلاّ أنّه نال الرّقي في درج النبوة، وتميّز عن بقية الخلق بفضائل، منها الدنيوية ومنها الآخروية، وهذا كلّه ليكمل الله عليه نعمة العصمة، وقد ناقش المصنف رحمه الله هذه المسألة العظيمة في هذا الأصل، مرجّحاً عصمته قبل النبوة وبعدها، وهذا ما رجّحه في بقية كتبه الأخرى، وإن كان البحث هنا أدقّ من حيث المباحث.

\* أصل في تنطير الروايات في هذه المسألة: ذكر في هذا الأصل إشكال الولي والذي كان سبب تأليفه للرسالة وهو قصّة الغرائيق، وأن الشيطان ألقى

على النَّبِيِّ ﷺ كلمتين: تلك الغرائق العلى، وإن شفاعتهن لثرتجى، مُوردا طرق الرواية وما قاربها أيضا كقصة زيد بن حارثة وقصة سهوه ﷺ، وناقش رحمه الله كُلَّ ذلك بأسلوب جدليّ معتمدا الأدلة العقلية.

❖ أصلٌ في وجه تخريجها على مقدار الجائز عليه: ذكر فيه الاحتمالات الصحيحة من جملة ما أورده.



## المبحث الخامس: مكانة الكتاب العلمية

تظهر الأهمية العلمية للكتاب للمحقق فيما يلي:

(١) قوة ألفاظه، وجودة أسلوبه.

(٢) ما حواه الكتاب من مباحث متعلقة بمبحث النبوات.

(٣) من الكتب التي أفردت قصة الغرائق بالتصنيف من حيث إبطالها.

(٤) إظهار مدى دفاع علماء الغرب الإسلامي وتيقظهم ضد أي شبهة قد تمس جناب النبوة.

(٥) رجوع بعض العلماء إليه، وممن يُحتمل أنه وقف عليه دون أن يصرح باسمه الإمام القاضي عياض رحمه الله (ت ٥٤٤هـ) في الشفا (١٢٩/٢) حيث ذكر هناك بعض آراء القاضي أبي بكر رحمه الله التي تفرّد بها في هذا السفر، قال رحمه الله: «وَقِيلَ لَعَلَّ النَّبِيَّ ﷺ قاله أثناء تلاوته على تقدير التقرير والتوبيخ للكفار كقول إبراهيم عليه السلام هذا ربي على أحد التأويلات... وبيان الفصل بين الكلامين ثم رجع إلى تلاوته وهذا يمكن مع بيان الفصل وقرينة تدل على المراد وأنه ليس من المتلو وهو أحد ما ذكره القاضي أبو بكر» اهـ.

وكذا الإمام ابن الملقن الشافعي (ت ٨٠٤هـ) في البدر المنير (٧/ ٤٧١ - ٤٧٢) نقل نصاً بلفظه من تنبيه الغبي على مقدار النبي وصرح بالمؤلف ولم يُشر للمؤلف.

## المبحث السادس:

### وصف النسخة الخطية المعتمدة مع صور منها

هذه النسخة من نفائس المكتبة الملكية بمراكش، مسجلة تحت رقم (٥٣٨)، وهي من درر المكتبة الكتانية لمالكها عبد الحي الكتاني رحمه الله، كتبت بخط نسخي جميل، ولكن بها أخطاء تحول بين القراءة الصحيحة والفهم الصحيح، خصص الناسخ اللون الأحمر للعناوين ورؤوس الفقرات، عدد لوحاتها ٢٧ لوحة وهي غير تامة، يعثر بها بتر وقد تمّ التنبه عليه في موطنه، عدد سطورها ١٧ سطرا، وعدد الكلمات في السطر ١١ كلمة تقريبا، لها تعقيد، وهي غفل عن تاريخ النسخ، وتوجد بحواشيها بعض الإلحاقات والضرب في متنها للتكرار<sup>(١)</sup> أو لبيان في الحاشية، وعليها علامات البلاغ والبيان في مواطن عدة.

حوت الورقة الأولى عنوان الرسالة بارزا بالأحمر بخط الناسخ ونصه: «كتاب شرح النبوة والنبي للقاضي أبي بكر بن العربي رضي الله عنه عنه أمين».

وتحته وبخط مثله عبارة: «وفيه أيضا الألفاظ التي تكلم بها النبي ﷺ ولم يسبقه إليها أحد» وبهامش العنوان بخط الناسخ أيضا - فيما يظهر - ما نصه: «من كتب العبد الحقير شهاب الدين أحمد بن أحمد الشهير بابن العجمي الزائر الأحمدى غفر الله له ولوالديه ولمشايعه ولمجموع المسلمين، والحمد لله»

وبخط وحبر آخرين - ولعلّه بقلم مالكها الشيخ عبد الحي الكتاني رحمه الله - موعظة وتذكير بأسفل العنوان، ونصها: «يجب على العاقل أن يعرف بأنه عبد لا

(١) كما في آخر اللوحة (١٤/أ) وفي اللوحة (١٨/ب) منطّب عليها بسبب تكرارها وموضعها



ملك له في نفسه، ولا خيار له في أمره، وأن مولاه واحد في ملكه، مدبر لأحواله، غني [عن] <sup>(١)</sup> أعماله، وقد أمره ونهاه لا لمصلحة ترجح، فالواجب إليه، والمضرة تقع من المحرم عليه، كيف، وهو الذي يصرفه عن الطاعة بعد الأمر بها، وإلى المعصية مع النهي عنها، ولو شاء لهدى الناس جميعاً، ولكن قضى وقدر، فمنهم شقي وسعيد. ولما علم حاجة العبد إلى غذائه تكفل جوداً منه بأدائه، ليتفرغ للقيام بحقه، إذا وثق بمجيء رزقه ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ <sup>(٢)</sup> ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾ <sup>(٣)</sup> ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ <sup>(٤)</sup> ﴿أَنْفَقْ يَا ابْنَ آدَمَ أَنْفَقْ عَلَيْكَ﴾ <sup>(٥)</sup> ﴿إِنَّ هَذَا لِرِزْقِنَا مَا لَكُمْ مِنْ نَفَادٍ﴾ <sup>(٦)</sup>

\*\*\*

(١) ليست في الأصل، والكلام غير متظم بدونها.

(٢) سورة هود، الآية (٦).

(٣) سورة النحل، الآية (٩٦).

(٤) سورة الذاريات، الآية (٥٨).

(٥) رواه البخاري (كتاب النفقات، باب فضل النفقة على الأهل) (ح ٥٠٣٧)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «قَالَ اللَّهُ: أَنْفَقْ يَا ابْنَ آدَمَ أَنْفَقْ عَلَيْكَ».

(٦) سورة ص، الآية (٥٤).

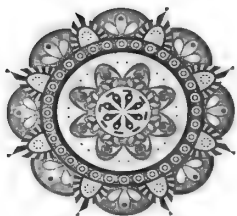
قال لبيد الصديق من قبله الملقب بذلك القريب القدام  
 الى غيره وذكروا بان ابا الكليل كتب القصير كان اكثر  
 مطايعك ومن واثق في هذا الباب دوسه وولم ير له  
 مقدر على ذلك من غيره ووجدت فانه من كلامه  
 وليصوبه **بسم الله** ذلك ان كل من يقول في كتاب  
 الله تعالى بان يقول في من العلو والمعلوم فانه تقصر  
 حظه من التزني الى ذروة الجحش عن الامور صفاته طاق  
 واحكامه فان احد من اصحابه من مخون علم الكتاب  
 اجاد وان وقع في هاتين الجهتين احسنت من غيرها  
 فمن لان دون الله وزيدته في كل شيء من غيرها  
 الحسنة وتقدم لم يزد عن اكراد بعد فهو اسويل  
 وتميد فضول تنبه اليه في كل شيء من غيرها  
 الرسالة التي اتمها بداره من حكمة النور تحت جناحه  
 فصل في شرح النية والنية فصل في شرح النية  
 الخلق به اسهل من غيره عليه رحمة الله والى الذي  
 يحكمه من اسهل من غيره عليه رحمة الله والى الذي  
 وامامها اسهل من غيره عليه رحمة الله والى الذي

قال لبيد الصديق من قبله الملقب بذلك القريب القدام  
 الى غيره وذكروا بان ابا الكليل كتب القصير كان اكثر  
 مطايعك ومن واثق في هذا الباب دوسه وولم ير له  
 مقدر على ذلك من غيره ووجدت فانه من كلامه  
 وليصوبه **بسم الله** ذلك ان كل من يقول في كتاب  
 الله تعالى بان يقول في من العلو والمعلوم فانه تقصر  
 حظه من التزني الى ذروة الجحش عن الامور صفاته طاق  
 واحكامه فان احد من اصحابه من مخون علم الكتاب  
 اجاد وان وقع في هاتين الجهتين احسنت من غيرها  
 فمن لان دون الله وزيدته في كل شيء من غيرها  
 الحسنة وتقدم لم يزد عن اكراد بعد فهو اسويل  
 وتميد فضول تنبه اليه في كل شيء من غيرها  
 الرسالة التي اتمها بداره من حكمة النور تحت جناحه  
 فصل في شرح النية والنية فصل في شرح النية  
 الخلق به اسهل من غيره عليه رحمة الله والى الذي  
 يحكمه من اسهل من غيره عليه رحمة الله والى الذي  
 وامامها اسهل من غيره عليه رحمة الله والى الذي

قال لبيد الصديق من قبله الملقب بذلك القريب القدام  
 الى غيره وذكروا بان ابا الكليل كتب القصير كان اكثر  
 مطايعك ومن واثق في هذا الباب دوسه وولم ير له  
 مقدر على ذلك من غيره ووجدت فانه من كلامه  
 وليصوبه **بسم الله** ذلك ان كل من يقول في كتاب  
 الله تعالى بان يقول في من العلو والمعلوم فانه تقصر  
 حظه من التزني الى ذروة الجحش عن الامور صفاته طاق  
 واحكامه فان احد من اصحابه من مخون علم الكتاب  
 اجاد وان وقع في هاتين الجهتين احسنت من غيرها  
 فمن لان دون الله وزيدته في كل شيء من غيرها  
 الحسنة وتقدم لم يزد عن اكراد بعد فهو اسويل  
 وتميد فضول تنبه اليه في كل شيء من غيرها  
 الرسالة التي اتمها بداره من حكمة النور تحت جناحه  
 فصل في شرح النية والنية فصل في شرح النية  
 الخلق به اسهل من غيره عليه رحمة الله والى الذي  
 يحكمه من اسهل من غيره عليه رحمة الله والى الذي  
 وامامها اسهل من غيره عليه رحمة الله والى الذي

الذي عن اعتقاده وكان اعتقاده في ذلك الشيء على خلاف ما هو  
 به فهو لمصدق في اعتقاده باعتقاده خاصة وهو على خلاف  
 الحقيقة المحرمة بها ويكون المصدق له الاستئذان من الخداع  
 به فمثل ضلته والبيان بالفعل يبلغ من القول وانتهت في  
 الضرر الذي بالاعتقاد ذلك الرسول استعمل الله عليه وسلم  
 أنس في القلوب فله اعتقاد عندكم خلفا على القول بأنه  
 معصوم عن وقوع الخلف بالقول مع الاعتقاد عنه وهو  
 الذي اذنب الله تعالى به فوجهه بغير انما قوله له انما  
 فقام له بوجهه وان ذلك قوله كان له لم يكن في انما قوله  
 خلاف ما في حجة السبيل بأنه قال قد كان لعجزك لك بارئ  
 الله قلنا لم يردنا على اعتقاد على اعتقاد الرسول ولا دليل عليه  
 القارء قوله انما يؤمن بالله لا الى منه هو السبيل من آخر  
 ولا كما سطر في قوله له انما لا تقترب له من  
 السبيل في قوله له انما لا تقترب له من السبيل  
 لا يوجد في قوله له انما لا تقترب له من السبيل  
 في القول عنهم من حيث حال لا ينافي دليل الحق ولا يقدح  
 في البرهان

**القسم الثاني**  
**النصّ المحقّق**



## [١/٨] بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه ثقني

قَالَ الْفَقِيهُ الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْعَرَبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:  
حَمِدْتُ رَبِّي عَدَدَ خَلْقِهِ، وَزَنَةَ عَرْشِهِ، وَرَضَى نَفْسِهِ، وَمَدَادَ كَلِمَاتِهِ<sup>(١)</sup>، وَذَلِكَ  
بِرَّ<sup>(٢)</sup> فِي حَقِّهِ، وَسَأَلْتُهُ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيَّ رُسُولُهُ وَوَاسِطَتُهُ الْهَادِي إِلَيْهِ، كَمَا صَلَّى عَلَيَّ  
إِبْرَاهِيمَ خَلِيلِهِ، وَأَنْ يُنَجِّزَ لِي مَا وَعَدَهُ مِنْ فَضْلِهِ، وَانْتَدَبْتُ بَعْدَ - أَيُّهَا الْوَلِيُّ - لِرَغْبَتِكَ  
مُتَّبِعِيًا ثَوَابَ اللَّهِ تَعَالَى لَوَجْهِهِ ثُمَّ لَصَلَّتْكَ، وَلَمْ أَتَوَقَّعْ خُلُوعًا<sup>(٣)</sup> أَسْتَفِيدُهُ، وَلَا عَرَضًا  
أَسْتَجِيدُهُ، خَلَا دُخْرًا لِيَوْمِ الْفَاقَةِ، وَأَجْرًا يَدْفَعُ مِنْ بَلَاءِ اللَّهِ مَا يَتَجَاوَرُ بِهِ قَدْرُ الطَّاقَةِ، لَا  
سِيَّمَا وَمَطْلُوبُكَ يَقْتَضِي تَنْزِيَةَ النَّبِيِّ ﷺ عَمَّا لَا يَلِيقُ بِصِفَتِهِ، وَيَسْتَحِيلُ سَخِيمَةَ الرَّيْبِ  
عَنْ فُؤَادِ شِرْكٍ بِهِ مِنْ شُبُهَةِ الرُّوَايَاتِ الْمُطْلَقَةِ مَا زَعَزَعَ قَوَاعِدَ الْيَقِينِ، وَرَدَعَ<sup>(٤)</sup> مُحْيَا  
الدِّينِ، وَالْإِعْتِكَافُ عَلَى مِثْلِ هَذَا الْعَمَلِ أَفْضَلُ زَادٍ إِلَى الْآخِرَةِ مُحْتَمَلٌ. وَكُنْتُ فِي

(١) هُوَ بِكَثْرِ الْمِيمِ قِيلَ مَعْنَاهُ مِثْلُهَا فِي الْعَدَدِ، وَقِيلَ مِثْلُهَا فِي أَنْهَا لَا تَنْفَدُ، وَقِيلَ فِي الثَّوَابِ، وَالْمِدَادُ هُنَا  
مُضَدَّرٌ يَبْغَى الْمَدَّو، وَهُوَ مَا كَثُرَتْ بِهِ الشَّيْءُ. المتناحا شرح صحيح مسلم (١٧/٤٣ - ٤٤)

(٢) وَيَحْتَمِلُ قِرَاءَتُهَا: نَزَّرَ.

(٣) خَلَعَتْهُ أَوْ خَلَعَتْهُ خُلُوعًا إِذَا خَبَرْتَهُ. وَقَالَ اللَّخْيَانِيُّ: الْخُلُوعُ أَجْرَةُ الدَّلَالِ خَاصَّةً. وَالْخُلُوعُ: مَا أُعْطِيَ  
مِنْ رِشْوَةٍ وَتَخَوُّهَا. وَأَخْلَوْتُكَ خُلُوعًا أَيَّ لَأَجْزِيَتِكَ جَزَاءَكَ؛ عَنْ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ. وَالْخُلُوعُ: مُضَدَّرٌ  
كَالْغُفْرَانِ، وَتَوَلُّهُ زَائِدَةٌ وَأَصْلُهُ مِنَ الْخَلَا، وَالْخُلُوعُ: الرِّشْوَةُ. يُقَالُ: خَلَعْتُ أَيَّ رَشَوْتُ. لِسَانُ  
العَرَبِ، مَادَّةُ حَلَا (١٤/١٩٤).

(٤) مِنَ الرَّدْعِ الَّذِي هُوَ اللَّطِخُ بِالزَّعْفَرَانِ، وَالْمُرَادُ أَنَّ مُحْيَا الدِّينِ قَدْ تَغَيَّرَ لَوْنُهُ إِلَى الصَّفَرَةِ.

أثناء مفاوضتك لي في المعنى الذي لأجله نظمنا<sup>(١)</sup> هذا القول ذكرت لي أنك لم تر رواية [٢] [أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ / ١/ب] قال بِلِسَانِهِ الصَّادِقِ عَنْ قَلْبِهِ الْمُطَهَّرِ تِلْكَ الْغَرَائِقِ الْكَلَامِ إِلَى آخِرِهِ<sup>(٣)</sup>، وذلك بَأَنَّ إِقْبَالَكَ عَلَى كُتُبِ التَّفْسِيرِ كَانَ أَكْثَرَ مَطَالَعَتِكَ، وَمَنْ تَوَاتَرَ فِي هَذَا الْبَابِ دَرْسُهُ، وَدَامَ بِهِ أَنَّهُ، تَعَذَّرَ نَحَاءَ ذَلِكَ عَنْ نَفْسِهِ، وَبَعُدَتْ نَجَاتُهُ عَنْ مُشْكَلِ ذَلِكَ وَلَبَّيْهِ.

وَسَبَبُ ذَلِكَ أَنَّ كُلَّ مُتَعَرِّضٍ لِلْقَوْلِ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَنْ يُبَحَّرَ فِي فَنٍّ مِنَ الْعُلُومِ الْفُنُونِ فَإِنَّهُ تَقْصُرُ خَطَاؤُهُ عَنِ التَّرْقِيِ إِلَى ذُرْوَةِ الْبَحْثِ عَنِ الْإِلَهِ وَصِفَاتِهِ، وَالنَّبِيِّ وَأَحْكَامِهِ، فَإِنْ أَخَذَ فِيمَا يَحْسِنُهُ مِنْ فُنُونِ عِلْمِ الْكِتَابِ أَجَادَ، وَإِنْ وَقَعَ فِي هَاتَيْنِ الدَّيْمُومَتَيْنِ اعْتَسَفَ<sup>(٤)</sup> مِنْ غَيْرِهَا، فَنَحْنُ الْآنَ بِعَوْنِ اللَّهِ وَتَوْفِيقِهِ نَتَصَدَّى لِحُسْمِ هَذِهِ الْحَسِيكَةِ<sup>(٥)</sup>، وَنَتَدَبُّ لِرَفْعِ هَذِهِ الْحَزَازَةِ<sup>(٦)</sup> بَعْدَ تَقْرِيرِ أَصُولِ

(١) فِي الْأَصْلِ: [تَضَمُّنًا].

(٢) بَيَاضٌ فِي الْأَصْلِ بِمَقْدَارِ كَلِمَتَيْنِ.

(٣) وَسَيَاتِي الْحَدِيثَ عَنْ قِصَّةِ الْغَرَائِقِ وَنَسْفِهَا.

(٤) عَسَفَ عَنِ الطَّرِيقِ بَعْرِفُ عَسْفًا: مَالَ وَعَدَلَ وَسَارَ بِغَيْرِ هِدَايَةٍ وَلَا تَوَخُّى صَوْبَ، كَاغْتَسَفَ وَتَعَسَّفَ يُقَالُ: اِغْتَسَفَ الطَّرِيقَ اِغْتِسَافًا، وَتَعَسَّفَهُ: إِذَا قَطَعَهُ دُونَ صَوْبٍ تَوَخَّاهُ فَأَصَابَهُ. أَوْ عَسَفَهُ: خَبَطَهُ فِي ابْتِغَاءِ حَاجَةٍ عَلَى غَيْرِ هِدَايَةٍ قَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ: هَذَا هُوَ الْأَصْلُ. تَاجُ الْعُرُوسِ مَادَّةُ ع س ف (١٥٧/٢٤).

(٥) قَالَ الزَّيْدِيُّ: وَالْحَسَكُ... الْجَفْدُ وَالْعَدَاوَةُ وَالضُّغْنُ عَلَى الشَّيْبِ كَالْحَسِيكَةِ كَسْفِينَةٍ وَالْحَسَاكَةُ بِالضَّمِّ وَهَذِهِ عَنْ ابْنِ عَبَّادٍ وَالْحَسَكَةُ مُحَرَّكَةٌ، قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: فِي قَلْبِهِ عَلَيْكَ حَسِيكَةٌ وَحَسِيكَةٌ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَفِي الْحَدِيثِ: تَنَاسَرُوا فِي الصَّدَاقِ إِنْ الرَّجُلُ لِيُعْطِيَ الْمَرْأَةَ حَتَّى يُبْقِيَ ذَلِكَ فِي نَفْسِهِ عَلَيْهَا حَسِيكَةٌ أَيْ: عَدَاوَةٌ وَجَفْدًا، وَقَالَ الْأَزْهَرِيُّ: حَسَكُ الصَّدْرِ: جَفْدُ الْعَدَاوَةِ، وَيُقَالُ: إِنَّهُ لَحَسِكُ الصَّدْرِ عَلَى فُلَانٍ. وَحَسِيكَ عَلَيَّ، كَفَرِحَ فَهُوَ حَسِيكَ أَيْ: غَضِبَ وَهُوَ مُجَازٌ. تَاجُ الْعُرُوسِ، مَادَّةُ ح س ك (١١٢/٢٧).

(٦) قَالَ الْجَوْهَرِيُّ فِي الصَّحَاحِ: هُوَ الْحَزَازُ: الْهَيْرَةُ فِي الرَّأْسِ، الْوَاحِدَةُ حَزَازَةٌ. وَالْحَزَازَةُ أَيْضًا: وَجَعُ فِي الْقَلْبِ مِنْ غَيْظٍ وَنَحْوِهِ (٨٧٣/٣).

وتمهيد فصول، تُنبّه الغيبي، وتُعرف مقدار النبي، وتُعيد الرسالة إلى نصابها،  
وتصون حُرمة النبوة تحت حجابها.

✽ فصل في شرح النبوة والنبي.

✽ فصل في وجه معرفة الخلق به.

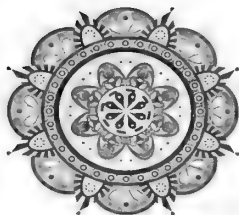
✽ أصل فيما يجوزُ عليه من صفة البشر الذي هو منهم.

✽ أصل في تنطير الروايات في هذه المسألة وما قاربها.

✽ أصل في وجه تخريجها على مقدار الجائز عليه.

\*\*\*





## [٢/١] الفصل الأول في شرح النبوة والنبي

إِغْلَمَ أَنَا اللَّهُ سُؤْدَاءَ قَلْبِكَ، وَسَدَدَ النَّظَرَ فِي مَجَارِي بُكَ، أَنَّ النَّبُوَّةَ لَيْسَتْ  
بِصِفَةِ ذَاتِيَّةٍ لِلنَّبِيِّ، أَعْنِي تُوجَدُ بِذَاتِهِ كَسَائِرِ صِفَاتِهِ مِنْ عِلْمٍ وَقُدْرَةٍ وَإِرَادَةٍ وَحَيَاةٍ  
وَسَمْعٍ وَبَصِيرٍ، وَلَا وَصَفُنَا لَهُ بِأَنَّهُ نَبِيٌّ يَمُودُ إِلَى مَعْنَى قَائِمٍ بِهِ كَقَوْلِنَا: عَالِمٌ، قَادِرٌ،  
مُرِيدٌ، حَيٌّ، سَمِيعٌ، بَصِيرٌ.

وَرُبَّمَا لَمْ يَجْزِ<sup>(١)</sup> الْفِكْرُ عَلَى هَذِهِ الْمَوْعِدَةِ، وَكَانَ الْمُكَلَّفُ فِي عَقْلِهِ عَنْ غَيْبِهَا<sup>(٢)</sup>،  
وَرُبَّمَا جَرَى جَرَعُ الْفِكْرِ عَلَيْهَا فَخَرَقَهَا كَمَا فَعَلَتِ الْكُرَامِيَّةُ<sup>(٣)</sup>، وَإِذَا عَدَا بِمَعْدَانِهَا قَادِحُ  
الْكُفْرِ اسْتَوْلَى عَلَى أَمْدِهَا، وَالْفَوَاذُ الْفَارِغُ عَنْ سَمَاعِهَا وَالشُّغْلُ بِهَا أَسْلَمٌ؛ إِذْ لَا يُلْزَمُ  
فِي الْإِعْتِقَادِ تَحْقِيقُ ذَلِكَ ابْتِدَاءً فِي كُلِّ فَوَادٍ، وَإِنَّمَا قَدْ يَفْطِنُ اللَّيِّيبُ إِلَيْهَا، فَإِنَّهُ يَتَوَقَّعُ  
أَنْ يَهْتَمَّ فِيهَا، فَلَا بَدَّ مِنْ كَشْفِ حَقِيقَتِهَا.

(١) جاز الموضع: سار فيه وعطفه، القاموس المحيط (باب الزاي - فصل الجيم) (ص ٥٠٦).

(٢) الغيب بالكسر عاقبة الشيء. القاموس المحيط (باب الباء - فصل الغين) (ص ١١٩).

(٣) الكُرَامِيَّة: فرقة من المرحضة، أتباع محمد بن كرام بن عبد الله السجستاني النيسابوري، أحدُ  
شيوخهم ومؤسس مذهبهم ومصنفي كتبهم مع كونه عاتقياً، ومن أشهر مقولات هذه الفرقة  
أن الإيمان قول باللسان فقط من غير تصديق بالقلب، فمن نطق بالشهادتين فهو مؤمن وإن لم  
يعتقد ذلك بقلبه، وتُجْمَلُ لَهُمْ ثَلَاثُ فِرَقٍ حَقَائِقِيَّةٌ وَطَرَائِقِيَّةٌ وَإِسْحَاقِيَّةٌ، يُنْظَرُ: التبصير في الدين  
(ص ١١١ - ١١٧).

قَالَتِ الْكَرَامِيَّةُ وَهُمْ طَائِفَةٌ مِنَ الْمُبْتَدِعَةِ<sup>(١)</sup> لَمَّا نَظَرُوا فِي ذَلِكَ عَلَى غَيْرِ سَدَادٍ: «إِنَّ النَّبُوَّةَ صِفَةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِ النَّبِيِّ»<sup>(٢)</sup>، وَعَوَّلُوا فِي ذَلِكَ عَلَى ظَاهِرِ الْأَوْصَافِ، وَأَنَّهَا إِذَا أُطْلِقَتْ تَرْجَعُ إِلَى مَعَانِي قَائِمَةٍ بِذَاتِ الْمَوْصُوفِ كَقَوْلِهِ «عَالَمٌ وَقَادِرٌ وَمُرِيدٌ»، وَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ الْأَوْصَافَ عَلَى صَرْبَيْنِ: / ٢١/ ب [صَرْبٌ يَرْجِعُ إِلَى مَعْنَى يَقُومُ بِذَاتِ الْمَوْصُوفِ، وَآخَرٌ يَرْجِعُ إِلَى مَعْنَى يَتَعَلَّقُ بِهِ، لَا يَقُومُ بِذَاتِهِ مِنْهُ شَيْءٌ].

أَلَا تَرَى أَنَّنَا نَقُولُ عَالَمٌ وَقَادِرٌ فِي بَابِ «فَاعِلٌ»، وَمَضْرُوبٌ وَمَقْتُولٌ فِي بَابِ «مَنْعُولٌ»، فَنَصِفُ بِهِذَيْنِ الْبِنَاءَيْنِ، وَيَرْجِعُ ذَلِكَ إِلَى مَعْنَى قَائِمٍ بِالْمَوْصُوفِ، وَنَقُولُ: مُكَلَّمٌ وَمَخَاطَبٌ وَمَعِيبٌ وَشَتَوْتُمْ فِي بَابِ «مَفْعُولٌ»، وَلَا يَرْجِعُ ذَلِكَ [فِي] <sup>(٣)</sup> مَعْنَى يَقُومُ بِهِ، فَلَا يُلْزَمُ فِي إِطْلَاقِ الْأَوْصَافِ - وَخَاصَّةً فِي بَابِ الْمَفْعُولِ - قِيَامُ مَعْنَى مِنْ إِطْلَاقِ الْوَصْفِ بِالْمَوْصُوفِ.

وَيَرْجِعُ مَعْنَى قَوْلِنَا: نَبِيٌّ فِي اللَّغَةِ: إِلَى النَّبَا الَّذِي هُوَ الْخَبَرُ إِذَا هَمَزْنَاهُ، أَوْ إِلَى

(١) وَمِنْ بَدْعِهِمْ فِي تَابِ النَّبُوَّةِ وَالرِّسَالَةِ قَوْلُهُمْ: إِنَّ النَّبُوَّةَ وَالرِّسَالَةَ عَرْضَانِ حَالًا فِي الرُّسُولِ وَالنَّبِيِّ، وَالنَّبِيُّ لَيْسَتْ هِيَ الْمَعْجَزَةُ، وَلَا الْوَحْيُ، وَلَا الْعِصْمَةُ، وَيَزْعَمُونَ أَنَّ مَنْ حَصَلَ فِيهِ ذَلِكَ الْمَعْنَى وَجِبَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يُرْسِلَهُ إِلَى الْخَلْقِ رُسُلًا بِدَلَالَةِ الْمَعْنَى فَإِذَا أُرْسِلَ يَكُونُ مُرْسَلًا وَلَمْ يَكُنْ قَبْلَهُ مُرْسَلًا. يُنْظَرُ: التَّبصِيرُ فِي الدِّينِ (ص ١١٥).

(٢) وَقَدْ تَبَيَّنَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَرَبِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ هَذَا فِي الْكِتَابِ الْمُتَوَسِّطِ فِي الْإِعْتِقَادِ (ص ٣٢٢) حَيْثُ قَالَ: «وَالنَّبُوَّةُ وَالرِّسَالَةُ لَيْسَتَا بِصِفَتَيْنِ ذَاتَتَيْنِ لِلنَّبِيِّ وَالرُّسُولِ، وَإِنَّمَا هُمَا عِبَارَتَانِ عَنْ اتِّصَالِ خُطَابِ الْبَارِي بِسَيِّدِهِ النَّبِيِّ وَالرُّسُولِ، كَقَوْلِنَا فِي الشَّيْءِ هَذَا حَلَالٌ، وَهَذَا حَرَامٌ، وَهَذَا مَفْرُوضٌ، فَلَيْسَ التَّحْلِيلُ وَالتَّحْرِيمُ صِفَتَيْنِ لَهُ ذَاتَتَيْنِ، يَعْنِي مَوْجُودَتَيْنِ بِذَاتِهِ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ عِبَارَةٌ عَنْ مَقْتَضَى خُطَابِ الشَّارِعِ فِيهِ». اهـ

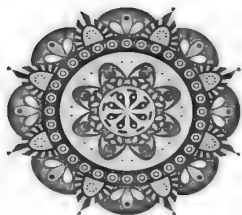
(٣) كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ {إِلَى} لِدَلَالَةِ مَا قَبْلَهُ عَلَيْهِ.

النُّبُوَّةُ التي هي المرتفعُ من الأرض إذا تركنا همزَه<sup>(١)</sup>، والمعنيانِ صحيحان<sup>(٢)</sup> في جهةِ النَّبِيِّ ﷺ، فَإِنَّهُ مُنْبَأٌ بِالْغَيْبِ، مُرْفَعٌ مِنْ كُلِّ غَيْبٍ. وَإِذَا قُلْنَا فِيهِ: إِنَّهُ نَبِيٌّ بِمعنى أَنَّ الله تعالى أطلعه على غيبه وشرَّفه، لم يعد ذلك إلى وصفٍ قائمٍ به، وَإِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ قولنا في رجلٍ: مخاطَبٌ ومُكَلَّمٌ.



(١) يُنظر: إصلاح المطلق لابن السُّكَيْت (ص ١٢١) وعنه نقلهما الأزهر في تهذيب اللغة (٣٤٨/١٥) ٣٤٩-.

(٢) قطع شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله بأن اشتقاق النَّبِيِّ من النَّبَأِ الذي هو الخبر، وليس من النَّبُوَّة الذي هو الارتفاع؛ وَعَلَّلَ ذلك بأن من أنبأه الله، وجعله مُنْبَأً عنه، فلا يكون إلا رفيع القدر علياً، بخلاف لفظ العلوِّ والرفعة، فلا يدلُّ على خصوص النَّبُوَّة؛ إِذْ كَانَ هذا يُوصَفُ به من ليس بِنَبِيِّ، قال رحمه الله ما نصُّهُ: «يجب القطعُ بأن النَّبِيَّ مأخوذٌ من الإنباء، لا من النَّبُوَّة» يُنظر: النبوات (٢/ ٨٨١) ٨٨٣-.



## الفصل الثاني

### في وجه معرفة النَّبِيِّ ﷺ بكونه نبياً

خُذْ - أَخَذَ اللهُ بِيَدِكَ ذَاتَ الْيَمِينِ - فِي وَجْهِ مَعْرِفَةِ النَّبِيِّ بِكَوْنِهِ نَبِيًّا طَرُقَ أَهْلَ الْحَقِّ مُخْلِصَةً فِي الْإِعْتِقَادِ، مُعْتَصِدَةً [١/٣] بِأَصُولٍ مِنَ الْإِسْتِدْلَالِ، مُجَرَّدَةً عَنِ التَّطْوِيلِ بِأَقَاوِيلِ الْمُبْتَدِعَةِ، وَالْإِنْفِصَالِ عَنْ شُبُهِهِمْ.

قَالُوا: إِنَّ اللَّهَ سَبْحَانَهُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُرْسِلَ رَسُولًا إِلَى خَلْقِهِ انْقَسَمَ الْجَوَازُ فِي طَرِيقِ ذَلِكَ قِسْمَيْنِ: بِوَاسِطَةٍ وَبِغَيْرِ وَاسِطَةٍ.

فَإِنْ كَانَ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ فَيَنْقَسِمُ أَيْضًا قِسْمَيْنِ: رُؤْيُ أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ.

وَإِنْ كَانَ بِوَاسِطَةٍ جَازَ أَنْ يَكُونَ مَلَكًا أَوْ بَشَرًا، فَهِيَ فِي الْمَالِ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ: رَسُولٌ مُعَايَنَةٌ، وَرَسُولٌ مُكَلَّمٌ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ، وَرَسُولٌ بِوَاسِطَةِ مَلَكٍ، وَرَسُولٌ بِوَاسِطَةِ بَشَرٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الرَّسُولُ الَّذِي يَنْقَسِمُ حَالُهُ إِلَى هَذِهِ الْأَقْسَامِ الْأَرْبَعَةِ مَلَكًا إِلَى مَلَكٍ<sup>(١)</sup>، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَلَكًا إِلَى بَشَرٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَشَرًا إِلَى مَلَكٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَشَرًا إِلَى بَشَرٍ.

فَهَذِهِ ثَمَانِيَةُ أَقْسَامٍ إِلَّا أَنَّ الْوَاقِعَ مِنْ هَذِهِ الْأَقْسَامِ الْجَائِزَةِ فِي التَّكْلِيفِ: مُكَلَّمٌ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ كَجَبْرِيلَ وَكَمُوسَى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، وَرَسُولٌ مَلَكٌ إِلَى بَشَرٍ كَسَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ وَمُحَمَّدٍ فِي عَامَّةِ أَحْوَالِهِ.

(١) مَصْصُورَةٌ فِي الْهَامِشِ بِخَطِ غَيْرِ النَّاسِخِ، وَهُوَ مَا تَقْتَضِيهِ الْقِسْمَةُ الْعَقْلِيَّةُ.

وقد ورد في الآثار أَنَّ نَبِيًّا مَتَى <sup>(١)</sup> أُرْسِلَ إِلَى أَحَدٍ، فَإِنْ كَانَ فَلْأَقْسَامِ الْجَائِزَةِ الواقعة على التَّكْلِيفِ ثَلَاثَةٌ.

فَأَمَّا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ وهو المَكْلَمُ / [ب/٣] من وراء حِجَابٍ بِكَلَامِهِ سُبْحَانَهُ، فَيَعْلَمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ يُوْجِهِينَ <sup>(٢)</sup> ذَكَرَهُمَا عُلَمَاؤُنَا.

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ يُخْلَقُ لَهُ الْعِلْمُ الضَّرُورِيُّ بِأَنَّ مَسْمُوعَهُ عَيْنُ كَلَامِ رَبِّهِ، وَبِهِ قَالَ الْقَاضِي <sup>(٣)</sup>.

(١) هكذا في الأصل ولم يتبين لي المراد.

(٢) وَفِي الْكِتَابِ الْمُتَوَسِّطِ فِي الْإِعْتِقَادِ (ص ٣٣٠ - ٣٣١) ذَكَرَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَرَبِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَرْبَعَةً وَجُوهَ، وَهَذَا نَصُّ كَلَامِهِ: «فَإِنْ سَمِعَ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ غَيْرِ وَاسِطَةٍ، فَيَعْلَمُ صَحَّةَ ذَلِكَ وَيَتَحَقَّقَهُ مِنْ وَجْهِ أَرْبَعَةٍ ذَكَرَهَا الْأَشْيَاخُ:

الأوَّلُ: أَنَّ يَخْلُقُ اللَّهُ لَهُ الْعِلْمَ الضَّرُورِيَّ بِأَنَّ الَّذِي يَسْمَعُهُ كَلَامُهُ، وَهَذَا مِمَّا يَفْتَرِدُ بِهِ، وَتَنْفِيهِ الْمَعْتَزَلَةُ، بِنَاءً عَلَى فَاسِدِ أَصُولِهِمْ فِي إِيْجَابِ التَّكْلِيفِ، وَالْإِزَامِ الْإِسْتِدْلَالِ وَالنَّظَرِ وَالْعَمَلِ، وَالتَّوَصُّلِ إِلَى الثَّوَابِ الَّذِي يَسْتَحِيلُ أَنْ يَتَوَصَّلَ إِلَيْهِ دُونَ ذَلِكَ.

الثَّانِي: أَنَّ يَعْلَمُ أَنَّ الْمَسْمُوعَ كَلَامَ اللَّهِ، بِأَنَّهُ يَقُولُ لَهُ الرَّبُّ تَقَدَّسَ: إِنَّكَ سَامِعٌ كَلَامِي، وَبُرْهَانُهُ أَنَّ يَنْفَلِقَ الْبَحْرَ أَوْ يَنْشَقُّ الْقَمَرَ فَيَكُونُ كَذَلِكَ.

الثَّالِثُ: أَنَّ يَنْتَبِهَ اللَّهُ بِبَوَاطِنِ سِرِّهِ، وَبَنَاتِ صَدْرِهِ، وَيَتَنَاصَرُ ذَلِكَ حَتَّى يَخْرُجَ إِلَى حَدِّ يَسْتَحِيلُ أَنْ يُدْرِكَهُ مُوَافَقٌ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ، أَوْ مَتَحِينٌ أَوْ مُتَكَهِّنٌ.

الرَّابِعُ: أَنَّ يَسْمَعَ كَلَامًا لَيْسَ مِنْ قِبَلِ الْحُرُوفِ وَالْأَصْوَاتِ، وَلَا الْخَوَاطِرِ الْمَحْدَثَةِ، مَبَاطِنًا لِحُنْسِ كَلَامِ الْبَشَرِ، فَيَعْلَمُ يَقِينًا أَنَّ ذَلِكَ كَلَامُ الْبَارِي تَعَالَى، كَمَا أَنَّهُ إِذَا رَأَى فِي الْقِيَامَةِ مَوْجُودًا لَيْسَ مِنْ قِبَلِ الْجَوَاهِرِ وَالْأَعْرَاضِ، مُتَعَرِّيًا عَنِ الْجِهَاتِ وَالْأَحْيَازِ، مُتَعَالِيًا عَنِ الْأَقْدَارِ، عَلِمَ أَنَّهُ قَطْعًا رَبُّ الْأَرْبَابِ» اهـ.

(٣) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ الطَّبِيبِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الْقَاسِمِ أَبُو بَكْرٍ، ابْنُ الْبَاقِلَانِيِّ، الْبَصْرِيُّ، الْمَالِكِيُّ، ثُمَّ الْبَغْدَادِيُّ، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ، وَكَانَ يَضْرِبُ الْمَثَلَ بِفَهْمِهِ وَذِكَاثِهِ، مِنْ تَأْلِيْفِهِ: تَمْهِيدُ الْأَوَائِلِ وَتَلْخِيصُ الدَّلَائِلِ، إِعْجَازُ الْقُرْآنِ، كِتَابُ الْإِتِّصَارِ لَصَحَّةِ نَقْلِ الْقُرْآنِ وَالزَّوْدُ عَلَى مَنْ نَحَلَهُ الْفَسَادَ بِزِيَادَةِ أَوْ نَقْصَانِ، (ت ٤٤٠٣ هـ). يُنْظَرُ: تَارِيخُ بَغْدَادٍ (٣/ ٣٦٤)، تَرْتِيبُ الْمَدَارِكِ (٧/ ٤٥ - ٤٦)، السِّيَرُ (١٧/ ١٩٠).

(٤) يُنْظَرُ: التَّقْرِيبُ وَالْإِرْشَادُ (١/ ٤٢٩ - ٤٣٠).

الثاني: أن سماع كلام الله تعالى يُعقبُ العلم بأنه كلامه، وبه قال مُتقدمو المَشِيخَةِ<sup>(١)</sup>، وهو الذي أرتضيه، وجَوَزَ القاضي سَمَاعُ كلام الرَّبِّ مع الذُّهول عن تحقُّق كونه كلاماً لله عزَّ وجلَّ<sup>(٢)</sup>، ولا نرى ذلك جائزاً، بل إنَّما يجوزُ ذلك في المحدثات؛ فأما الرُّؤية والسَّمْعُ إذا تحقَّق [تعلُّقهما]<sup>(٣)</sup> بالآله وصفاته [حصل]<sup>(٤)</sup> العلمُ بها على التَّحقيق من غير افتقارٍ إلى وجهٍ آخرٍ سواه، فإنَّ هذه الإدراكات إمَّا أن تكونَ علماً، وإمَّا أن تكونَ طريقاً إلى العلم؛ فإن كانت علماً [تعلَّقت]<sup>(٥)</sup> بمتعلِّقها فصار معلوماً من غير تقديرٍ سواه، وإن كانت طريقاً إلى العلم فيجوز حصولهما غير متعلِّقين بالعلم، لكن إذا لم يتعلَّق بعلم وجود الشيء وحقيقته لم تُفد شيئاً، وإذا تعلَّقت بحقيقة الشيء لم يَجُزَّ أن يتعلَّق به إلّا وهو معلومٌ بها قديماً كان أو محدثاً، أو علماً، أو ذاتاً؛ إذ لا تعلُّق لها إلّا [بالعلم]<sup>(٦)</sup>، ولا يتقدَّر الانفصالُ، ولا يتحقَّق الوجود عن الحدث أو القدم أو الصِّفة أو الموصوف / [١/٤] حتَّى يتقدَّر تَعَلُّقُ العِلْمِ

(١) يَفْتَحُ الْوَيْسُ وَالْبَاءُ يَوْزَنُ مَتَرِيَّةً، جَمَعَ لِكَلِمَةِ شَيْخٍ، وَيَجْمَعُ أَيْضاً عَلَى: شُبُوحٍ وَأَشْيَاحٍ (وَشَيْخَةٍ) يَوْزَنُ عَيْنِيَّةً، وَ(شَيْخَان) يَوْزَنُ غَلَمَانٍ وَ(مَشَايِخ) وَ(مَشْيُوحَاء) بِالْمَدِّ وَسُكُونِ الشَّيْنِ. مَخْتَارُ الصَّحَاحِ (١٧١/١).

(٢) قَالَ إِمَامُ الْحَرَمِيِّ: «وَقَدْ ذَهَبَ الْقَلَانِسِيُّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ وَغَيْرُهُمَا مِنْ سَلَفِنَا أَنَّ نَفْسَ سَمَاعٍ كَلَّمَ اللَّهُ تَعَالَى يُعْقِبُ الْعِلْمَ بِهِ لَا مَحَالَةَ، قَالَ الْقَاضِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهَذَا يَمَّا لَا أَرْتَضِيهِ» التَّلْخِصُ (٢٣٦/١)، وَمِثْلُهُ نَقَلَ بَدْرُ الدِّينِ الزَّرْكَشِيُّ فِي الْبَحْرِ الْمَحِيطِ (١٧٤/١).

(٣) نَقَلَهُ إِمَامُ الْحَرَمِيِّ عَنِ الْقَاضِي الْبَاقِلَانِيِّ التَّلْخِصُ (٢٣٦/١)، وَكَذَا الزَّرْكَشِيُّ فِي الْبَحْرِ الْمَحِيطِ (١٧٤/١).

(٤) فِي الْأَصْلِ: [تَعَلَّقَهُ]، وَلَعَلَّ الصُّوَابَ الْمَثْبُتَ.

(٥) فِي الْأَصْلِ: [وَحَصَلَ]، وَبِالْمَثْبُوتِ اسْتِقَامَةُ السِّيَاقِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٦) فِي الْأَصْلِ [فَتَعَلَّقَتْ]، وَبِالْمَثْبُوتِ اسْتِقَامَةُ النَّصِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٧) فِي الْأَصْلِ: الْعِلْمُ.



بِالْجُودِ مضافاً دون حقيقة إضافته من قدم أو حدث، فَيَتَحَقَّقُ هذا فإنه من زهق عن هذه الدرجة وقع في حَرَجَةٍ<sup>(١)</sup>.

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي: وَهُوَ الرَّسُولُ بِوَاسِطَةِ مَلَكٍ كَعُمُومِ أَحْوَالِ الْأَنْبِيَاءِ، وَحَالِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ فَيَعْلَمُونَ كَوْنَهُمْ أَنْبِيَاءَ، وَيَتَحَقَّقُونَ رُسُلَ رَبِّهِمْ إِلَيْهِمْ بِثَلَاثَةِ وَجُوهِ:  
الْأَوَّلُ: أَنْ يَخْلُقَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُمُ الْعِلْمَ ابْتِدَاءً، بِأَنَّهُ رُسُولٌ إِلَيْهِمْ، فَيَتَحَقَّقُ كَوْنُهُ مَلَكاً رَسُولاً بِمَا يَخْلُقُ لَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ.

الثَّانِي: أَنْ يَقُولَ [لَهُ]<sup>(٢)</sup> الْمَلَكُ كَمَا يَقُولُ لِلخَلْقِ: أَنَا رَسُولُ رَبِّكَ إِلَيْكَ، وَبُرْهَانُ صَحَّةِ رِسَالَتِي عَنْ اللَّهِ أَنْ يَنْشُقَّ الْقَمَرُ وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنْ خَوَارِقِ الْعَادَاتِ.  
الثَّالِثُ: أَنْ يُؤَدِّيَ إِلَيْهِ رِسَالَتَهُ، وَيَسْتَشْهَدَ عَلَى صَحَّتِهَا بِإِخْبَارِهِ بِمُخْبَرَاتِ قَلْبِهِ، وَإِطْلَاعِهِ عَلَى مَنَبَاتِ [صُورِهِ]<sup>(٣)</sup>.

وَالصَّحِيحُ عِنْدِي مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ أَوَّلُهَا، وَإِنَّمَا صَحَّ ذَلِكَ عِنْدَنَا لِأَنَّ الْمَلَكَ مَخْلُوقٌ لَا يَخْرُجُ عَنْ جِنْسِ الْمَخْلُوقِينَ فِي صِفَاتِهِمْ، وَكَوْنِهِ جَسَماً ذَا أَعْضَاءٍ وَأَبْعَادٍ، وَكَوْنِ كَلَامِهِ صَوْتاً وَحَرْفاً، فَلَا يَصَحُّ تَعَلُّقُ<sup>(٤)</sup> الْعِلْمِ بِذَاتِهِ لِنَفْسِهِ فِي قَوْلِهِ بِأَنَّهُ رُسُولٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ إِلَّا بِبُرْهَانٍ مُقْتَرِنٍ / [٤/ ب] لِقَوْلِهِ يُتَبَيَّنُ صِحَّتُهُ، وَلَوْ كَانَ عِلْمُ النَّبِيِّ بِهِ بِمَعْجَزٍ اقْتَرَنَ بِقَوْلِهِ لَنَقَلَ ذَلِكَ إِلَيْنَا فِي صِفَةِ لِقَائِهِ لَهُ، وَصِفَةِ كَلَامِهِ مَعَهُ، وَكَيْفِيَةِ

(١) قَالَ ابْنُ فَارِسٍ: «لِحَاءُ وَالرَّاءُ وَالْجِيمُ أَضْلُّ وَاحِدٌ، وَهُوَ مُعْظَمُ الْبَابِ وَإِلَيْهِ مَرْجِعُ فُرُوعِهِ، وَذَلِكَ تَجَمُّعُ الشَّيْءِ وَصِفَتُهُ. فَمِنْهُ الْحَرْجُ جَمْعُ حَرْجَةٍ، وَهِيَ مُجْتَمِعٌ شَجَرٍ. وَيُقَالُ فِي الْجَمْعِ حَرْجَاتٌ... وَيُقَالُ حَرْجٌ أَيْضاً» معجم مقاييس اللغة (٢/ ٥٠)

(٢) فِي الْأَصْلِ [لَكَ] وَأَبْنَيْنَا مَا يَقْتَضِيهِ السِّيَاقُ.

(٣) هَكَذَا فِي الْأَصْلِ وَيَحْتَمِلُ قِرَاءَتَهَا: صَدْرُهُ.

(٤) فِي الْأَصْلِ: تَعَلَّمَ.

التبليغ إليه في مفتتح أمره وعوارضي أحواله، فما نَقَلَ شيئاً زائداً على مجرد لقائه والعلم به، وهذا يدل على أنه لَقِيَهُ لِقَاءً مقروناً بعلم خلقه الله تعالى له بِأَنَّ مَكْلَمَهُ مَلِكٌ كَرِيمٌ، ورسولٌ من ربِّ العالمين.

تَنْمِيمٌ:

وإذا خَلَقَ اللهُ الْعِلْمَ الصَّرُورِيَّ ابتداءً في مفتتح لقائه له بِأَنَّهُ الْمَلِكُ الْكَرِيمُ الرَّسُولُ الْأَمِينُ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ، ثُمَّ فارقه وعاد إليه انبَنَى الْعِلْمَ الثَّانِي فِي اللَّقَاءِ الثَّانِي عَلَى الْعِلْمِ الْأَوَّلِ فِي اللَّقَاءِ الْأَوَّلِ، وكان ضرورياً كَهُو، أو كعلم المرء بإخوانه ومعارفه وقرابته، فَإِنَّهُ يَحْصُلُ ضَرُورَةٌ، فإذا فارقَهُمْ ثُمَّ اجتمع معهم حصل الْعِلْمُ ثانياً ضرورةً كما كَانَ أَوَّلًا، فَتَحَقَّقَ هَذَا وَتَعَلَّقَ بِهِ وَالتَزِمَهُ<sup>(١)</sup>، ولا يفارقنَ نظركَ فَإِنَّهُ [يُسَدِّدُ غَيْرَكَ، وَيُحَمَّدُ صَدْرَكَ]<sup>(٢)</sup>، وكذلك لو كان علمه نظرياً يقتربُ بلقائه له من معجزةٍ ثُمَّ فارقَهُ ثُمَّ عاد إليه لكان أيضاً معلوماً لديه في اللَّقَاءِ الثَّانِي والثَّالِثِ، وكان الْعِلْمُ فِي الثَّانِي والثَّالِثِ ضرورياً انبَنَى عَلَى نظريٍّ، ولا تستنكره فَإِنَّهُ [١/٥] أَصْلُ فِي [المعقولات]<sup>(٣)</sup>.

تَوْهِيمٌ:

رُبَّمَا خَطَرَ لِبَعْضِ الْمُتَوَسِّمِينَ بِالْعِلْمِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فِي أَوَّلِ رُؤْيَيْهِ لِلْمَلِكِ، وكلامه معه بوجهِ الرِّسَالَةِ لا يعلم كونه مَلِكاً رَسُولاً، وَيَتَوَهَّمُ شَيْطَاناً رَجِيماً؛ لَا سِيَّماً إِذْ لَمْ يَخْلُقْ لَهُ الْبَارِي تَعَالَى عِلْماً ابْتِدَاءً، وَلَا قَرَنَهُ بِبِرْهَانٍ يَسْتَدِلُّ بِهِ انْتِهَاءً، ويظهر إليه

(١) في الأصل «والتزامه».

(٢) ويحتمل أن تكون: ويسدد عبرك، والعبارة بحاجة لمزيد من التأمل.

(٣) في الأصل «المفعولات».

ببإدئ الرأي أَنَّ نَبِيَّنَا مُحَمَّدًا<sup>(١)</sup> كَانَ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ فِي ابْتِدَاءِ أَمْرِهِ، وَلَمْ يَتَحَقَّقْ الْحَالَةُ فِي لِقَائِهِ، وَتَوَهَّمُ أَنَّ الْمَلَكَ الْمُتَكَلِّمَ لَهُ شَيْطَانٌ، وَأَنَّ [الْعَطَاءَ]<sup>(٢)</sup> الَّذِي لَقِيَهُ عَلَى مَا وَرَدَ فِي الْخَبَرِ جُنُونٌ<sup>(٣)</sup>، وَلِذَلِكَ رُوي عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ لَمَّا رَجَعَ إِلَى خَدِيدَجَةَ بَعْدَ لِقَائِهِ الْمَلَكَ، قَالَ لَهَا: «إِنِ الْأَبْعَدَ مَجْنُونٌ أَوْ شَاعِرٌ»<sup>(٤)</sup>.

(١) في الأصل: «محمد»، والصواب «محمدًا» بالنصب على البدلية.

(٢) في الأصل: «الغلط»، والصواب الميث.

(٣) وقال القاضي ابن العربي رحمه الله في الكتاب المتوسط (ص ٣٣٢ - ٣٣٣): «وقد جهل الأعمار فظنوا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فِي ابْتِدَاءِ الْحَالِ لَمْ يَتَحَقَّقْ كَوْنُهُ مَلَكًا رَسُولًا مِنْ قِبَلِ اللَّهِ تَعَالَى، لَمَّا رَوَوْا أَنَّهُ قَالَ لَخَدِيدَجَةَ حِينَ انصَرَفَ إِلَيْهَا بَعْدَ لِقَائِهِ: «لَقَدْ خَشِيتُ عَلَى نَفْسِي»، وَفِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ: «إِنِ الْأَبْعَدَ لِمَجْنُونٌ أَوْ شَاعِرٌ» اهـ.

(٤) أخرجه ابن جرير في تاريخه من طريق ابن إسحاق (٢/ ٣٠٠ - ٣٠١) قال: حَدَّثَنَا ابْنُ حَمِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ قَالَ: حَدَّثَنِي وَهْبُ بْنُ كَيْسَانَ مَوْلَى آلِ الزُّبَيْرِ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ وَهُوَ يَقُولُ لِعَبِيدِ بْنِ عَمِيرَ بْنِ قَتَادَةَ اللَّيْثِي: حَدَّثَنَا يَا عَمِيْدُ! كَيْفَ كَانَ بَدْءُ مَا ابْتَدَى بِهِ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - مِنَ النَّبُوَّةِ حِينَ جَاءَ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ؟..... فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَجَاءَنِي وَأَنَا نَائِمٌ يَنْعَمُ مِنْ دِيبَاجٍ، فِيهِ كِتَابٌ، فَقَالَ:

«أَفْرَأُ، فَعُلْتُ: مَا أَفْرَأُ؟ فَعَطَّنِي، حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ الْمَوْتُ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ: أَفْرَأُ، فَعُلْتُ: مَاذَا أَفْرَأُ؟ وَمَا أَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا افْتِدَاءً مِنْهُ أَنْ يُعَوِّدَ إِلَيَّ بِمِثْلِ مَا صَنَعَ بِي، قَالَ: «أَفْرَأُ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ» إِلَى قَوْلِهِ: «عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ»، قَالَ: فَقَرَأْتُهُ، قَالَ: ثُمَّ انْتَهَى، ثُمَّ انصَرَفَ عَنِّي وَهَبَيْتُ مِنْ نَوْمِي، وَكَأَنَّمَا كُتِبَ فِي قَلْبِي كِتَابًا.

قَالَ: وَلَمْ يَكُنْ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ أَحَدٌ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْ شَاعِرٍ أَوْ مَجْنُونٍ، كُنْتُ لَا أَطِيقُ أَنْ أَنْظُرَ إِلَيْهِمَا، قَالَ: فَعُلْتُ إِنَّ الْأَبْعَدَ - يَعْنِي نَفْسَهُ - لَشَاعِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ، لَا تُحَدِّثْ بَهَا عَنِّي فَرِيضٌ أَبَدًا! لِأَعْمَدَنَّ إِلَى خَالِي مِنَ الْجَبَلِ فَلَا طَرَحَ نَفْسِي مِنْهُ فَلَا قُلْتُهَا فَلَا سَرِيحَنَ قَالَ، فَخَرَجْتُ أُرِيدُ ذَلِكَ، حَتَّى إِذَا كُنْتُ فِي وَسْطِ مِنَ الْجَبَلِ، سَمِعْتُ صَوْتًا مِنَ السَّمَاءِ يَقُولُ: يَا مُحَمَّدُ، أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ، وَأَنَا جَبْرِيلُ... الحديث. وفيه علل:

وفي بعضها: «لقد خشيتُ على نفسي»<sup>(١)</sup>.

تعليل:

تَعَلَّمَ أَيُّهَا الْمُتَوَهُّمُ وَتَفَطَّنْ يَا ذَا الْغَافِلِ؛ فَإِنَّ قَوْلَهُ: «إِنَّ الْأَبْعَدَ مَجْنُونٌ أَوْ شَاعِرٌ» رَوَايَاتٌ مُنْكَرَةٌ، لَمْ تَثْبُتْ مِنْ طُرُقٍ مَرْضِيَّةٍ يَطُولُ عَلَيْكَ تَتَبُعُهَا، وَالتَّكَلُّمُ عَلَى طَرَفِهَا، وَالْمَقْدَارُ الصَّحِيحُ مِنْ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ قَوْلُهُ: «لَقَدْ خَشِيتُ عَلَى نَفْسِي»، وَمَعْنَاهُ لَقَدْ خَشِيتُ عَلَى نَفْسِي الضَّعْفَ عَنْ تَحْمُلِ هَذَا الْعِبَاءِ<sup>(٢)</sup> إِذَا كَانَ بَعْدَ مَا وَعَدْنَا / [٥/ب] تَمَامِ النُّعْمَةِ، وَالْوَفَاءَ بِالْإِبْلَاحِ مَعَ الْعِصْمَةِ.

- الإرسال: فإن عبيد بن عمير ليس صحابيا وإنما هو من كبار التابعين.

ضعفُ سلمة بن الفضل الأبرش قال فيه ابن حجر في التقریب (١/٢٤٨): «صدوق كثير الخطأ».

ضعفُ ابن حميد وهو محمد الرازي قال الذهبي في الكاشف (٢/١٦٦) ونُقِيَ جماعة والأولى تركه، وقال أيضا في السير (١١/٥٠٣): «وهو مع إمامته منكر الحديث، صاحبُ عجائب».

نكارة المتن وذلك فيما نسب له عليه السلام من الهم بقتل نفسه.

(١) أخرجه البخاري (كتاب بدء الوحي - باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ) (ح ٣)، ومسلم

(كتاب الإيمان - باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ)، (ح ١٦٠)

(٢) قال القاضي عياض: «لَيْسَ مَعْنَاهُ الشَّكُّ فِيمَا آتَاهُ اللَّهُ بِتَدْرُؤِ الْمَلِكِ وَلَكِنْ لَعَلَّهُ خَشِيَ أَنْ لَا

تَحْتَمِلَ قُوَّتُهُ مُقَاوَمَةَ الْمَلِكِ وَأَعْبَاءَ الْوَحْيِ فَيَنْخَلِعَ قَلْبُهُ أَوْ تَزْهَقَ نَفْسُهُ» (الشفا ٢/١٠١)، وهذا معنى

من المعاني، ونقل ابن العربي في الكتاب المتوسط (ص ٣٣٤ - ٣٣٥) وجهين للعلماء في معنى

الخشية المذكورة فليتنظر هناك، وقد ذكر ابن حجر في المراد بالخشية المذكورة اثني عشر قولاً، ثم

سردها واحداً تلو الآخر، ثم قال: «وأولى هذه الأقوال بالصواب، وأسلمها من الارتياب الثالث

- الموت من شدة الرعب - واللذان بعده - المرض ودوام العرص - وما عداها فهو معترض» اه فتح

وقد روى وَهْبُ بْنُ كَيْسَانَ<sup>(١)</sup> عن عُبيد بن عُمَيْرٍ<sup>(٢)</sup> مُرْسَلًا: أَنَّ ذَلِكَ مِنْ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ فِي الْمَنَامِ تَوَاطُؤَةً لِلْأَمْرِ فِي نَفْسِهِ الْكَرِيمَةِ وَتَسْهِيلًا.

وقد روى إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي حَكِيمٍ<sup>(٣)</sup> مَنْقُطَعًا، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَسَنٍ<sup>(٤)</sup> عَنْ أُمِّهِ فَاطِمَةَ بِنْتِ حُسَيْنٍ<sup>(٥)</sup> مُرْسَلًا: أَنَّ خَدِيجَةَ قَالَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ «أَخْبِرْنِي بِصَاحِبِكَ حِينَ

(١) هو الفقيه، أَبُو نَعِيمٍ الْأَسَدِيُّ، الْمَدَنِيُّ، الْمُؤَدَّبُ، مِنْ مَوَالِي آلِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَامِ، رَأَى أَبَا هُرَيْرَةَ، وَحَدَّثَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَغَيْرِهِمَا، وَعَنْهُ عُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو وَهْشَامُ بْنُ عُرْوَةَ وَغَيْرُهُمَا، وَهُوَ ثِقَةٌ، وَرَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ (ت ١٢٧هـ) عَلَى الصَّحِيحِ وَهُوَ قَوْلُ الْأَشْهُرِ وَالْأَكْثَرِ.  
يُنْظَرُ: تَهْذِيبُ الْكَمَالِ (١٣٧/٣١ - ١٣٩)، سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ (٢٢٦/٥)، تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ (١٦٦/١١)

(٢) هُوَ عُيَيْدُ بْنُ عَمِيرٍ بْنِ قَتَادَةَ بْنِ سَعْدِ بْنِ عَامِرٍ بْنِ جَنْدَعٍ بْنِ لَيْثٍ ثُمَّ الْجُنْدَعِيِّ، أَبُو عَاصِمٍ الْمَكِّيُّ، قَاصٌّ أَهْلَ مَكَّةَ. قَالَ مُسْلِمٌ بْنُ الْحَجَّاجِ: وَلَدَ فِي زَمَانِ النَّبِيِّ ﷺ. وَقَالَ غَيْرُهُ: رَأَى النَّبِيَّ ﷺ. ثِقَةٌ، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ (ت: ٦٨هـ).

يُنْظَرُ: تَهْذِيبُ الْكَمَالِ (٢٢٣/١٩ - ٢٢٥)، سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ (١٥٦/٤ - ١٥٧)، تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ (٧١/٧)

(٣) فِي الْأَصْلِ «إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي الْحَكَمِ»، وَالصَّوَابُ الْمُثَبِّتُ كَمَا ذَكَرْتَهُ مَصَادِرُ السِّيَرَةِ النَّبَوِيَّةِ، وَهُوَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي حَكِيمٍ مَوْلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَانَ، عَدَادُهُ فِي أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَقِيلَ هُوَ مَوْلَى لَالِ الزُّبَيْرِ، يَرْوِي عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، رَوَى عَنْهُ مَالِكٌ وَابْنُ إِسْحَاقَ (ت ١٣٠هـ) بِالْمَدِينَةِ، وَكَانَ كَاتِبًا لِعَمْرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَهُوَ أَخُو إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي حَكِيمٍ.

يُنْظَرُ: الثَّقَاتُ لِابْنِ حَبَّانَ (٣٦/٦)، تَهْذِيبُ الْكَمَالِ (٦٣/٣ - ٦٦)، تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ (٢٨٩/١).

(٤) هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَسَنٍ بْنِ حَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ الْقُرَشِيُّ الْهَاشِمِيُّ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْمَدَنِيُّ، وَثِقَةٌ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَأَبُو حَاتِمٍ وَالنَّسَائِيُّ، قَالَ الْوَاقِدِيُّ كَانَ مَوْتُهُ قَبْلَ قَتْلِ ابْنِهِ بِأَشْهُرٍ وَكَانَ قَتْلُ مُحَمَّدٍ فِي رَمَضَانَ سَنَةِ (١٤٥هـ)، يُنْظَرُ: الثَّقَاتُ (١/٧)، تَارِيخُ بَغْدَادَ (٩٠/١١)، تَهْذِيبُ الْكَمَالِ (٤١٤/١٤ - ٤١٩)

(٥) هِيَ فَاطِمَةُ بِنْتُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ الْقُرَشِيَّةُ الْهَاشِمِيَّةُ الْمَدَنِيَّةُ، أُخْتُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ زَيْنِ الْعَابِدِينَ، تَرْوِي عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ عَمِيْسٍ رَوَى عَنْهَا مُوسَى الْجَهَنِيُّ مَاتَتْ وَقَدْ قَارَبَتْ التَّسْعِينَ =

يأتيك، فلَمَّا جَاءَ جَبْرِيلُ أَخْبَرَهَا، فَجَلَسَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَيْهَا وَقَالَتْ لَهُ: فَهَلْ تَرَاهُ؟ قَالَ: نعم، فَحَسَرْتُ<sup>(١)</sup> خَمَارَهَا، وَأَدْخَلْتَهُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ دَرْعِهَا، فَذَهَبَ عِنْدَ ذَلِكَ جَبْرِيلُ فَقَالَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ إِنَّهُ مَلَكٌ وَمَا هُوَ شَيْطَانٌ<sup>(٢)</sup>.

وهذا كُلُّهُ لو صَحَّ مُسْتَدًّا لَمْ يُصَدِّمْ بِمِثْلِهِ قَوَاعِدُ التَّوْحِيدِ، وَلَا انْخَرَمَتْ بِمِثْلِهِ أَدَلَّةُ الرِّسَالَةِ، فَإِنَّ تَجْوِيزَ ذَلِكَ عَلَى الرَّسُولِ فِي جَانِبِ الْمَلَكِ كَتَجْوِيزِهِ عَلَى الْخَلْقِ فِي جَانِبِ الرَّسُولِ، وَامْتِنَاعُ ذَلِكَ مَعْلُومٌ بِالْأَدَلَّةِ، مَنْقُولٌ فِي أَصُولِ الْمِلَّةِ، مُجْمَعٌ عَلَيْهِ مِنَ الْأُمَّةِ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ فِي الْمَنَامِ لَمَّا قَالَ لَخَدِيجَةَ «إِنَّ الْأَبْعَدَ مَجْنُونٌ»<sup>(٣)</sup> وَلَا «خَشِيتُ عَلَى نَفْسِي»<sup>(٤)</sup>، فَإِنَّ الْمَنَامَ مُحَلٌّ لِكُلِّ غَرِيبَةٍ لَا يُسْتَكْرَفُ فِيهِ عَظَائِمُ/ [١/٦] الْيَقَظَةِ.

وَأَمَّا قِصَّةُ خَدِيجَةَ فَإِنَّ ذَلِكَ - إِنْ صَحَّ - مَحْمُولٌ عَلَى فَضْلِهَا، وَصَحَّةِ مَعْرِفَتِهَا بِمَحَامِلِ الْمَلَائِكَةِ وَالشَّيَاطِينِ، فَصَحَّ اللَّهُ تَعَالَى لَهَا مَعْلُومَهَا.

وكذلك قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ لَهَا: «لَقَدْ خَشِيتُ عَلَى نَفْسِي». إِعْلَامًا لَهَا بِعَارِضِ أَحْوَالِهِ، وَغَرَائِبِ مَالِهِ، تَطْيِيبًا لِنَفْسِهَا، [وَدَعَاءٌ إِلَى الْخَلْقِ لَهَا]<sup>(٥)</sup>، وَاسْتِخْبَارًا لِفَضْلِ عِلْمِهَا، لَا مُسْتَفِيدًا بَيَانًا مِنْهَا، وَلَا مُسْتَجِدًّا عِلْمًا مِنْ لَدُنْهَا.

= سنة. يُنْظَرُ: الثَّقَات (٣٠٠ - ٣٠١)، تَهْذِيبُ الْكَمَالِ (٢٥٧/٣٥)

(١) فِي الْأَصْلِ «حَسَرْتُ» وَبِزِيَادَةِ الْفَاءِ يَسْتَقِيمُ النَّصُّ، وَفِي جَلِّ الْمَصَادِرِ هِيَ بِلَفْظِ فَتَحَسَرْتُ فَأَلْقَتْ أَوْ وَأَلْقَتْ خَمَارَهَا، أَوْ فَتَحَسَرْتُ رَأْسَهَا فَأَلْقَتْ أَوْ وَأَلْقَتْ خَمَارَهَا، كُلُّهَا بِمَعْنَى: تَكَشَّفَتْ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ هِشَامٍ فِي سِيرَتِهِ عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ (١/٢٣٨ - ٢٣٩)، وَمِنْ طَرِيقَةِ الطَّبْرِيِّ فِي التَّارِخِ (٢/٣٠٢ - ٣٠٣)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ (١/٢١٦)، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي الدَّلَائِلِ (٢/١٥١ - ١٥٢).

(٣) سَبَقَ تَخْرِيجُهُ.

(٤) سَبَقَ تَخْرِيجُهُ.

(٥) كَذَا فِي الْأَصْلِ.

تحقيق:

إِنْ قَالَ قَائِلٌ: مِنَ الْمَجْزَوَاتِ أَنْ يَكُونَ الْمَلَكُ يَأْتِي إِلَى النَّبِيِّ بِالرَّسَالَةِ مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ يَقْتَرِنَ بِهِ وَلَا بُرْهَانَ، كَاتِبَانِ النَّبِيِّ - مَثَلًا - إِيْنَا، وَلَكِنْ لَا يَقُومُ بِذَلِكَ حُجَّةٌ وَلَا يَلْزَمُ بِهِ شَرْعٌ.

فُلْنَا: وَإِنْ كَانَ مِنَ الْمَجْزَوَاتِ فِي أَوَّلِ لَقِيَةٍ لَأَقَى تَرَدَادُهُ بِالتَّبْلِيغِ إِلَيْهِ، وَلَكِنْ الْأُمَّةُ أَجْمَعَتْ عَلَى بَرَاءَةِ سَاحَةِ الرَّسَالَةِ عَنْ هَذِهِ الْجِهَالَةِ؛ لَا سِمًا وَقَدْ كَانَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ مَقْدَمَاتٌ شَرِيفَةٌ، وَخَصَالٌ حَمِيدَةٌ كَرِيمَةٌ، وَبَسَارَاتٌ مُتَنَاصِرَةٌ، تَنْفِي هَذِهِ الظُّنُونَ. لَقَدْ شَهِدَ فِي نَفْسِهِ وَهُوَ صَغِيرُ السِّنِّ - [يَنْبَغِي أَنْ يُضَافَ هُنَا السِّنُّ مِنْ طَرِيقِ الْأَدَبِ<sup>(١)</sup>] - شَقُّ الْمَلَانِكَةِ لِبَطْنِهِ، وَغَسْلُهُمْ حُشُوتَهُ<sup>(٢)</sup>، وَتَطْهِيرَهُمْ عَنْ دَنَسِ الشَّيْطَانِ قَلْبَهُ [٦/ب] وَإِعَادَتِهِ صَحِيحًا<sup>(٣)</sup>، وَسَمِعَ فِي مَدْخَلِهِ الشَّامِ كَلَامَ الرَّهْبَانِ، وَإِنْذَارَهُمْ بِنَبِيِّتِهِ<sup>(٤)</sup>، وَكَانَ بِمَكَّةَ قَبْلَ الْمَبْعَثِ، لَا يَمُرُّ بِحَجَرٍ وَلَا شَجَرٍ إِلَّا وَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ<sup>(٥)</sup>، .....

(١) هذه العبارة مقحمة وقد حدث شق صدره الكريم ﷺ في السنة الخامسة من عمره، ثم تكرر ذلك قبل الإسراء والمعراج وهو في الثانية والخمسين من عمره، وكلتا الحادثتين في الصحيحين كما ستأتي الإشارة إليه قريباً.

(٢) الحشوة بالضم والكسر: الأعماء. النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ٣٩٢)

(٣) أخرجه البخاري (كتاب التوحيد - باب قوله: وكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا) (ح ٧٥١٧)، ومسلم (كتاب الإيمان - باب الإسراء برسول الله ﷺ) (ح ١٦٣)

(٤) أخرجه الترمذي (أبواب المناقب - باب ما جاء في بدء نبوة النبي ﷺ) (ح ٣٦٢٠)، وقال: حسنٌ غريبٌ.

(٥) أخرجه ابن إسحاق في السير والمغازي (١/ ١٢٠)، والبيهقي في دلائل النبوة (٢/ ١٤٦)، وفي الترمذي (ح ٣٦٢٦)، والدارمي (كتاب علامات النبوة وفضائل سيد الأولين والآخرين - باب ما أكرم الله به نبيه ﷺ مِنْ إِيْمَانِ الشَّجَرِ بِهِ وَالبَّهَائِمِ وَالْجِنِّ) (ح ٢٣) عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ

مُقَدَّماتٌ صِدْقٍ، وَهُوَ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ ثَابِتُ الْجَاشِ<sup>(١)</sup>، نَقِيَّ الْقَلْبِ، مَطْمَئِنِّ النَّفْسِ، وَهِيَ مَخَابِلُ فَكَيْفَ يَتَشَكَّكَ مَعَ التَّحْقِيقِ؛ لَا سِيَّما وَقَدْ رَأَى جَبْرِيلَ فِي صُورَتِهِ، وَبِهَذَا يَتَبَيَّنُ أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ مَدْسَسَاتٌ فِي الْأَثَارِ الصَّحَاحِ، لَتُمْرِضَ قُلُوبًا غَافِلَةً، وَذَلِكَ أَنَّ حَزَبَ التَّوْفِيقِ يَصِيغُكَ فِي هَذِهِ الْإِشَارَاتِ حِكْمَةً بِالْعَقَّةِ.



عنه قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِمَكَّةَ فَخَرَجْنَا مَعَهُ فِي بَعْضِ نَوَاحِيهَا، فَمَرَرْنَا بَيْنَ الْجِبَالِ وَالشَّجَرِ، فَلَمْ نَعْرِ بِشَجَرَةٍ وَلَا جَبَلٍ إِلَّا قَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ. وَهُوَ ضَعِيفٌ لضعف الوليد بن أبي ثورٍ ولجهالة عباد بن أبي يزيد.

وفي صحيح مسلم، عن جابر بن سمرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إني لأعرف حجرا بمكة كان يسلم علي قبل أن أبعث إني لأعرفه الآن» (كتاب الفضائل - باب فضل نسب النبي ﷺ، وتسليم الحجر عليه قبل النبوة) (ح ٢٢٧٧)

(١) الْجَاشِ: زُواغُ الْقَلْبِ إِذَا اضْطَرَبَ عِنْدَ الْفَرَجِ، وَنَفْسُ الْإِنْسَانِ، وَقَدْ لَا يُهَمَّرُ، جَمْعُهُ: جُؤُوشٌ.

القاموس المحيط (باب الشين - فصل الجيم) (ص ٥٨٦).





## الفصل الثالث في وجه معرفة الخلق بكونه نبياً

لَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُقَلَاءِ الْمَجُوزِينَ لِبَعَثَةِ الرَّسْلِ<sup>(١)</sup> فِي أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ وَجْهِ يَقْتَرِنُ بِالرُّسَالَةِ يَكُونُ دَلِيلًا عَلَى صِدْقِهِ، وَفَرَقًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَدْعَى الْمَبْطُلِ لِمَرْتَبَتِهِ، وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي تَعْيِينِ ذَلِكَ الْوَجْهِ، فَالصَّحِيحُ بِالْأَدَلَّةِ فِي أَصُولِ الْمِلَّةِ أَنَّ التَّفَرُّقَ بَيْنَ الْمَحْقُوقِ وَالْمَبْطُلِ تَقَعُ بِطَرِيقِ جَائِزَةٍ وَوَاقِعَةٍ<sup>(٢)</sup>، أَمَّا الْجَائِزَةُ فَعَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ:

الْأَوَّلُ: أَنْ يَخْلُقَ اللَّهُ الْعِلْمَ الْضَرُورِيَّ لِلْخَلْقِ بِكَوْنِ الْمَدْعَى لِلنُّبُوَّةِ نَبِيًّا صَادِقًا، فَلَا يَبْقَى ضَمِيرٌ إِلَّا يَقُومُ لَهُ مَعْرِفَةٌ بِهِ وَتَصْدِيقًا<sup>(٣)</sup> [١/٧] لَهُ.

الثَّانِي: أَنْ يُكَلِّمَهُمُ اللَّهُ بِكَلَامِهِ الَّذِي لَا يُشْبِهُ كَلَامَ الْبَشَرِ تَسْمَعُهُ الْخَلِيقَةُ الْمَبْعُوثُ إِلَيْهِمْ بِأَسْرِهَا، فَيَقُولُ لَهُمْ: هُوَ رَسُولِي إِلَيْكُمْ فَاسْمَعُوا لَهُ.

الثَّالِثُ: أَنْ يَرَاهُ جَمِيعُهُمْ وَيَقُولُ لَهُمْ ذَلِكَ.

وهذه الطَّرِيقُ الثَّانِيَةُ وَالثَّلَاثَةُ إِنَّمَا تَكُونُ دَلِيلًا عَلَى صِدْقِهِ مَعَ مَا نَقْلْنَاهُ مِنَ الْوَجْهِ فِيهِ عَلَى تَقْدِيرِ الْخِلَافِ الْمَتَقَدِّمِ الْوَاقِعِ بَيْنَ الْقَاضِي وَبَيْنَ مُشِيخَةِ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنْ عِلْمَانَا.

(١) الْخِلَافُ فِي جَوَازِ بَعَثَةِ الرَّسْلِ مَعَ الْبَرَاهِمَةِ الَّذِينَ جَعَلُوا الرِّسْلَ وَأَثْبَتُوا التَّكْلِيفَ مِنْ جِهَةِ الْعُقُولِ وَالْخَوَاطِرِ. يُنْظَرُ: تَهْيِيدُ الْأَوَائِلِ (١/١٢٦ - ١٢٧)، أَصُولُ الدِّينِ (١/١٧٩)، الْفُضْلُ (١/٦٣).

(٢) فِي الْأَصْلِ: وَاقِعَةٌ.

(٣) فِي الْأَصْلِ: تَصْدِيقٌ.

وأما الطريق الواقعة فجماعها ما يظهر على أيديهم من الأفعال الخارقة للعادة، الموافقة لدعوى النبوة المقررة بالتحدّي، السليمة عن المعارضة في زمن يصح فيه التكليف<sup>(١)</sup>، وهي ستة شروط<sup>(٢)</sup>، متى انحل منها شرط لم يقم على صحة النبوة دليل<sup>(٣)</sup>، وقد جعلها القاضي ستة<sup>(٤)</sup>، فلم يذكر: في زمن يصح فيه [فيه] التكليف، وزاده<sup>(٥)</sup> غيره، وهذا الذي ذكرنا أصح، ولها أصول وفصول، وللكلام في تحقيقها وتحقيق الخلاف فيها والوفاق تقريراً أشرنا إلى مفتح<sup>(٦)</sup> منها في الكتاب<sup>(٧)</sup> المتوسط

(١) هذه حقيقة المعجزة على طريقة المتكلمين.

(٢) ذكرها أيضاً في كتابه المتوسط (ص ٣٣٨) وجعلها ستة، وذكرها القاضي أبو بكر الباقلاني في البيان عن الفرق بين المعجزات والكرامات (ص ٤٥ - ٤٦) وأبو منصور في أصول الدين (١٩٣ - ١٩٥).

(٣) فيه حصر أدلة النبوة في دليل المعجزة، وهذا لا يسلم من الاعتراض، فإن الأدلة الدالة على نبوة محمد ﷺ عديدة، والمعجزة واحدة منها، وفي هذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وَالْآيَاتُ وَالْبَرَاجِينُ الدَّالَّةُ عَلَى بُرْهَانِ مُحَمَّدٍ ﷺ كَثِيرَةٌ مُتَنَوِّعَةٌ، وَهِيَ أَكْثَرُ وَأَعْظَمُ مِنْ آيَاتِ غَيْرِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، وَتُسَمِّيهِمَا مِنْ تَسْمِيَّتِهِمَا مِنَ النَّظَائِرِ (مُعْجَزَاتٍ)، وَتُسَمَّى (دَلَائِلَ النُّبُوَّةِ) وَ(أَعْلَامَ النُّبُوَّةِ)، وَهَذِهِ الْأَلْفَاظُ إِذَا سُمِّيَتْ بِهَا آيَاتُ الْأَنْبِيَاءِ، كَانَتْ أَدَلَّ عَلَى الْمَقْصُودِ مِنْ لَفْظِ الْمُعْجَزَاتِ، وَلِهَذَا لَمْ يَكُنْ لَفْظُ (الْمُعْجَزَاتِ) مَوْجُوداً فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَإِنَّمَا فِيهِ لَفْظُ (الْآيَةِ) وَ(الْبَيِّنَةِ) وَ(الْبَرِّهَانِ). الْجَوَابُ الصَّحِيحُ (٤١٢/٥).

وقال بعد هذا أيضاً: «وَالْمَقْصُودُ هُنَا أَنَّ دَلَائِلَ بُرْهَانِ مُحَمَّدٍ ﷺ كَثِيرَةٌ مُتَنَوِّعَةٌ كَمَا قَدْ تَكَلَّمْنَا عَلَى ذَلِكَ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ، وَبَيَّنَّا أَنَّ مَنْ يُخْصَصُ دَلَائِلَ النُّبُوَّةِ بِنَوْعٍ فَقَدْ غَلِطَ، بَلْ هِيَ أَنْوَاعٌ كَثِيرَةٌ» (٤١٩/٥ - ٤٢٠)

(٤) لم أقف على عدتها بهذا العدد عند القاضي أبي بكر الباقلاني فيما بين يدي من كتبه، والله المستعان.

(٥) في الأصل: وزاد.

(٦) أي محل كفاية ومكان قناعة.

(٧) في الأصل: الكلام ولعل المثبت هو الصواب.

في العقائد<sup>(١)</sup>، وليس للشيطان على هذا الباب تبسط بحال، لا بنفسه ليُلبسه ولا على يدي غيره من أوليائه، إنما [٧/ب] يحرفه<sup>(٢)</sup> في إنكار أصل النبوة، فيدعو إلى ذلك من استجاب له، ويحمله على الإجتراء بمراسم العقول، ويصوغ في ذهنه الاستغناء عن وظائف الشريعة بها، وصيانة الحق عن درء هذه الشبهة في كتب الأصول.

نعم، إن لم يكن له في النبوة والمعجزة والبلاغ بالوحي المباشر قلبه لعد<sup>(٣)</sup> ذلك كله في مداخل الغلط عليها، [والتنقيص للأنبياء أعمار حدث إليها غواة من جهلة الشريعة، يُقابلها أنوار<sup>(٤)</sup>].

ولمّا عسر على الشيطان فكّ هذا الارتباط عليه عن قلوب المتدينين ما عدل إلى الخوض معهم في أحوال الرُّسل، واعتضد على ذلك بالظواهر.

ومن الثابت برهانه، الواجب اعتقاده: أنّ من يقرن بدعواه النبوة هذه الشروط المتقدمة مُحَقِّق فيما يدّعيه، أمين عند الله فيما يُبلّغه ويُنيه، وله حال تجب<sup>(٥)</sup> معرفتها، ومكانة لا ينبغي أن تخفى على من أرسل إليه.

فتزبه النبي ﷺ عما لا يليق به واجِب على الخلق، وظنُّ الباطل به هلكه، ولذلك

(١) ينظر: الكتاب المتوسط في الاعتقاد (ص ٣٣٨ - ٣٥٧)

(٢) المَحْرَفُ، كَمَثَرٍ. مَثَارُ الْجُرْحِ، والجمعُ مَحَارِفٌ وَمَحَارِيفُ (٢٣/١٣٧)، فيحتمل أن تكون من هذا، ويحتمل أن تكون من الجرفة على وزن «مفعلة»، لأنَّ الشَّيْطَانَةَ حرفة للشيطان، أي جهده وحرفته منصرفاً إلى إنكار أصل النبوة، والله أعلم.

(٣) في الأصل [بعد]، ولا يستقيم به النص.

(٤) العبارة تحتاج إلى مزيد من التأمل.

(٥) في الأصل [تحت].

قَالَ ﷺ لِلرَّجُلَيْنِ الَّذِينَ رَأَيَاهُ لَيْلًا مَعَ زَوْجَتِهِ <sup>(١)</sup> صَفِيَّةَ: «إِنَّهَا صَفِيَّةٌ»، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ سُبْحَانَ اللَّهِ، قَالَ لهما: «إِنَّ الشَّيْطَانَ / [٨/أ] يَجْرِي مِنْ ابْنِ آدَمَ مَجْرَى الدَّمِّ <sup>(٢)</sup>، وَإِنِّي خَشِيتُ أَنْ يَقْدِفَ فِي قُلُوبِكُمَا شَيْئًا <sup>(٣)</sup> فَتَهْلِكَا» <sup>(٤)</sup>.

(١) الْأَفْصَحُ أَنْ يَقَالُ فِي كُلِّ مِنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ زَوْجٌ، وَهِيَ اللُّغَةُ الْعَالِيَةُ وَبِهَا نَطَقَ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ، وَثَبَتَ فِي اللُّغَةِ أَيْضًا التَّفْرِيقُ بَيْنَهُمَا بِزِيَادَةِ الْهَاءِ وَلَكِنَّهَا قَلِيلَةٌ.

وَفِي الْأَمَالِيِّ لِأَبِي عَلِيٍّ الْقَالِي مُطْلَبٌ فِي أَسْمَاءِ الزَّوْجَةِ (٢٠ / ١) وَفِيهِ: قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: وَلَا تَكَادُ الْعَرَبُ تَقُولُ زَوْجَتَهُ، وَقَالَ يَعْقُوبُ: يُقَالُ: زَوْجَتَهُ، وَهِيَ قَلِيلَةٌ، قَالَ الْفَرَزْدَقُ:

وَإِنَّ الَّذِي يَسْمَى لِيُفْسِدَ زَوْجَتِي كَسَاعٍ إِلَى أَسَدِ الشَّرِّ يَسْتَبِيلُهَا.

(٢) قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ وَغَيْرُهُ وَقِيلَ: هُوَ عَلَى ظَاهِرِهِ وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ لَهُ قُوَّةً وَقُدْرَةً عَلَى الْجَزْيِ فِي بَاطِنِ الْإِنْسَانِ مَجَارِي دَمِهِ وَقِيلَ: هُوَ عَلَى الْإِسْتِعَارَةِ لِكثْرَةِ إِغْوَاثِهِ وَوَسْوَثِهِ فَكَأَنَّهُ لَا يَفَارِقُ الْإِنْسَانَ كَمَا لَا يَفَارِقُهُ دَمُهُ، وَقِيلَ يُلْقَى وَسْوَثَتُهُ فِي مَسَامٍ لَطِيفَةٍ مِنَ الْبَدَنِ فَتَصِلُ الْوَسْوَثَةُ إِلَى الْقَلْبِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. يُنْظَرُ إِكْمَالُ الْمُعْلَمِ (٦٥ / ٧) وَشَرْحُ النَّوَوِيِّ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ (١٥٧ / ١٤)

(٣) قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «كَذًا فِي رِوَايَةِ ابْنِ مَسَافِرٍ، وَفِي رِوَايَةِ مَعْمَرٍ سَوَاءٌ أَوْ قَالَ شَيْئًا، وَعِنْدَ مُسْلِمٍ وَأَبِي دَاوُدَ وَأَحْمَدَ مِنْ حَدِيثِ مَعْمَرٍ شَرًّا بِمَعْجَمَةٍ وَرَاءَ بَدَلٍ سَوَاءٍ» اهـ. فَتَحَ الْبَارِي (٢٨٠ / ٤).

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: «بَلَّغْنِي عَنِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ قَالَ فِي مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَافَ عَلَيْهِمَا الْكُفْرَ، لَوْ ظَنَّا بِهِ ظَنًّا بِالثَّهْمَةِ، فَبَادَرَ إِلَى إِعْلَامِهِمَا بِمَكَانَهَا، نَصِيحَةً لهما فِي حَقِّ الدِّينِ، قَبْلَ أَنْ يَقْدِفَ الشَّيْطَانُ فِي نَفْسِهِمَا أَمْرًا يَهْلِكُكُمَا فِيهِ، هَذَا أَوْ مَعْنَاهُ» اهـ أَعْلَامُ الْحَدِيثِ (٢ / ٩٨٨)

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (كِتَابُ بَدَأِ الْخَلْقِ - بَابُ صِفَةِ إِبْلِيسَ وَجَنُودِهِ) ح (٣١٠٧)، وَمُسْلِمٌ (كِتَابُ السَّلَامِ - بَابُ بَيَانِ أَنَّهُ يَسْتَحِبُّ لِمَنْ رَأَى خَالِيًا بِامْرَأَةٍ وَكَانَتْ زَوْجَتَهُ أَوْ مُحَرَّمًا لَهُ أَنْ يَقُولَ هَذِهِ فَالَانَةَ لِيَرْفَعَ ظَنَ السُّوءِ بِهِ) ح (٢١٧٥).

وَكَلِمَةُ «فَتَهْلِكَا» أَشَارَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ إِلَى أَنَّهَا فِي غَيْرِ مُسْلِمٍ بِقَوْلِهِ: «زَادَ فِي غَيْرِ مُسْلِمٍ فَتَهْلِكَا» إِكْمَالُ الْمُعْلَمِ (٦٣ / ٧)؛ لَكِنِّي بَحِثْتُ عَلَيْهَا فِي غَيْرِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ وَذَلِكَ بِالنَّظَرِ فِي طَرُقِ الْحَدِيثِ فِي مِثْلِهَا، مُسْتَعِينًا بِالْبَرَامِجِ الْمَعَاوِرَةِ وَالْمَجْرُودَةِ فِي الْبَحْثِ عَنِ الْأَحَادِيثِ فَلَمْ أَظْفَرْ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَاللهُ الْمُتَسَعِّتَانُ. وَمِثْلُهُ قَالَ مُحَقِّقُ الْإِكْمَالِ - د. يَحْيَى إِسْمَاعِيلُ -: هَذِهِ زِيَادَةٌ لَمْ نَعَثَرْ عَلَيْهَا، وَقَدْ ذَكَرَهَا الْقُرْطُبِيُّ فِي الْمَنْهَجِ (٣ / ١٨٣).

## الأَصلُ الأَوَّلُ: فِي مَعْرِفَةِ مَا يَجُوزُ عَلَيْهِ مِنْ صِفَاتِ الْبَشَرِ الَّذِي هُوَ مِنْهُمْ.

تَحَقَّقَ أَنَّ اللَّهَ بِالتَّوْفِيقِ فَوَّادَكَ، وَجَعَلَهُ إِلَى مَعَادِكَ زَادَكَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَإِنْ كَانَ فِي الْأَصْلِيَّةِ مِنَ الْبَشَرِ<sup>(١)</sup>، فَإِنَّهُ نَالَ الرُّقِيَّ فِي دَرَجِ النَّبُوَّةِ، وَاشْتَوَى عَلَى ذُرَّةِ الرِّسَالَةِ، تَمَيَّزَ عَلَى الْخَلْقِ بِفَضَائِلِ دُنْيَاوِيَّةٍ وَأُخْرَوِيَّةٍ.

وَأَعْنِي بِالدُّنْيَاوِيَّةِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْجِلِّيَّةِ وَعَادَةِ الْبَشَرِ.

وَبِالْأُخْرَوِيَّةِ مَا يَوْجَدُ فِي الْآخِرَةِ أَوْ يَنْفَعُ بِالأَصْلِ.

وَتَجِبُ لَهُ أَحْوَالٌ، وَيَجُوزُ عَلَيْهِ أَحْوَالٌ، وَيَمْتَنِعُ عَلَيْهِ أَحْوَالٌ، وَالكَلَامُ فِي ذَلِكَ يَطُولُ حَتَّى يَخْرُجَ عَنِ الْمَقْصِدِ، فَلْتُخَصَّصَ بِالْبَيَانِ قِسْمَ الْجَوَازِ فَهُوَ الْمَقْصُودُ الْمَضْمُونُ.

أَمَّا الْأُخْرَوِيَّةُ: فَعَظِيمَةٌ، رِيَّ الظَّمَا إِلَيْهَا مَأْثُورَةُ الْأَخْبَارِ.

وَأَمَّا الدُّنْيَاوِيَّةُ: فَكَثِيرَةٌ، لَكِنْ أَمَّهَاتُهَا جَمَاعُهَا، وَأَصْلُ ذَلِكَ أَرْبَعَةُ أُمُورٍ:

أَحَدُهَا: الْخَلْقَةُ.

الثَّانِي: الْأَكْلُ.

الثَّالِثُ: الْوُطْءُ.

الرَّابِعُ: النَّوْمُ.

(١) فِي الطَّرَةِ بَغِيرِ خَطِّ النَّاسِخِ: مُحَمَّدٌ بَشَرٌ لَا كَالْبَشَرِ، بَلْ هُوَ كَيَاقُوتٍ بَيْنَ الْحِجَارِ.

فلقد كَانَ ﷺ قَدْ حَارَّ الشَّرَفَ بِكُلِّيَّتِهِ فِيهَا، فَكَانَ حَسَنَ الْخِلَقَةِ، قَلِيلَ الْأَكْلِ، كَثِيرَ الْجِمَاعِ/ (٨/ ب) قَلِيلَ النَّوْمِ<sup>(١)</sup>؛ إِذْ كَانَتْ هَذِهِ الْخِصَالُ هِيَ الشَّرَفُ عِنْدَ الْعَرَبِ، بِهَا كَانَتْ تَبَاهَى، وَعَنْهَا كَانَتْ تُنَشَى الْفَخْرُ، وَلَوْ سَرَدْتُ لَكَ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ أَشْعَارَ الْعَرَبِ وَأَمْثَالَهَا وَقَصَصَهَا لَطَالَ الْكَلَامُ، وَلَكِنْ الْجُمْلَةُ تَدُلُّ عَلَى التَّفْصِيلِ، فَأَبَى اللَّهُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَهَا فَخْرٌ تَعَقُّدُهُ إِلَّا جَمَعَهُ لِرَسُولِهِ ﷺ، وَأَكْمَلَ عَلَيْهِ النِّعْمَةَ بِأَنْ رَزَقَهُ الْعِصْمَةَ<sup>(٢)</sup>، وَهِيَ: عِبَارَةٌ عَنْ تَوَالِي الْقُدْرَةِ عَلَى الطَّاعَةِ وَاتِّصَالِهَا عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ<sup>(٣)</sup>؛ فَإِنَّ الطَّاعَةَ عِنْدَهُمْ بِقُدْرَةٍ تَخْصُهَا، وَالْمَعْصِيَةَ بِقُدْرَةٍ تَخْصُهَا، فَإِذَا خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى لِلْعِبَادِ الْقُدْرَةَ عَلَى الطَّاعَةِ مُتَوَالِيَةً، كَانَتْ عِصْمَةً وَاتَّصَلَتِ الْعِبَادَةُ؛ لِأَنَّ الْقُدْرَةَ عِنْدَنَا مَعَ الْفِعْلِ<sup>(٤)</sup>، وَذَلِكَ مُسْتَدْرَكٌ بِاجْتِمَاعِ الْأُمَّةِ.

(١) وَقَدْ سَاقَ الْقَاضِي عِيَّاضُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ الْمَاتِعِ «الشَّفَا بِتَعْرِيفِ حَقُوقِ الْمُصْطَفَى ﷺ» كَلَامًا حَسَنًا تَرْجَمَ لَهُ ب: «الْبَابُ الثَّانِي فِي تَكْوِيلِ اللَّهِ تَعَالَى لَهُ ﷺ - الْمَحَاسِنَ خَلْقًا وَخُلُقًا وَفَرَائِهِ جَمِيعَ الْفَضَائِلِ الدِّينِيَّةِ وَالْدُنْيَوِيَّةِ فِيهِ نَسَقًا - وَجَعَلَ تَحْتَهُ فَضْلًا - وَأَمَّا مَا تَدْعُو ضُرُورَةَ الْحَيَاةِ إِلَيْهِ بِمَا فَضَّلْنَاهُ فَعَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرِبٍ: ضَرْبُ الْفَضْلِ فِي قَلْبِهِ، وَضَرْبُ الْفَضْلِ فِي كَثْرِيَّتِهِ، وَضَرْبُ تَخْتَلِفُ الْأَحْوَالِ فِيهِ» (٨٣/ ١ - ٩٦)

(٢) قَالَ ابْنُ فَارَسٍ: «الْعَيْنُ وَالصَّادُ وَالْوَيْمُ أَضْلُ وَاحِدٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى إِمْسَالِهِ وَمَنْعٍ وَمُلَازِمَةٍ. وَالْمَعْنَى فِي ذَلِكَ كُلُّهُ مَعْنَى وَاحِدٍ. مِنْ ذَلِكَ الْعِصْمَةُ: أَنْ يَعْصِمَ اللَّهُ - تَعَالَى - عَبْدَهُ مِنْ سُوءٍ يَفْعُ فِيهِ. وَاعْتَصَمَ الْعَبْدُ بِاللَّهِ - تَعَالَى - إِذَا امْتَنَعَ. وَاسْتَعْصَمَ: التَّجَأَ. وَتَقُولُ الْغَرْبُ: أَعْصَمْتُ فَلَانًا، أَيَّ حَيَاتًا لَهُ شَيْئًا يَعْصِمُ بِمَا تَأَلَّاهُ يَدُهُ أَيْ يُلَاحِظُ وَيَتَمَسَّكُ بِهِ». مَعْمُ مَقَائِيسِ اللُّغَةِ (٤/ ٣٣١)

(٣) بَحْثُ الْعِصْمَةِ مِنْ بَحْثِ عِلْمِ الْكَلَامِ أَوْ الْعَقِيدَةِ، وَإِنَّمَا يَذْكُرُهَا عُلَمَاءُ الْأَصُولِ فِي حُجَّةِ السُّنَّةِ لِتَوْثُقِ الْأَدَلَّةِ عَلَى عِصْمَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِحَسَبِ شَهَادَةِ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ». وَالْكَلامُ عَلَى حَذْوِ وَحَقِيقَتِهَا مَبْسُوطٌ فِي كِتَابِ الْأَصُولِ.

(٤) قَالَ الْإِمَامُ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ فِي عَقِيدَتِهِ الشَّهِيرَةِ: «وَالْإِشْطَاعَةُ الَّتِي يَجِبُ بِهَا الْفِعْلُ مِنْ نَحْوِ التَّوْفِيقِ الَّذِي لَا يَجُوزُ أَنْ يَوْصَفَ الْمَخْلُوقُ بِهِ فِيهِ مَعَ الْفِعْلِ. وَأَمَّا الْإِشْطَاعَةُ مِنْ جِهَةِ الصُّعْبَةِ وَالْوَسْعِ وَالتَّمَكُّنِ وَسَلَامَةِ الْأَلَاتِ فِيهِ قَبْلَ الْفِعْلِ، وَبِهَا يَتَعَلَّقُ الْحُطَّابُ» قَالَ ابْنُ أَبِي الْعَرُوفِ =

وقد وَرَدَتْ آثَارٌ وأخبارٌ موهمةٌ وقوعُ الذُّنُوبِ منهم<sup>(١)</sup>، وحملها بعضُ العلماءِ على الصَّغائرِ، وحملها بعضهم على ما قبل النبوة، [و]<sup>(٢)</sup> لا يقعُ منهم ذَنْبٌ يتضمَّنُ صريحَ المخالفة بحالٍ، بلى؛ إِنَّهُ تجوزُ عليهم الغفلات والفترات بمعانيَّةِ الأهل<sup>(٣)</sup> وملاحظةِ الخلق في خطراتٍ، ثمَّ تستمرُّ أحوالهم السَّنيَّة من مشاهدة/ [١/٩] الملكوت، وبذلك ورد الخبر في حقِّ نبيِّنا مُحَمَّدٍ ﷺ على الدَّوام.

تركيبٌ:

إذا حَقَّقَتِ الْعِصْمَةَ وَتَحَقَّقَتَهَا فَاعْلَمْ أَنَّهَا متعلِّقةٌ بثلاثةِ فُتُونٍ: فنَّ الاعتقادات، وفنَّ الأقوال، وفنَّ الأفعال.

ومهما اختلفَ النَّاسُ في وجوبِ الْعِصْمَةِ في الأفعالِ، وتَنَازَعُوا في وُقُوعِ الذُّنُوبِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، كِبَارِهَا وصَغَارِهَا، قَبْلَ النَّبُوَّةِ أَوْ بَعْدَهَا، فَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى [فكرة

= شرحه على العقيدة الطحاوية: «الْإِسْتِطَاعَةُ وَالطَّاقَةُ وَالْقُدْرَةُ وَالْوُسْعُ، أَلْفَاظٌ مُتَقَارِبَةٌ». شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٦٣٣)

وقول الإمام أبي جعفر في مسألة الاستطاعة قولٌ محققٌ؛ فإن لأهل الكلام قولين مشهورين في مسألة الاستطاعة، فمنهم من يقول: إن الاستطاعة تكون مع الفعل، ومنهم من يقول إنها تكون قبل الفعل، وهذان القولان هما المشهوران عند المعتزلة والأشاعرة.

(١) وهي- الآثار والأخبار- إما مؤولة، أو محمولة على أنه ترك للأولى، أو واقع على سبيل الشهور والنسيان، وما شاكل ذلك، وما لا يقبل التأويل منها فمحمولٌ على ما قبل النبوة، وستأتي الإشارة إلى بعض تلك الأخبار وما قيل فيها

(٢) ليست في الأصل، وإنما أصفيتها ليتنظم سياق الكلام.

(٣) في الأصل الأهل، والأولى «الأهل» لموافقة «الخلق» وزناً.



الفهم<sup>(١)</sup> على وجوب العصمة في الاعتقاد<sup>(٢)</sup> والقول، لا خلاف بين أحد منهم في ذلك، ومنعوا وقوع الكذب أصلاً، وجرموا<sup>(٣)</sup> [في]<sup>(٤)</sup> الحكم بالسَّلامَةِ منه قبل النبوة سَمْعاً، وَبَعْدَهَا عقلاً وسمْعاً، وَاتَّفَقَت الخليفة المقررة ببعثة الرُّسُل [على ذلك]. وَقَامَتِ الأدلة على وجوب عصمتهم في الأداء والبلاغ سَمْعاً، فلا يجوز وقوع الكذب مِنَ النَّبِيِّ ﷺ في التبليغ، والتأدية عن الله تعالى، بدليل العقل والسمع معاً.

أَمَّا السَّمْعُ فبوقوع الإِتِّفَاقِ عليه كما تقدَّم، وَأَمَّا الْعَقْلُ فَالعمدة فيه على اختصارٍ يجمعُ وجوه الأدلة: إِنَّ عَدَمَ العصمة....<sup>(٥)</sup>

.../ [٩/ ب] وقول في إيجابِ الصُّدْقِ والتَّصْدِيقِ، ولِإِثْرَامِ الإِمْتِثَالِ عَلَى الْجُمْلَةِ

(١) هكذا في الأصل: ولم يتبين لي معناها، ولعل الصواب (بكرة أبيهم).  
(٢) حكى الإجماعُ إمامَ الحرمين في التلخيص (٢/ ٢٢٦)، والقاضي عياضُ في الشفا (٢/ ٩٧)، والآمدي في الإحكام (١/ ١٧٠)، والإيجي في المواقف (٣/ ٤٢٦)، والزرکشي في البحر المحيط (١٣/ ٦).

(٣) في الأصل [وجرموا]، ولعل الصواب المبيح.

(٤) في الأصل بدون: في ولكن بإضافتها ينتظم الكلام.

(٥) هنا سقطَ لَعَلَّه بمقدار نصف لوحة أو أكثر، إذ المفترض أن تبدأ الصفحة الموالية حسب «التعقيب» بكلمة «العصمة» وسأورد كلاماً للقاضي أبي بكر بن العربي من كتابه القبس (١/ ٢٤٨) له صلةٌ ببحث العصمة حيث قال رحمه الله: «قد بينّا في المتوسط والمقسط وغيرهما القول في عصمة الأنبياء، صلوات الله وسلامه عليهم، من الذنوب وبيّنا، في كتاب المشكلين، تأويل ما ورد في ذلك في القرآن ظاهراً، وردناه إلى أصل العصمة بالدليل وهو الذي ندين الله تعالى به ونجزم القول على أنهم معصومون، وإن كان الناس قد اختلفوا في الذنوب المتعلقة بالأفعال فقد اتفقوا على أن الكذب لا يجوز أن يقع منهم لا سهواً ولا عمداً؛ لأن القول هو الذي يتبين به الشرع، فلو جاز أن يتطرق إليه ذلك لما وقعت الثقة فيه بالبيان» اهـ

والتفصيل، فلا وجه من وجوه التبليغ، ولا فصل من فصول الشريعة إلا والمعجزة تتعلق به وتدُلُّ على صحته.

وإذا فهمت وجه تعلق المعجزة بالصدق، ونزولها منزلة القول، علمت أن تطرق الخلف إليها في القول يمتنع عقلاً.

وإذا بلغت إلى هذا المقام فأتد قليلاً على نظرك، وعددت متعلقات عوارض الخلاف في تضمن العزيمة، ومدلول المعجزة، ووجه الخلف في التبليغ، وأعرضها على ما دللناك عليه قبل من معياء التصديق، ومحك النبوة حتى تتحقق العلم بها أفراداً كما علمتها جُملاً، وتَنال من إبانة خفائها، وإزاحة حقائقها أملاً، ومتعلقاتها ثلاثة:

الإعتقاد ومحله القلب، والقول ومحله اللسان، والعمل ومحله الجوارح. فأما الإعتقاد<sup>(١)</sup> فالمعاني المتوقعة فيه أربعة: اعتقاد جهل، شك، ظن، والحاصل يقيّن فيه العلم.

وأما القول فالمُتَوَقَّع فيه واحد، وهو الإخبار عن الشيء على خلاف ما هو [١/١٠] به، وهو الكذب، وقد يكون بقصد وبغير قصد؛ فإن كان بقصد فهو الكذب في متعارف الجواز، وإن كان بغير قصد فهو بمنزلة قدم لأهل الملة.

وأما العمل فالمُتَوَقَّع فيه المخالفة، وهي قسمان: مخالفة بالقصد، وهي المعاصي، وتنقسم إلى: صغائر وكبائر.

والثاني: المخالفة بغير قصد، وهو السهو، وتعلق بالعبادات وغيرها، ومتعلقه بالعبادات مقصدنا.

(١) في الهامش طرّة بغير خطّ الناسخ ونصّها: قال العارف بالله سيدي عبد الوهاب الشعراني: لأن محل الإيمان القلب لا اللسان. انتهى من لطائف المثان.

فَأَمَّا الْإِغْتِقَادُ وَمَحَلُّهُ الْقَلْبُ: فَشَأْنُ الْقَلْبِ مِنَ النَّبِيِّ أَنْ يَكُونَ مَشْحُونًا بِالْعِلْمِ الْيَقِينِ، فَإِنْ قَامَ بِهِ اغْتِقَادٌ فَلَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ مِنْ مُتَعَلِّقَاتِ الدُّنْيَا، أَوْ مِنْ مُتَعَلِّقَاتِ الدِّينِ.

فإن كان من متعلقات الدنيا فيجوز أن يعتقده النبي ﷺ على ما هو به، ويجوز أن يعتقده على خلاف ما هو به، ثُمَّ يَعْلَمُهُ بَعْدَ ذَلِكَ أَوْ لَا يَعْلَمُهُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَشْكَ فِيهِ وَلَا يَتَرَجَّحَ أَحَدُ جَانِبَيْهِ بَعْدَ أَنْ يَتَرَجَّحَ.

ومن هذا ما روي أَنَّهُ ورد بالمدينة وَهُمْ يُلْقِحُونَ<sup>(١)</sup> النَّخْلَ فقال لهم رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَظُنُّ ذَلِكَ/ ١٠١/ ب» يُغْنِي شَيْئًا فتركوه فكانت تمرتهم شَيْصًا<sup>(٢)</sup> فَأُخْبِرَ بِذَلِكَ فَقَالَ: «إِنْ كَانَ يَنْفَعُهُمْ فَلْيَصْنَعُوهُ، إِنَّمَا ظَنَنْتُ ظَنًّا فَلَا تُؤَاخِذُ<sup>(٣)</sup> بِالظَّنِّ»<sup>(٤)</sup> وفي رواية: «أَنَا أَعْلَمُكُمْ بِأَمْرِ دِينِكُمْ، وَأَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ»<sup>(٥)</sup>.

(١) تلقح النخل: وضع طلع الذكر في طلع الأنثى أَوَّلَ مَا يَنْشَقُّ. النهاية (٤/ ٢٦٣)

(٢) الشَّيْصُ الثَّمَرُ الَّذِي لَا يَشْتَدُّ ثَوَاهُ. الواحدة: شَيْصَةٌ، وَاسْتَشَاصَتِ النَّخْلَةُ. وقيل: الشَّيْصُ أَرْدَا الْبُسْرِ وَالثَّمَرِ. وَيَقَالُ لَهُ: الشَّيْصَاءُ أَيْضًا، الْوَاحِدَةُ: شَيْصَاءَةٌ، وَشَيْصَاءٌ أَيْضًا. المجموع المغيث (٢/ ٢٣٩)

(٣) هكذا في الأصل، ونص الحديث «فلا تؤاخذوني بالظن».

(٤) أخرجه مسلم بغير هذا اللفظ، عن طلحة بن عبيد الله: قَالَ: مَرَرْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِقَوْمٍ عَلَى رُءُوسِ النَّخْلِ، فَقَالَ: «مَا يَصْنَعُ هَؤُلَاءِ؟» فَقَالُوا: يُلْقِحُونَهُ، يَجْعَلُونَ الذَّكَرَ فِي الْأُنْثَى فَيُلْقِحُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَظُنُّ يُغْنِي ذَلِكَ شَيْئًا» قَالَ فَأُخْبِرُوا بِذَلِكَ فَتَرَكُوهُ، فَأَخْبَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِذَلِكَ فَقَالَ: «إِنْ كَانَ يَنْفَعُهُمْ ذَلِكَ فَلْيَصْنَعُوهُ، فَإِنِّي إِنَّمَا ظَنَنْتُ ظَنًّا، فَلَا تُؤَاخِذُونِي بِالظَّنِّ، وَلَكِنْ إِذَا خَذَنْتُكُمْ عَنِ اللَّهِ شَيْئًا، فَخُذُوا بِهِ. فَإِنِّي لَنْ أَكْذِبَ عَلَى اللَّهِ عِزَّ وَجَلَّ»

(٥) أخرجه الإمام أحمد في المسند (ح ١٢٥٤٤)، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَصْرَانَا فَقَالَ: «مَا هَذَا؟» قَالُوا: يُلْقِحُونَ النَّخْلَ، فَقَالَ: «لَوْ تَرَكُوهُ فَلَمْ يُلْقِحُوا لَصَلَحَ، فَتَرَكُوهُ فَلَمْ يُلْقِحُوهُ، فَخَرَجَ شَيْصًا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا لَكُمْ؟» قَالُوا: تَرَكُوهُ لِمَا =

وقال: ﷺ «إنما أنا بشرٌ مثلكم، وأنتم تختصمون إليّ، فلعلَّ بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض، فأقضي له على نحو ما أسمع منه، فمن قضيت له بشيء من حق أخيه فلا يأخذه، فإنما أقطع له قطعة من النار»<sup>(١)</sup>.

فكان هذا من الغيب المخبوء عنه، الذي لا يقدح في مرتبة النبوة، واعتقاده فيه بخلافه، أو ظنه له على غير صفته، ولا يؤثر في تبليغه، ولا ينقص<sup>(٢)</sup> دليل معجزته، بل الواجب في مجاري الشريعة عندي أن يتولَّى الظواهر ويقضي على مضمونها مع خفاء السرائر عليه.

ومن كمال فضائله استبهاّم أمور الدنيا في قلبه، وخاصّة أبواب الفلاحه التي هي فاتحة استثمارها، ومرتقى استكثارها<sup>(٣)</sup>.

/ [١١/أ] وأما إن كان [من]<sup>(٤)</sup> متعلقات<sup>(٥)</sup> الدين فلا بُدَّ له من العلم به؛ وذلك إذا قلنا يجوزُ الاجتهادُ منه في النوازل التي لم ينزل فيها وحى، ولا عصب لها أمرٌ ولا نهى، فإنّه يجوزُ عند بعضهم أن يُصيب فيها شاكلة الصواب، ويجوزُ أن يعدلَ فيها عن حكم الله المشروع، ولكن لا يجوزُ أن يُقرَّ

= قُلْتُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانَ شَيْءٌ مِنْ أَمْرِ دُنْيَاكُمْ فَأَنْتُمْ أَعْلَمُ بِهِ، فَإِذَا كَانَ مِنْ أَمْرِ دِينِكُمْ فَلِإِيَّ

وأخرجه ابن ماجه أيضا في سننه (الرهون - باب تلقيح النخل) (ح ٢٤٧١)

(١) أخرجه البخاري بنحوه: (كتاب الأحكام - باب موعظة الإمام للخصوم) (ح ٧١٦٨)، ومسلم

(كتاب الأقضية - باب الحكم بالظاهر، واللحن بالحجة) (ح ١٧١٣)

(٢) في الأصل: ولا ينقص.

(٣) ويحتمل قراءتها: واستكبارها.

(٤) [من] ليست في الأصل، وإنما أضفتها ليستقيم نظم الكلام.

(٥) في الأصل: متعلقات.

عليه إجماعاً، بل يجب أن يُنبّه على الحكم، ويعلم معجلاً بالوجه فيه. <sup>(١)</sup>  
وعندي أنّه معصومٌ في اجتهاده لا يعدل فيه عن حكم الله تعالى بحال <sup>(٢)</sup>، فإنه  
يخبر عن الشرع فيجب أن يكون خبره على وفقٍ مخبره لما تقدّم، [وعلى قول بعضهم  
السابق، لا يختلف فيه القائل بتصويب المجتهدين، ولا بمخالف له،] <sup>(٣)</sup> ولا ينبغي  
ذلك على هذا؛ لأنّ القول بتصويب المجتهدين إنّما هو بعد استقرار الشرع، وعند  
اجتهاد النبيّ لَمَّا يَسْتَقَرَّ الشرعُ بعدُ.

وأما الجهلُ فكلّمةٌ يجب تنزيهُ النبوة عنها جُملةً، فإنّها مذمومةٌ في الغالبِ  
والمشهور، فإذا احتجنا إلى البيان قرّناها بما يحسن إطلاقها، وقلنا:

أما الجهلُ بالله وصفاته / [١١/ ب] فلا يجوزُ على النبيّ ﷺ بعدُ النبوة <sup>(٤)</sup>، [وأما  
قبلها] <sup>(٥)</sup> فاختلف الناس فيه - وعندي أنه معصومٌ - قبل النبوة عنه <sup>(٦)</sup>.

وأما بأحكام الشريعة فلا علّم له بها حتّى يُوحى إليه فيها، أو يُطلع على الحكم  
بما أَرادَه الله تعالى في نوازلها، وقد اندرج في هذا الكلام جُملة الأقسام.

(١) يُنظر: النيرة (ص ٤٠٩)، اللّمع (١/ ١٣٤)، المستصفي (ص ٣٤٦).

(٢) يُنظر: نهاية السؤل (١/ ٣٩٥ - ٣٩٦)، التقرير والتحرير (٣/ ٣٠٠).

(٣) العبارة تحتاج إلى مزيد من التأثّل.

(٤) بالإجماع، ولا إدخال هذه المسألة تحتاج تطويلاً في تقريرها؛ إذ هي من القطعيّات.

يُنظر: الشفا (٢/ ٩٧)، الإحكام للامدي (١/ ١٧٠)، البحر المحيط (٦/ ١٤).

(٥) أضفتها لينتظم سياق الكلام.

(٦) قال القاضي عياض رحمه الله في الشفا (٢/ ١٠٩): «وَالصَّوَابُ أَنَّهُمْ مَعْصُومُونَ قَبْلَ النَّبُوَّةِ مِنْ

الْجَهْلِ بِاللَّهِ وَصِفَاتِهِ وَالتَّشَكُّكُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَقَدْ تَعَاصَدَتِ الْأَخْبَارُ وَالْأَثَارُ عَنِ الْأَنْبِيَاءِ بِتَنْزِيهِهِمْ  
عَنْ هَذِهِ التَّقْيِصَةِ مُنْذُ لِدَاوَا وَتَشَانِيهِمْ عَلَى التَّوْحِيدِ وَالْإِيمَانِ بَلْ عَلَى إِشْرَاقِ أَنْوَارِ الْمَعَارِفِ، وَتَفْحاتِ  
الْطَّافِ السَّمَادِيَّةِ»

وَأَمَّا الْقَوْلُ ومحلّه - على ما تنتحيه الآن بالبيان - اللسان، فلا يصح أن يقع من النبي ﷺ في سبيل الإخبار عن الشيء على خلاف ما هو عليه، لا بالقصد إلى ذلك، ولا مع [عدم] (١) القصد إليه؛ إذ لا يجوز الكذب على الأنبياء لا قصدًا ولا سهوًا في طريق التبليغ إجماعًا.

وَأَنَا أَقُولُ: وَلَا فِي غَيْرِهِ عن بصيرة صادقة، ويقين ثابت، والدليل عليه ما وقعت عليه الإشارة قبل من أن المعجزة دليل على صدقه في تبليغه، نازلًا في منزلة قوله: «صدق»، «عني يبلغ»، و«بأمري يتكلم»، و«ديني يشرع»، فاقتدوا به.

وَتَجَوُّزُ وقوع الإخبار منه عن الشيء على خلاف ما هو به سهوًا أو عمدًا يُنْقِضُ دليل المعجزة، ويوقع الخلف في خبر الباري سبحانه، وذلك محال قطعًا عقلاً وشرعًا.

/ (١٢/١) وَتَرَى أَهْلَ الْمَلَكَةِ يَتَبَادَرُونَ إِلَى الْقَطْعِ بِعِصْمَةِ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ الْكَذِبِ الْقَصْدِ، وَتَسَاهَلُونَ فيما يقع منه بغير قصد، اعتمادًا على صورة السهو (٢)، ومسامحة لخلوه عن التكليف، وتعلّقًا بالفاظٍ وردت في الآثار، فحذار منه فإنه زائد البوار، فأعلم ذلك وافدّر هذه الأصول قدرها، وأحضرها ذكرك إبان نظرك فإنها تُسدّد مجاري عبرك.

وَأَمَّا الْعَمَلُ بِالْجَوَارِحِ فَإِنَّ أَفْعَالَ الْمُكَلَّفِينَ تَنْقَسِمُ إلى خمسة أقسام: فرض وندب ومباح ومكروه ومحظور، وكذلك أقوالهم، ولا يتعلّق التكليف بها إلا مع القصد، فإذا عدم القصد ارتفع التكليف عن أفعالهم وأقوالهم.

(١) العبارة بدون زيادة لفظة [عدم] غير مستقيمة.

(٢) سيأتي الحديث عليها.

فَأَمَّا الْأَنْبِيَاءُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ فَالْتَكْلِيفُ مُتَوَجِّهٌ إِلَيْهِمْ تَوَجُّهُهُ إِلَى الْخَلْقِ، وَالْوِظَائِفُ الشَّرْعِيَّةُ مُتَعَلِّقَةٌ بِهِمْ تَعَلُّقُهَا بِهِمْ، وَرَبَّمَا يَتَمَيَّزُونَ عَنِ الْخَلِيقَةِ وَتَتَمَيَّزُ عَنْهُمْ فِي الشَّرْعِيَّةِ بِأَحْكَامٍ، وَيَسْتَوِي الْأَنْبِيَاءُ وَسَائِرُ الْمَكَلَّفِينَ فِي عَدَمِ تَعَلُّقِ الْخِطَابِ بِهِمْ مَعَ عَدَمِ الْقَصْدِ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ وَجُودُ الْمَخَالَفَةِ فِي التَّبْلِيغِ مَعَ السَّهْوِ / (١٢/ب) عِنْدَنَا؛ لَمَّا قَدَّمَائِهِ مِنَ الدَّلِيلِ الْقَطْعِيِّ، وَعِنْدَ مَخَالَفَتِنَا؛ لَمَّا يُوَدِّي إِلَيْهِ مِنْ تَنْفِيرِ قُلُوبِ الْخَلْقِ عَنِ الْإِقْبَالِ عَلَيْهِمْ، وَقِلَّةِ الثِّقَةِ بِأَقْوَالِهِمْ حَتَّى لَا تَطْمَئِنَّ نَفْسٌ إِلَى تَبْلِيغٍ، وَدَلِيلُنَا قَوِيٌّ لَمَّا تَقَرَّرَ فِي كُتُبِ الْأُصُولِ.

فَأَمَّا أَفْعَالُ الْأَنْبِيَاءِ مَعَ الْقَصْدِ فِيهَا ثَلَاثَةٌ: فَرَضٌ وَنَدَبٌ وَإِبَاحَةٌ.

فَأَمَّا الْمَحْظُورُ فَلَا يَقَعُ - فِي عَقَائِدِهِ الْمَتَعَلِّقَةِ بِمَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا فِيمَا يَبْلَغُهُ عَنْهُ، وَلَا فِي أَقْوَالِهِ كَذَلِكَ - عَقْلًا.

وَأَمَّا مَا لَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ مِنْ عَقَائِدٍ وَأَقْوَالٍ وَأَفْعَالٍ، فَاجْتَمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى امْتِنَاعِ وَقُوعِ الْكِبَائِرِ مِنْهُمْ<sup>(١)</sup>، وَاخْتَلَفُوا فِي الصَّغَائِرِ<sup>(٢)</sup>.

(١) وَقَدْ نَقَلَ الْإِجْمَاعُ عَلَى هَذَا عَدَدٌ مِنَ الْأُثْمَةِ الْأَعْلَامِ. يُنْظَرُ: الْإِرْشَادُ لِلْجَوْنِيِّ (ص ٢٧٩)، الْمُعْلَمُ (٢/ ٣٤)، الْمَحَرَّرُ الْوَجِيزُ (١/ ٢١١)، الشُّفَا (٢/ ١٤٤).

(٢) اخْتِلَافًا طَوِيلًا، خِلَاصَتُهُ - كَمَا ذَكَرَ الْقَاضِي عِيَاضُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الشُّفَا (٢/ ١٤٤) - تَرْجِعُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ:

جَوَازُ وَقُوعِهَا مِنْهُمْ، مَعَ عَصَمَتِهِمْ مِنَ الْإِقْرَارِ عَلَيْهَا.

عَصَمَتُهُمْ مِنَ الْوُقُوعِ فِيهَا

التَّوَقُّفُ؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ لَا يَحِيلُ وَقُوعَهَا، وَلَمْ يَأْتِ فِي الشَّرْعِ قَاطِعٌ بِأَحَدِ الْوَجْهَيْنِ.

وَالْقَوْلَانِ الْأَوَّلَانِ هُمَا الشَّهْرَانِ، وَهَذَا كُلُّهُ فِي غَيْرِ صَغَائِرِ الْخِصَّةِ، وَالْمَقْصُودُ بِهَا الذَّنُوبُ الَّتِي تُزَيَّرُ بِمَنْزِلَةِ فَاعِلِهَا، وَتُوجِبُ الْحُكْمَ عَلَيْهِ بِالْخِصَّةِ وَدَوَاءِ الْهَمَّةِ وَسُقُوطِ الْمَرْوَةِ، فَهَذَا النَّوعُ مِنَ الذَّنُوبِ قَدْ نَقَلَ أَيْضًا الْإِجْمَاعُ عَلَى مَنَعِ صُدُورِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَأَنَّهُ فِي حُكْمِ الْكِبَائِرِ؛ لِأَنَّ مِثْلَ =

وحمل مجوزها ماثور الأخبار الموهمة لها عليها. <sup>(١)</sup> ومنعها آخرون وبه أقول؛ لا سيما والكبائر غير محصورة <sup>(٢)</sup>، والصغائر عنها غير مميزة <sup>(٣)</sup>. وأما المكروه فاقطع عني بأنه لا يجوز عليه كالمحظور <sup>(٤)</sup>، وإن كان القول فيه

■ هذا يحط منصب المتسم به ويؤذي بصاحبه، وينفر القلوب عنه، والأنبياء منزّهون عن ذلك.

انتهى بتصرف يسير من الشفا (١٤٤/٢ - ١٤٥)

(١) وقد عقد القاضي عياض فصلاً - في الشفا (١٥٥/٢ - ١٦٩) - عنوانه «فصل في الرد على من أجاز عليهم الصغائر والكلام على ما احتجوا به في ذلك»؛ ومن هذه الأخبار التي تمسكوا بظواهرها: قول النبي ﷺ في دعائه (اللهم اغفر لي ما قدّمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت) ونحوه من أدعيته ﷺ، وذكر الأنبياء في الموقف دونهم في حديث الشفاعة، وقوله (إنه ليغان على قلبي فأستغفر الله) وفي حديث أبي هريرة (إني لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم أكثر من سبعين مرة) وغيرها من الآيات والأحاديث التي تمسكوا بظواهرها، وقد ذكرها القاضي عياض في الشفا ورده عليها تياً....

(٢) اختلف في ضابط الكبيرة، هل تعرف بالحد أو العد، والذين قالوا بالثاني اختلفوا أيضاً على أقوال: قيل هي أربعة وقيل سبعة، وقيل: أربعة عشر. وقال ابن عباس: هي إلى سبعين أقرب منها إلى السبع. قال الزركشي بعد سرده للأقوال: «والصحيح أنها لا تنحصر، إذ لا يؤخذ ذلك إلا من السمع ولم يرد فيه حصرها، وقد أنهاها الحافظ الذهبي في جزء صفته إلى السبعين». ينظر: البحر المحيط (١٥٤/٦)

(٣) قال الزركشي: لو عُرف ذلك - أي تمييز الكبائر عن الصغائر - لكأن الصغائر مباحة، ولكن الله تعالى أخفى ذلك على العباد ليتجهذ كل واحد في اجتناب ما نهي عنه، رجاء أن يكون مجتنباً للكبائر.

(٤) والذين منعه أدخلوه في ما يُعصم منه النبي ﷺ بدليلين:

الأول: أن المكروه منهي عنه، وقبيح، فكيف يخالف النبي ﷺ في ترك ما نهاه الله عنه من القبيح؟ والثاني: أن التأسي به مطلوب، فلا يقع منه مكروه، إذ لو وقع لكان التأسي فيه مطلوباً، فلا يكون مكروهاً، قال القاضي عياض في الشفا (١٤٥/٢): «وقد ذهب بعضهم إلى عصمتهم من مؤاqqة المكروه قصداً»



بذلك فرغ على معرفته، وهو معنى مطموس مع فروعه في القلوب؛ فإذا أقول<sup>(١)</sup> عليك به، واكتف بقولي فيه.

وأما المباح فيتصور وقوعه منه؛ لأنه لا حرج عليه فيه شرعاً، ولا يمتنع وقوعه عقلاً يند/ [١٣/ ١] [آني]<sup>(٢)</sup> أقول فيه قولاً بديعاً<sup>(٣)</sup>:

وهو أن كل مباح من أفعال المكلفين يتصور أن يقع قربة مندوباً إليه بالنية، بأن<sup>(٤)</sup> يقصد فيه منزع خير، وطريق بر، كأكل الطعام للتقوى على عبادة الله تعالى، ووطء الزوجة استعفافاً لها، واستعفافاً بها، وهلم جرأ، كذا إلى استيفاء جميع المباحات.

وكذلك وقعت أفعال النبي ﷺ كلها المتصورة بصورة الإباحة هكذا على قصد القرية استكمالاً للشرف، واستنماء للنعمة، وعليه يدل جميع الأخبار الماثورة عنه في جملة أحواله.

فإذا صح أن جميع أفعال الأنبياء صلوات الله عليهم لا تقع إلا قرينة، أو مباحة، أو خارجة عن رسم الكبائر من الذنوب، أو كلها على اختلاف الناس إلا في ما سبيله الأداء والبلاغ، فلا خلاف بين الأمة في وجوب السلامة فيه عن قصد المخالفة.

فأما وقوع المخالفة فيها بغير قصد مع حالة السهو فإنه مختلف فيه، فالذي صار إليه القاضي<sup>(٥)</sup> أنه يجوز ذلك في القول والفعل؛ وإن كان على وجه التبليغ

(١) ويحتمل قراءتها: [فلا أطول عليك].

(٢) تكررت في المخطوط، وهي في الأصل [فاني] ولعل الصحيح المثبت.

(٣) في الأصل: [بليغاً]، وصوبها الناسخ في الهامش ب [بديعاً].

(٤) في الأصل: فإن.

(٥) قال رحمه الله في الانتصار للقرآن (١/ ٦٤): «وإن رسول الله ﷺ يجوز منه ويصح أن ينسى شيئاً من =

والأداء للرَّسالة؛ لِأَنَّ دُھُولَ الْقَلْبِ [١٣/ب] وبدرات القول، وغلطات الفعل لا تدخل تحت المقدور، ولا تدخل تحت مضمّن الصّدق والسّداد.

وقال جمهورُ المحقّقين بامتناع ذلك وعليه سائر الأئمّة من المتكلمين، واختاره الأستاذ أبو إسحاق<sup>(١)</sup>، مالكُ زمام هذا الفنّ، وأشار إلى ما قدّمناه من تحقيق هذه النكتة في تعلّق المعجزة بالتّصديق على الإطلاق من حيث إنّها دالّة عليه، ونأزلة منزلة قول الرّب: «صدقت».

ومن حُكم الدّليل لا ينفك عن المدلول كدلالة الفعل على الفاعل.

فإن قيل: معتضدكم هذا من دلالة المعجزة على صدق النّبي في تبليغه في كلّ أحواله، من قصده، وذهوله، وعمده، وسهوه، إنّما كان يثبت لكم استمراراً، أو بطردي، لو كانت دلالة المعجزة من الدّلالات العقليّة التي تتعلّق بمدلولاتها في أنفسها؛ فأما وهي تدلّ دلالة اختصاصي بحكم الوضع، لا عموم بحكم الاطراد، فنخصّ بحالة التّحدّي، وذلك مع الذّكر دون الدّھول، وهذا هو إشكال المسألة، فإذا انجلى لم يبق بعده غمرة تتحيّر فيها الأفكار.

فالجواب لنا الآن - مع أنّ هذه [١٤/أ] المقالة قسّ مختار، وثبت<sup>(٢)</sup>

= القرآن بعد تبليغه، وسيذكره ويستنبه من حفاظ أمته، وأنه يجوز أن يسهو عن بعض عباداته التي أمر بها، ويوقعها على غير الوجه الذي أخذ عليه، مثل ما كان منه من السهو في الصلاة، وأن ذلك أجمع غير قاذح في نيوته ولا مقتضي الارتياب به، ولا حاط له عن رتبة الفضل والكمال. اهـ

(١) هو الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران الإسفراييني، الأصولي، الشافعي، الملقب بركن الدين، أحد المجتهدين في عصره وصاحب المصنفات الباهرة. (ت ٤١٨هـ).

ينظر: طبقات الفقهاء الشافعية (١/٣١٢-٣١٥)، السير (١٧/٣٥٣)، طبقات الشافعية (٤/٢٥٦).

(٢) الثّبت بالتحريك الحجة والبيئة لسان العرب، مادة ثبت (٢/٢٠).

طارقٌ للخوض في تعيين وجه دلالة المعجزة في اقتضاها من أحكام أدلة العقل والمواضع، ولكنَّ القدرَ الذي يُثمرُ لك العلمَ، ويُغنيك عن التطويل :-

أنَّ المعجزةَ إنما تدلُّ لِتُزَوِّلَها مِنْزِلَةُ الْقَوْلِ حَسْبَمَا بَيَّنَّاهُ قَبْلُ، وَيَكْفِي هَذَا فِي تَحْصِيلِ الْعِلْمِ بِالْغَرَضِ، فَإِنَّهَا إِذَا تَنَزَّلَتْ مِنْزِلَةً قَوْلَهُ «صَدَقَتْ»، فَلَا تَعَلِّقُ لَهَا بِصَدَقِ النَّبِيِّ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ وَالتَّبَعِيضِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ عَلَى جِهَةِ الْإِجْمَالِ، أَوْ عَلَى سَبِيلِ التَّعْيِينِ، فَإِنْ كَانَتْ تَدُلُّ عَلَى الصَّدَقِ عَلَى حُكْمِ الْاِخْتِصَاصِ وَالتَّبَعِيضِ الْمُجْمَلِ أَذَى<sup>(١)</sup> ذَلِكَ إِلَى مُحَالٍ، وَهُوَ مَرْجُوحُ الْحَقِّ تَحْتَ امْتِثَالِهِ وَالْإِيمَانِ بِهِ، مَعَ مَا لَا يَجُوزُ سَمَاعُهُ، وَلَا الْإِيمَانُ بِهِ، وَلَا امْتِثَالُهُ، وَذَلِكَ مَا لَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ لَاسْتِحَالَتِهِ.

وإن كان على طريق التَّعْيِينِ: فَمَا الدَّلِيلُ عَلَى تَعْيِينِ الْمَعْنَى الْخَارِجِ عَنْ وَجْهِ دَلَالَةِ الْمَعْجَزَةِ بِحَالَةِ السَّهْوِ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الْمَغْيِبَاتِ؟ وَلَا يَعْنِي مُعَيَّنٌ نَوْعاً إِلَّا عَكِيسَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَجِدْهُ مَشَاعاً.

فإن قيل: الدَّلِيلُ عَلَى تَعْيِينِ حَالَةِ السَّهْوِ فِيمَا يَخْرُجُ عَنْ وَجْهِ دَلَالَةِ الْمَعْجَزَةِ عَلَيْهِ وَقَوْعُ السَّهْوِ [١٤/ب] فِي الْقَوْلِ وَالْفِعْلِ بِمَا تَظَاهَرَتْ مِنَ الرِّوَايَاتِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَثَبِتَ مَنْقُولاً عَنْهُ.

قلنا: هذا مقصود المسألة، ونحن نتقصَّى عنه سَرَدَ الرِّوَايَاتِ، وَنُنَجِّزُ الْمَسْأَلَةَ بِنَجَازِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.



## الأصل الثاني في تسطير الروايات في المسألة ومقارنتها بجميعها<sup>(١)</sup>

ثلاث مُعضلات:

المعضلة الأولى:

ماروى مُحَمَّد بن كعب<sup>(٢)</sup> ومُحَمَّد بن قيس<sup>(٣)</sup> أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جالس في نَادٍ مِنْ أُنْدِيَّةٍ قومه، فتمنَّى أَلَّا يَأْتِيَهُمْ مِنْ اللَّهِ شَيْءٌ يُفَرِّقَهُمْ عَنْهُ فَتَزَلَّتْ عَلَيْهِ: ﴿وَالنَّجْمِ إِثَارَةٌ﴾ (١) ﴿فَقَرَأَ حَتَّى بَلَغَ: ﴿وَمَنْزُةَ الثَّالِثَةِ الْآخِرَةَ﴾﴾ (٢) ﴿الْقَى عَلَيْهِ الشَّيْطَانُ كَلِمَتَيْنِ: تِلْكَ الْغَرَائِقةُ الْعُلَى، وَإِنْ شَفَاعَتُهُنَّ تَرْتَجَى، فَتَكَلَّمَ بِهَا، ثُمَّ مَضَى فَقَرَأَ السُّورَةَ كُلَّهَا، فَلَمَّا بَلَغَ الْكَلِمَتَيْنِ قَالَ: مَا جِئْتُكَ بِهَاتَيْنِ، فَأَوْحَى اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهِ:

(١) في الأصل: ومقارنها. ويحتمل: «وما قاربها، يجمعها ثلاث...» بقرينة تقدّمها هكذا (وما قاربها) عند سرد مباحث الرسالة.

(٢) هو مُحَمَّد بن كَعْب بن حَيَّان بن سُلَيْم، الإِمَام، الْعَلَاءَةُ، الصَّادِق، أَبُو حَمْرَةَ - وَقِيلَ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ - الْغُرَظِيُّ، الْمَدَنِيُّ، مِنْ حُلَقَاءِ الْأَوْسِ، كَانَ أَبُوهُ كَعْبٌ مِنْ سَبِيِّ بَنِي قُرَيْظَةَ، سَكَنَ الْكُوفَةَ، ثُمَّ الْمَدِينَةَ، ثَقَّةٌ رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ (ت ١٢٠ هـ)، وَقِيلَ قَبْلَهَا.

يُنَظَرُ: الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى (٥/ ٣٤٠)، تَهْذِيبُ الْكَمَالِ (٢٦/ ٣٤٠-٣٤٨)، الشَّيْر (٥/ ٦٥-٦٨).

(٣) هُوَ مُحَمَّد بن قيس المدني، أَبُو إِبرَاهِيم، وَيُقَالُ: أَبُو أَيُّوب، وَيُقَالُ: أَبُو عِثْمَانَ، مَوْلَى يَعْقُوبَ الْقُبَيْطِيِّ، وَيُقَالُ: مَوْلَى آلِ أَبِي سَفْيَانَ بنِ حَرْبٍ. وَهُوَ قَاصٌّ عُمَرُ بنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، رَوَى لَهُ مُسْلِمٌ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَه، تُوفِّيَ بِالْمَدِينَةِ فِي فِتْنَةِ الْوَلِيدِ بْنِ يَزِيدَ سَنَةِ (١٢٥ هـ) أَوْ (١٢٦ هـ).

يُنَظَرُ: الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى (٥/ ٤١٨)، الثَّقَاتُ (٧/ ٣٩٣)، تَهْذِيبُ الْكَمَالِ (٢٦/ ٣٢٣-٣٢٦).

(٤) سورة النجم، الآيات (١ - ٢٠).

﴿وَلِنْ كَادُوا لَيَقْتُلُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ إِلَى ﴿نَصِيرًا﴾ (٧٥) ﴿١﴾ فَاغْتَمَّ  
لِذَلِكَ فَزَلَّ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾ (٢) (٣)

وَفِي رِوَايَةٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَمَنَّى فِي نَفْسِهِ أَنْ يَأْتِيَهُ مِنَ اللَّهِ مَا يُقَارِبُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ  
قَوْمِهِ، وَحَدَّثَ / [١٥١] بِهِ نَفْسَهُ وَأَحَبَّهُ، وَذَكَرَ نَحْوَهُ، وَأَنَّ جَبْرِيلَ قَالَ لَهُ: لَقَدْ تَلَوْتَ  
عَلَى النَّاسِ مَا لَمْ يَكُنْ بِكَ بِهِ، فَحَزِنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حُزْنًا شَدِيدًا، وَخَافَ مِنَ اللَّهِ خَوْفًا  
عَظِيمًا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ لِحَفْظِهِ وَلِإِسْلَامِهِ وَيُخْبِرُهُ: أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ نَبِيًّا وَلَا رَسُولًا تَمَنَّى كَمَا  
تَمَنَّى، وَأَحَبَّ كَمَا أَحَبَّ إِلَّا وَالشَّيْطَانُ قَدْ أَلْقَى عَلَى أُمْنِيَّتِهِ كَمَا أَلْقَى عَلَى لِسَانِهِ، ثُمَّ  
نَسَخَ اللَّهُ مَا أَلْقَى الشَّيْطَانُ وَأَحْكَمَ آيَاتِهِ. (٤)

وَعَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ (٥): قَالَتْ قَرِيشٌ: إِنَّمَا جُلَسَاؤُكَ عَبْدِي (٦) فَلَانٌ وَمَوْلَى بَنِي فَلَانٍ،

(١) سورة الإسراء، الآيات (٧٣-٧٥).

(٢) سورة الحج، الآية (٥٢).

(٣) أخرجه الطبري في تفسيره (١٨/٦٦٣) عند الآية (٥٢) من سورة الحج، وفي التاريخ (٢/٣٤٠-٣٤١).

(٤) عن القاسم بن الحسن، ثنا الحسين بن داود، ثنا حجاج عن أبي معشر عنهما، وإسنادهما ضعيف  
لضعف أبي معشر، واسمه نجيع بن عبد الرزاق السدي. يُنظر: تهذيب الكمال (٢٩/٣٢٢).

(٥) أخرجه الطبري في تفسيره (١٨/٦٦٣-٦٦٤) في الموضع الأول بأطول مما هنا، وفي التاريخ (٢/٣٣٧-٣٣٨).  
قال: حَدَّثَنَا ابْنُ حَمِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَلْمَةُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ زِيَادٍ الْقَدَنِيِّ،  
عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرَظِيِّ، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ لضعف ابن حميد، وابن إسحاق مدلسٌ وقد عنعن.

(٦) هو رُفَيْعُ بْنُ مِهْرَانَ الرِّيَاحِيُّ الْبَصْرِيُّ الْإِمَامُ، الْمُتَقَرِّبُ، الْحَافِظُ، الْمُفَسِّرُ، أَبُو الْعَالِيَةِ الرِّيَاحِيُّ، أَحَدُ  
الْأَعْلَامِ، ثِقَةٌ كَثِيرُ الْإِرْسَالِ، وَمَا نَقَلَ عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ قَالَ: حَدِيثُ الرِّيَاحِيِّ رِيَّاحٌ، فَإِنَّمَا أَرَادَ حَدِيثًا خَاصًّا  
وَهُوَ حَدِيثُ الْقَهْقَرَةِ، كَمَا ثَبَّهَ عَلَيْهِ ابْنُ عَبْدِ، ثُمَّ قَالَ: وَسَائِرُ أَحَادِيثِهِ مُسْتَقِيمَةٌ. (ت ٩٠هـ) وَقِيلَ (٩٣هـ)،  
يُنظر: تهذيب الكمال (٩/٢١٤-٢١٨)، السَّيَر (٤/٢٠٧-٢١٣)، الإصَابَةُ (٢/٤٢٧-٤٢٨).

(٦) هَكَذَا فِي الْأَصْلِ، وَالْمَثْبُوتُ فِي الرِّوَايَةِ عِنْدَ الطَّبْرِيِّ: إِنَّمَا جُلَسَاؤُكَ عَبْدُ بَنِي فَلَانٍ، وَفِي بَعْضِ  
الرِّوَايَاتِ عِبِيدُ بَنِي فَلَانٍ، عَلَى صِيغَةِ الْجَمْعِ.

فلو ذكرت آلهتنا بشيء جالسناك، فإنه يأتيك أشراف العرب، فإذا رأى جلساؤك أشراف قومك كان أرغب فيك، فنزلت السورة فأجرى الشيطان: وإن شفاعتهن لترتجى، مثلهن لا يُنسى. (١)

وقد روي في نزول هذه الآية أن شيطانا يُقال له الأبيض، كان قد أتى النبي ﷺ في صورة جبريل، والنبي ﷺ يقرأ ﴿وَالنَّجْمِ﴾ فلما انتهى إلى قوله: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّتَ وَالْعُزَّىٰ﴾ (١١) ألقى الشيطان في قراءة النبي ﷺ ذلك. (٢)

المعضلة / [١٥/ب] الثانية:

روى قتادة (٣) وغيره في قوله تعالى: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَخُفِيَ فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ﴾ (٥) قال: كان يخفي في نفسه، ودأبه أنه طلقها (٦).

(١) أخرجه الطبري (١٨/ ٦٦٤) بأنتم مما هنا، وفيه ذكر سجود الرسول ﷺ وكذا من معه من المسلمين والمشركين، من طريقين عن داود بن أبي هند عنه، وإسناده صحيح إلى أبي العالبة، لكن علته الإرسال.

(٢) سورة النجم، الآيات (١ - ١٩)

(٣) ذكره الرأزي في التفسير الكبير عند الآية (٥٢) من سورة الحج (٢٣/ ٢٤٠) من رواية عطاء عن ابن عباس، وذكره القرطبي في الجامع لأحكام القرآن (١٢/ ٨٤) عن ابن عباس، وذكره البغوي في معالم التنزيل (٣/ ٣٤٨) من غير نسبة.

(٤) هو ابن دُعامة بن قتادة بن عزيز السدوسي حافِظُ العَصْرِ، فُدُوهُ المفسرين والمُحدِّثين، أبو الخطَّاب السدوسي، البصري، الصري، الأَكْمَةُ، حافظ ثقة ثبت، روى له الجماعة، (ت ١١٧هـ)

يُنظر: وفیات الأعيان (٤/ ٨٥-٨٦)، السیر (٥/ ٢٦٩-٢٨٣)، تهذيب التهذيب (٨/ ٣٥٦-٣٥٢)

(٥) سورة الأحزاب، الآية (٣٧)

(٦) رواه ابن جرير في تفسيره (٢٠/ ٢٧٣) والطبراني في المعجم الكبير، باب ذكر تزويج النبي ﷺ

زينب، وذكر سننها، ووفاتها (ح ١١٤)

وعن ابن زيد<sup>(١)</sup>: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ زَوَّجَ زَيْدَ بْنَ حَارِثَةَ زَيْنَبَ بِنْتَ جَحْشٍ، ابْنَةَ عَمَّتِهِ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا يَرِيدُهُ، وَعَلَى الْبَابِ سِتْرٌ مِنْ شَعَرٍ، فَزَعَتِ السِّتْرَ الرِّيحُ، فَانْكَشَفَتْ وَهِيَ فِي حَجَرِهَا حَاسِرَةٌ، فَوَقَعَ إِعْجَابُهَا فِي قَلْبِ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا وَقَعَ ذَلِكَ كُرَّهَتْ إِلَى الْآخَرِ، قَالَ: فَجَاءَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَفَارِقَ صَاحِبَتِي، قَالَ: مَا لَكَ؟ أَرَأَيْكَ مِنْهَا شَيْءٌ؟ فَقَالَ: لَا، وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا رَأَيْتُ مِنْهَا شَيْءٌ، وَمَا رَأَيْتُ إِلَّا خَيْرًا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ» ﴿وَنُحْنِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ﴾ إِنْ فَارَقَهَا تَزَوَّجْتُهَا<sup>(٢)</sup>.

(١) هو عبد الرحمن بن زيد بن أسلم العدوي مولاهم المدني، روى عن أبيه، وابن المنكدر، وعنه أصبغ وقتيبة وغيرهما، أجمعوا على ضعفه، له: «التفسير» و«الناسخ والمنسوخ» أخرج له الترمذي وابن ماجه (ت ١٨٢هـ).

يُنظر: تهذيب التهذيب (٦/ ١٧٧ - ١٧٩)، طبقات المفسرين للذَّادِي (١/ ٢٧١)، معجم المفسرين (٢٥٦/١).

(٢) رواه ابن جرير في تفسيره (٢٠/ ٢٧٣)، وفي التاريخ (٢/ ٥٦٣ - ٥٦٤)، قال: حَدَّثَنِي يُونُسُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ زَيْدٍ.....، فَذَكَرَهُ. وَهَذِهِ الرَّوَايَةُ فِيهَا عِلَّتَانِ:

الأولى: أَنَّهَا مُعْضَلَةٌ؛ لِأَنَّ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنَ زَيْدٍ مِنَ الطَّبَقَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ التَّابِعِينَ، (ت ١٨٢هـ)، فَهُوَ لَمْ يُدْرِكِ الْقِصَّةَ، وَلَمْ يَذْكُرِ الرَّوَاسِطَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَنْ حَدَّثَ بِهَا عَنِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

العلة الثانية: أَنَّ ابْنَ زَيْدٍ مَتَّقَى عَلَى ضَعْفِهِ، وَمِمَّنْ ضَعُفَهُ: أَحْمَدُ، وَابْنُ مَعِينٍ، وَابْنُ الْمَدِينِيِّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَأَبُو زُرْعَةَ، وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: كَانَ يَقْلِبُ الْأَخْبَارَ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ، حَتَّى كَثُرَ ذَلِكَ فِي رِوَايَتِهِ، مِنْ رَفْعِ الْمَرَاثِيلِ، وَإِسْنَادِ الْمَوْقُوفِ، فَاسْتَحَقَّ التَّرْكَ. وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: كَانَ كَثِيرَ الْحَدِيثِ، ضَعِيفًا جَدًّا. وَقَالَ ابْنُ خَزِيمَةَ: لَيْسَ هُوَ مِمَّنْ يَحْتَجُّ أَهْلَ الْعِلْمِ بِحَدِيثِهِ لِسُوءِ حِفْظِهِ. وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: أَجْمَعُوا عَلَى ضَعْفِهِ.

يُنظر: تهذيب التهذيب (٦/ ١٧٧ - ١٧٩).

وقد أحسن الحافظ ابن كثير رحمه الله، فقد قال في تفسيره (٦/ ٤٢٤ - ٤٢٥) عند تفسير هذه الآية: =

وعن علي بن الحسين<sup>(١)</sup>: كان الله تعالى قد أعلم نبيه أن زينب ستكون من أزواجه، فلما أتاه زيد يشكوها/ [١٦/أ] قال: اتق الله، وأمسك عليك زوجك، قال الله تعالى: ﴿وَتَخْفَى فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ﴾<sup>(٢)(٣)</sup>

قالت عائشة رضي الله عنها: لو كنتم رسول الله ﷺ شيئاً مما أوحى إليه من كتاب الله لكنتم: ﴿وَتَخْفَى فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ﴾<sup>(٤)</sup>.

= ذكر ابن جرير وابن أبي حاتم هاهنا أثراً عن بعض السلف رضي الله عنه أحيينا أن نضرب عنها صفحاً، لعدم صحتها فلا نوردها. وقال أبو بكر ابن العربي رحمه الله في أحكام القرآن (٣/٥٧٧): وهذه الروايات كلها ساقطة الأسانيد.

(١) هو علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي العلوي المدني أبو الحسين ويكنى بغيرها، زين العابدين، (ت ٩٣ هـ) وقيل غير ذلك، ثقة ثبت، روى له الجماعة.  
يُنظر: تهذيب الكمال (٢٠/٣٨٢-٤٠٤)، السير (٤/٣٨٦-٤٠١)، تهذيب التهذيب، (٧/٣٠٤-٣٠٧)  
(٢) سورة الأحزاب، الآية (٣٧)

(٣) أخرجه الطبري في التفسير (٢٠/٢٧٤)، ورجال إسناده هذه الرواية ثقات، ماعدا علي بن زيد بن جعدان، فقد ضعف، قال ابن حجر في الفتح: «وَقَدْ أَطْنَبَ التِّرْمِذِيُّ الْحَكِيمُ فِي تَحْسِينِ هَذِهِ الرُّوَايَةِ وَقَالَ إِنَّهَا مِنْ جَوَاهِرِ الْعِلْمِ الْمَكْنُونِ».

ويُقوي هذا الإسناد رواية ابن أبي حاتم من طريق السدي في التفسير (٩/٣١٣٧)، التي قال عنها ابن حجر عند تعليقه على رواية علي بن الحسين وقول الترمذي عليها، قال: «... وَكَأَنَّهُ لَمْ يَقِفْ - أي الترمذي - عَلَى تَفْسِيرِ السُّدِّيِّ الَّذِي أَوْرَدَهُ، وَهُوَ أَوْضَحُّ سِيَاقًا، وَأَصَحُّ إِسْنَادًا إِلَيْهِ لِيُغْفَبَ عَلَيْهِ مِنْ زَيْدِ بْنِ جُعْدَانَ» اهـ. فتح الباري (٨/٥٢٤)

(٤) رواه مسلم (كتاب الإيمان - بَابُ مَعْنَى قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَلَقَدْ زَايَرْتَهُ أُخْرَى»)، وَهَلْ رَأَى النَّبِيُّ ﷺ رَبَّهُ لَيْلَةً الْإِسْرَاءِ (ح ١٧٧) والترمذي (تفسير القرآن - بَابُ وَمِنْ سُورَةِ الْأَحْزَابِ (ح ٣٢٠٨)) وقال: هذا حديث حسن صحيح.

وأخرجه البخاري في الجامع الصحيح من حديث أنس رضي الله عنه: (كتاب التوحيد - بَابُ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ) (ح ٧٤٢٠).



## المعضلة الثالثة:

أحاديثُ السَّهْوِ، حديثُ ذي اليدين<sup>(١)</sup>، وعبد الله بن مسعود، وابنُ بُحَيْنَةَ<sup>(٢)</sup>.

أما حديثُ ذي اليدين: فرواه عنه أبو هريرةٌ من طريق أبي سلمة ومحمَّد بن سيرين عنه.

أما حديثُ أبي سلمة فقال: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الظَّهَرَ أَوْ الْعَصَرَ فَسَلَّمَ، فَقَالَ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ: الصَّلَاةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْقَصَتْ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَصْحَابِهِ: أَحَقُّ مَا يَقُولُ؟ قَالُوا: نَعَمْ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ أُخْرَاوَيْنِ ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ<sup>(٣)</sup>.

وأما حديثُ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ فرواه عنه يزيدُ بنُ إبراهيم قال: صَلَّى [رَسُولُ] ﷺ<sup>(٤)</sup> اللَّهُ ﷻ إِحْدَى صَلَاتِي الْعِشَاءِ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ ثُمَّ قَامَ إِلَى خَشَبَةٍ فِي مَقْدَمِ الْمَسْجِدِ، وَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهَا، وَفِيهِمْ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ فَهَابَاهُ أَنْ يَكْلِمَاهُ، وَخَرَجَ سَرْعَانَ<sup>(٥)</sup> النَّاسُ،

(١) هو الصحابي الخزرجي أَبُو عَمْرٍو مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ، شَهِدَ النَّبِيُّ ﷺ، وَرَأَاهُ وَهَمَّ فِي صَلَاتِهِ فَمَخَاطَبُهُ، وَقَدْ سَمَّاهُ النَّبِيُّ ﷺ ذَا الْيَدَيْنِ لَطَوَلٍ فِي يَدَيْهِ، أَوْ لِأَنَّهُ بَسِيطُ الْيَدَيْنِ عَلَى وَجْهِ الْحَقِيقَةِ، وَقِيلَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ كُنْيَةً عَنْ طَوْلِهَا بِالْعَمَلِ وَالْبَذْلِ، وَجَزَمَ ابْنُ قَتِيْبَةَ بِأَنَّهُ كَانَ يَعْمَلُ بِيَدَيْهِ جَمِيعًا، وَقَدْ عَاشَ بَعْدَ وَفَاةِ النَّبِيِّ ﷺ حَتَّى رَوَى عَنْهُ الْمَتَأَخَّرُونَ مِنَ التَّابِعِينَ.

يُنْظَرُ: المعارف لابن قتيبة (٣٢٢)، الاستيعاب (٤٧٥/٢ - ٤٧٨)، أسد الغابة (٢/٢٢٤)

(٢) هو عبد الله، أبوه مالك بن القشب، وأمه بحينة بنت الحارث، ويكنى أبا محمد، أسلم قديما وكان ناسكا يصوم الدهر، مات في خلافة معاوية روى له الجماعة.

يُنْظَرُ: معجم الصحابة (٤/٣٢)، أسد الغابة (٣/١٨٢)، تهذيب الكمال (١٥/٥٠٩).

(٣) أخرجه البخاري في الجامع الصحيح (أبواب السهو - بابُ إِذَا سَلَّمَ فِي رَكَعَتَيْنِ، أَوْ فِي ثَلَاثٍ، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، بِمَثَلِ سُجُودِ الصَّلَاةِ أَوْ أَطْوَلَ) (ح ١٢٢٧)

(٤) ساقطة من الأصل.

(٥) سَرْعَانُ يَفْتَحُ الْمُهِمَّاتِ، وَمِنْهُمْ مَنْ سَكَنَ الرَّأْيَ، وَخَشِيَ عِيَاضَ أَنَّ الْأَصْلِيَّ ضَبَطَهُ بِضَمٍّ ثُمَّ إِسْكَانًا =

فقالوا: أقصرت الصلاة؟ ورجلٌ [١٦/ب] يدعوه النبي ﷺ: ذو اليدين<sup>(١)</sup>، فقال: نسيت أم قصرت الصلاة؟ فقال: لم أنس ولم تقصر، قال: بل قد نسيت، فصلّى ركعتين ثم سلّم ثم كبر فسجد مثل سجوده أو أطول منه... الحديث<sup>(٢)</sup>، وفي رواية أن النبي ﷺ قال: كل ذلك لم يكن<sup>(٣)</sup>.

وأما حديث ابن مسعود فيه أن رسول الله ﷺ صلى خمسا، ف قيل له: أزيد في الصلاة؟ فقال: وما ذاك؟ قال: صليتَ خمساً، فسجد سجدتين بعدما سلّم<sup>(٤)</sup>.

وأما حديث ابن بَحينة فيه أن النبي ﷺ قام من ركعتين وسجد قبل السلام<sup>(٥)</sup>.  
أما المعضلة الأولى وهي القصد بالسؤال، ففيها الإشكال من ثمانية أوجه.

الأول:

أن هذه الرواية كما سطرُتموها، توجب<sup>(٦)</sup> أن يكون في القرآن ما ليس من كلام الله تعالى، ولا من كلام رسوله، وأما ما يأتي به الرسول من وزن ذلك

= كَأَنَّهُ جُمُعٌ سَرِيعٌ كَتَّيْبٍ وَكُنَّانٌ وَالْمُرَادُ بِهِمْ أَوَائِلُ النَّاسِ خُرُوجًا مِنَ الْمَسْجِدِ وَهُمْ أَصْحَابُ الْحَاجَابِ غَالِيًا. الفتح (٣/ ١٠٠)

(١) ملحقة بالهامش مرسوم. دوا اليدين.

(٢) أخرجه البخاري (أبواب السهو - باب من يكبر في سجدتي السهو) (ح ١٢٢٩)

(٣) أخرجه مسلم (كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب السهو في الصلاة والتسجود له) (ح ٥٧٣)

(٤) أخرجه البخاري (أبواب السهو - باب إذا صلى خمسا) (ح ١٢٢٦) ومسلم من غير تحديد مكان السجدين (كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب السهو في الصلاة والتسجود له) (ح ٥٧٢)، وجاء في رواية الصحيحين أنها صلاة الظهر.

(٥) أخرجه البخاري (أبواب السهو - باب ما جاء في السهو إذا قام من ركعتي الفريضة) (ح ١٢٢٤)، ومسلم (كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب السهو في الصلاة) (ح ٥٧٠)

(٦) في الأصل: فوجب.

القرآن يجوز أن يدخل تحت قدره، فلا يصحُّ به استدلالٌ، ولا يقوم له به حجةٌ في الإعجاز.

الثاني:

أن يكون النبي ﷺ نَهَى عن ذمِّ آلهتهم إلى تعظيمِها، ولا يخلو أن يكون على وجه العمْد أو السَّهْو.

فإن كان على [١/١٧] العمْد فلا يخلو أن يكون من قِبَلِ الله أو من تلقاء نفسه، فإن كان من قِبَلِ الله فكيف يصحُّ ذلك، والله لا يأمر بالفحشاء، وفيه نسخُ الإيمان بالكفر.

وإن كان من قِبَلِ نفسه ففيه التَّعمُّدُ للكفر والكذب على الله تعالى في الإبلاغ. وإن كان على طريق السَّهْوِ ففيه تَسْلُطُ الشَّيْطَانِ عليه في طريق التَّبْلِيغِ حَتَّى يتصور له في صورة الملك وليس به، ونسبته<sup>(١)</sup> ما ليس من القرآن كأنه منه، وذلك نقيضُ ما تحقَّق من العصمة لهم وما يوجب عدم الثقة بهم.

الثالث:

أنَّهُ رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَزِنَ لذلك، وَأَنَّ جِبْرِيلَ نَزَلَ عليه فقال له: لقد تلوْتَ على النَّاسِ ما لم آتَكَ به حَتَّى عَزَى عنه بقوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى﴾<sup>(٢)</sup> الآية.

الرابع:

أنَّهُ تَمَنَّى أَنْ لَا يَأْتِيَهُ مِنَ اللَّهِ شَيْءٌ عِنْدَ جُلُوسِهِ مَعَ قَوْمِهِ، فكيف يجوز أن يُؤْثِرَهم على ما عند ربِّه؟

(١) في الأصل: تسمه.

(٢) سورة الحج، الآية (٥٢)

الخامس:

أَنَّهُ رُوي فِيهِ أَنَّهُ تَمَنَّى مَقَارِبَتَهُمْ، فَكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يُظَنَّ بِهِ أَنَّهُ قَارِبُ الْكُفْرَةِ؟

السادس:

أَنَّهُ رُوي فِيهِ: «لَوْ ذَكَرْتَ آلِهَتَنَا بِشَيْءٍ»، يَعْنِي بِسِيَاقِ الْكَلَامِ مَدْحًا، وَكَيْفَ يَجُوزُ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَنْ يمدح الكفرة؟<sup>(١)</sup>...

.../[١٧/ب] فاتت في نظمه وبلاغته مدى أطماع البشر في معارضته، نعم، وفي الكلمة والكلمتين، حتَّى أَنَّ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ لَو رَامُوا أَنْ يَقُولُوا جَمْلَةً مَفِيدَةً عَلَى قَالِبِ نَظْمِ الْقُرْآنِ مَا اسْتَطَاعُوهُ، وَلَقَدْ طَالَ فِي ذَلِكَ اعْتِبَارِي، وَتَرَدَّدَ فِيهِ جُؤَارِي مَعَ ذَوِي الْمِلَلِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ فِي النَّحْلِ<sup>(٢)</sup> فَمَا ظَهَرَ لِي قَطُّ فِي ذَلِكَ رَيْبٌ مِنْ شُبْهِهِمْ، وَلَا غَالِبِي فِي أَحَدٍ مِنْهُمْ.

وُلِّقْتُ عَنْ بَعْضِ أَشْيَاخِي فِي ذَلِكَ أَثْنَاءَ النَّظْرِ كَلِمَةً بَدِيعَةً، أَثَرَهَا عَنْ بَعْضِ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَهِيَ: أَنَّ أَحَدًا مِنَ الْبَشَرِ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَنْظِمَ جَمْلَةً مَفِيدَةً مِنْ قَوْلٍ عَلَى

(١) بعده سقط بمقدار لوحة تقريباً، تبتدئ بكلمة «الكفرة» وتشمل الإشكال السابع والثامن، وتشتمل أيضاً على الوجه الأول والثاني من البيان، وسياق الكلام عن إعجاز القرآن.

(٢) تطلق التحلة في اللغة ويراد بها معان: (١) العطية، (٢) صداق المرأة، (٣) الفريضة، (٤) النسبة والدعوى الباطلة، (٥) الدين والمذهب. والذي يهتمنا من هذه الإطلاقات إطلاق التحلة على النسبة والدعوى الباطلة، وهذا هو الأصل فيها والمُتعارف عليه عند العلماء في دراسة الأديان والمذاهب والمقالات، ويمكن أن تعرّف اصطلاحاً بأنها: الأهواء والآراء والمعتقدات التي تنحليها جماعة ليس لها دينٌ كالفلاسفة والذهرية. يُنظر: عِلْمُ الْمِلَلِ وَمناهج العلماء فيه،

قال القرآن<sup>(١)</sup>، «إِلَّا أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي بَعْضِ مَا رُوي عَنْهُ: «تَمْرَةٌ طَيِّبَةٌ وَمَاءٌ طَهُورٌ»<sup>(٢)</sup> عَلَى نَظْمِ قَوْلِهِ: ﴿بَلَدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ﴾<sup>(٣)</sup> وَمَا جَرَى ذَلِكَ عَلَى لِسَانِهِ إِلَّا أَنَّهُ وَحْيٌ كُلُّهُ.

والحكمةُ عندي في وَفُوعِ التَّحْدِيّ بِالسُّورَةِ - [وَأِنْ]<sup>(٤)</sup> كَانَ مَقْدَارُ الْآيَةِ مُعْجَزاً أَيْضاً - أَنَّ تَأْلِيفَ سُورَةٍ مِنْهُ يَشْكَلُ قَرِيباً مِنْ نَظْمِ سُورَةٍ عَسِيرٍ فِي الْقُدْرَةِ وَالِاعْتِيَادِ.

فَأَمَّا تَأْلِيفُ الْكَلِمَةِ مِنْهُ فَرَبِّمَا عَسِيرٌ عَلَى الشَّادِي<sup>(٥)</sup> فِي الْعِلْمِ، يَخْرِجُهَا فِي مَقْطَعِهَا/ [١٨/١] وَأَسْلُوبُهَا عَنْ نَظْمِ الْقُرْآنِ، فَلَوْ وَقَعَ التَّحْدِيّ بِذَلِكَ وَكَانَ مِنَ الْمُخَالَفِينَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ<sup>(٦)</sup> لَمَا فَهِمَ وَجْهَ خُرُوجِهِ عَنْ جَرَّ آلَةِ الْقُرْآنِ فِي قُوَّةِ مَدَى

(١) ذَكَرَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ الْبَاقِلَانِي أَنَّ الْقُرْآنَ آيَةٌ لِلرُّسُولِ ﷺ وَمُعْجَزٌ شَاهِدٌ بِصِدْقِهِ، دَالَ عَلَى نُبُوَّتِهِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجَهِ: أَحَدُهَا: مَا فِيهِ مِنْ عَجَبٍ فِي النِّظْمِ، وَيَدِيعُ الْوِزْنَ وَالرِّصْفَ الْمُخَالَفَ لِجَمِيعِ أَوْزَانِ الْعَرَبِ وَنَظْمِهِ، وَأَنَّهُ لَا قُدْرَةَ لِأَحَدٍ مِنَ الْخَلْقِ عَلَى تَأْلِيفِ مِثْلِهِ، وَنَظْمِ مِثْلِ سُورَةٍ مِنْهُ، أَوْ آيَةٍ مِنْ طَوَالِ سُورَةٍ أَوْ مِنْ قِصَارِ سُورَةٍ، وَلَوْ كَانَ فِي فَصَاحَةِ يَعْزِبٍ وَقَحْطَانٍ وَمَعْدِ بْنِ عَدْنَانَ. الْإِتِّصَارُ (٦٦ / ١)

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (مُسْنَدُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ح ٣٨١٠)، وَابْنُ مَاجَهَ فِي السُّنَنِ (أَبْوَابُ الطَّهَارَةِ وَسُنَنِهَا - بَابُ الْوُضُوءِ بِالتَّبْيِذِ) (ح ٣٨٤)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السُّنَنِ (كِتَابُ الطَّهَارَةِ - بَابُ الْوُضُوءِ بِالتَّبْيِذِ) (ح ٨٨)، وَقَالَ عَقِبَهُ: وَإِنَّمَا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي زَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَبُو زَيْدٍ رَجُلٌ مَجْهُولٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ لَا تَعْرِفُ لَهُ رِوَايَةً غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي الْفَتْحِ (١ / ٣٥٤): وَهَذَا الْحَدِيثُ أَطْبَقَ عُلَمَاءُ السَّلَفِ عَلَى تَضَعِيفِهِ.

(٣) سُورَةُ سَبَأٍ، الْآيَةُ (١٥).

(٤) فِي الْأَصْلِ [وَإِنْ]، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتَهُ.

(٥) هُوَ الَّذِي تَعَلَّمَ شَيْئاً مِنَ الْعِلْمِ، يَنْظُرُ: تَهْذِيبُ اللُّغَةِ (١١ / ٢٧١)

(٦) بَعْدَهُ: [كَلَامٌ مُفِيدٌ] وَهِيَ عِبَارَةٌ مُقْحَمَةٌ، لَا دَلَالَةَ لَهَا فِي السِّيَاقِ.

القدرة إلا المتبحرون، فكان التحدي بما يقطع العذر، ويرفع الإشكال أوقع في القلوب، وأهدى لكافة العرب.

وهذه الكلمات المروية من دسيسة الشيطان في القرآن عنه في ألفاظها، متبينة المأخذ في معانيها، وهو:

### الوجه الثالث من البيان:

فنقول: مَنْ تَأَمَّلَ بفكر صائب، وذهن ثاقب، عِلِمَ خروج هذه الكلمات في أسلوبها عن نظم القرآن، فإنه قال فيها: «تلك الغرائق العلى، وإن شفاعتهن لُتُرجى» والغرائق: الذكور من الطير، أو الحسان الوجوه، أو السنية، أو الكراكي، أو الطيور البيض من طير الماء، أو جملة ذلك كله<sup>(١)</sup>.

أما كونها جملة ذلك فمحال لتناقض الوجه فيه والمعنى.

وأما أن يكون المعنى أحدهما فباطل أن يريد به الأبيض من طير الماء، أو الذكر، أو الكركي؛ لأنك لو صرحت به فقلت: إنها الطيور البيض من طير الماء العلى ونحوه، لكان معنى فاسداً أو لفظاً مستهجناً.

وإن جعلته كناية عن الرفعة/ [١٨/ب] فإنها كناية وكيدة، فإنه لو قال في الكناية عن العلو والرفعة: القشاعم<sup>(٢)</sup> ونحوه لكان أرفع في المعنى، وأوقع في الكناية والتشبيه.

(١) تُنظر هذه المعاني في: لسان العرب، مادة غرق (١٠/٢٨٧).

(٢) جمع (القشعم، كَجَعَفَر: المُسِنَّ من الرِّجَالِ والشُّوَر) كما في الصحاح، زاد غيره: والرَّخَمَ لَطُولِ عُمُرِهِ، وَهُوَ صِفَةٌ، (و) قِيلَ: هُوَ (الصَّخْم) المُسِنَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، (و) أَيْضًا (الْأَسَدُ) لَصَخَايِهِ. تاج العروس (مادة قشعم) (٣٣/٢٧٩) والمراد به هنا الشُّوَر.

وإن كان المراد به التشبيه أو الحسان الوجوه فتركيب العلَى عليه عُشَّة؛ فَإِنَّ لفظ الشَّبَاب لا يركَّب عليه في الوصف العلَوِّ والرَّفعة، وإنَّما يركب عليه الوَضَاءُ والحُسْن، فَإِنَّ الأوصافَ التَّابِعَةَ على طريق التَّوكيد متفرِّعة من متعلقاته، فيقال شابٌ وضيءٌ، وطيبٌ حاذقٌ، وحاكمٌ عدلٌ، فيركَّب على كُلِّ وصفٍ ما يليقُ به، ولو قلت حاكمٌ وضيءٌ، وشابٌّ عدلٌ لتنافر المعنى، أو تقول شابٌ حاذقٌ لتنافر أيضاً، إِلَّا أَنْ يُريدَ فائدتين.

ولو قلت حاكمٌ [1/١٩] حاذقٌ لاستقام الكلام، ولو قلت طيبٌ عدلٌ لبُعُد في التعارف، وجاز في التَّحْقِيقِ، فَإِنَّ كُلَّ قَوْلٍ وَعِلْمٍ واعتقادٍ مُحتاجٌ إلى وصف العدل وما يتصرَّف منه.

ثمَّ قال: «وَإِنَّ شَفَاعَتَهُنَّ لَتَرْجَى»، ولا تتركَّب هذه الجملة على الأولى لتنافرها معها، واختيرَ ذلك بالتَّصريح بالمعنى وبِالتَّركيب عليه تجدُّ ذلك فيه، فلا أُطوِّل عليك.

### معنى يُناقِضُ تَأْسِيسَهُمْ لِعِبَادَتِهَا:

لأنَّهم إذا كانوا عبدوها لنفسها فلا شفاعَةَ لها عند نفسها، وإن كانوا عبدوها لَتَقَرَّبَهُمْ إِلَى اللَّهِ زُلْفَى، وهو الحقُّ كما أخبر الله تعالى عنهم، فإذا كان ذلك مِمَّا يُرضي الله تعالى فَنَفيُّ تشفع؟ وإن كانت تشفع في ذنب آخر، وقع التَّقْصِيرُ فيه من حقوق الله بحرمة عبادتهم لهذه الأصنام فقد تناقض المعنى فيه، فَإِنَّ هذه الأصنام مُحالٌ أَنْ تشفع للرَّبِّ في أَنْ يُسَقِّطَ حقوقه لحرمة حقوقها، وهل يصحُّ للوزير أَنْ يَشْفَعَ عند الملك في هبة ما قَصَّرَ فيه من حقِّه لحرمة قضاء حقِّ الوزير؟

الرابع من البيان:

أنّه قال بعد: ﴿الْكُفْرُ وَالْكَرْهُ وَالْأَنُفَى﴾<sup>(١)</sup> / [١٩/ب] وهذا ذمٌ يناقض مدحها، فكيف يصحُّ أن يُظنَّ به التناقض في القول مع الإتصال والإنفصال؟

الخامس من البيان:

أن تقول: هذه القصّة من أخبار الأحاد المضطربة<sup>(٢)</sup>، ولو كانت متّقة ما أوجبت علماً، ولا قطعت عذراً، فكيف أن تُعارض أصل النبوّة، وتشكك في حال الإبلاغ والرّسالة.

وأيّد هاهنا قليلاً أنت ومن بلغه هذا القول فقد سدك<sup>(٣)</sup> بقلوب صديّة أن خبر الواحد عن الدّين يُوجب العلم.

السادس من البيان:

أنّا لو سلّمنا صحّة الرواية وقلنا: إنّ رسول الله ﷺ قال هذه المقالة على طريق العمْد لم يخلُ من أن يكون ذلك من قبل الله، ففيه نسخُ الله عيب الأصنام وذمّها بالتعظيم لها ومدحها، ولا يجوز ذلك لاستحالة وتناقض التّكليف به، فكيف أن يُنسخ به؟

أو يكون من تلقاء النّبيّ ففيه تكذيبه ولا يخفى بطلانه.

(١) سورة النّجم، الآية (٢١)

(٢) قال ابن الصّلاح في معرفة أنواع علوم الحديث (ص ١٩٢ - ١٩٣): المضطرب «هو الذي تخلّف الرواية فيه، ويرهيه بغيرهم على وجوه، وبعضهم على وجوه آخر مخاليف له.. والاضطراب موجب ضعف الحديث؛ لإشعاره بأنّه لم يضبط»

(٣) سدك به، كفرخ، سدكاً وسدكاً: لزمه. القاموس (باب الكاف - فصل السين) (ص ٩٤٢)



## السَّابِعُ مِنَ الْبَيَانِ:

أَنَّ الْقَوْلَ بِتَجْوِيزِ ذَلِكَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ سَهْوٌ بَاطِلٌ أَيْضاً، وَرَبَّمَا تَرَحُّضَتْ قُلُوبُ السَّادِرِينَ<sup>(١)</sup> بِهَذِهِ الْكَلِمَةِ فَتَرَحَّضَتْ بَدَنُوسٌ مِنَ الرَّيْبِ فَقَدْ سَبَقَ إِلَى الْأَوْهَامِ ذَلِكَ بِشَبْهَتَيْنِ:

إِحْدَاهُمَا: أَنَّ فِعْلَ الْعَبْدِ / [٢٠/١] حَالُ السَّهْوِ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ التَّكْلِيفِ<sup>(٢)</sup>.

الثَّانِيَةُ: أَنَّ الْحَرْجَ مَرْفُوعٌ عَنِ الْعَبْدِ فِي حَالِ السَّهْوِ شَرْعاً.

وَأَعْلَمُ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَظُنَّ بِالنَّبِيِّ ﷺ لثَلَاثَةَ أَوْجِهٍ:

الْأَوَّلُ اعْتِيَادِي، الثَّانِي عَقْلِي، الثَّالِثُ سَمْعِي.

## أَمَّا الْاعْتِيَادُ:

فَهُوَ أَنَّنَا نَقُولُ مَعْلُومٌ لَدِي كُلُّ لُبٍّ سَلِيمٍ، وَإِدْعَانٌ لِلْحَقَائِقِ وَتَسْلِيمٍ، أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَوَهَّمُ صَحِيحُ التَّحْزِيزِ<sup>(٣)</sup> عَلَى مِثْلِهِا قِرَاءَةُ قُرْآنٍ، أَوْ إِنْشَادُ شِعْرِ، أَوْ التَّمَثِيلُ بِحِكْمَةٍ مِنْ جَرِيَانِ آيَةٍ أَوْ آيَتَيْنِ، أَوْ مِصْرَاعٍ أَوْ مِصْرَاعَيْنِ<sup>(٤)</sup>، أَوْ ضَرْبِ الْمَثَلِ بِحِكْمَةٍ مَعَ

(١) وَهُمْ الْمُتَحَيِّرُونَ.

(٢) يُنْظَرُ: التَّضَرُّبُ وَالْإِرْشَادُ (١/٢٤٢ - ٢٤٣)

(٣) الطَّبِيعَةُ. يُنْظَرُ: تَهْذِيبُ اللُّغَةِ (٤/٢١٣)

(٤) قَالَ ابْنُ رَشِيقٍ فِي الْعَمْدَةِ فِي مَحَاسِنِ الشَّعْرِ وَأَدَابِهِ (١/١٧٣ - ١٧٤): «التَّضَرُّبُ هُوَ مَا كَانَتْ عُرُوضُ الْبَيْتِ فِيهِ تَاعَةً لَضَرْبِهِ: تَنْقُصُ بِتَقْصِصِهِ، وَتَزِيدُ بِزِيَادَتِهِ .. وَاشْتِقَاقُ التَّضَرُّبِ مِنْ مِصْرَاعِي الْبَابِ، وَلِذَلِكَ قَبْلَ نِصْفِ الْبَيْتِ مِصْرَاعٌ كَأَنَّهُ بَابُ الْقَصِيدَةِ وَمَدْخَلُهَا، وَقِيلَ: بَلْ هُوَ مِنَ الصَّرْعَيْنِ، وَهُمَا طَرَفَا النَّهَارِ، قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ الزَّجَّاجُ: الْأَوَّلُ مِنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى اسْتَوَاءِ النَّهَارِ، وَالْآخَرُ مِنْ مِيلِ الشَّمْسِ عَنْ كَيْدِ السَّمَاءِ إِلَى وَقْتِ غُرُوبِهَا.... وَسَبَبُ التَّضَرُّبِ مِبَادَرَةُ الشَّاعِرِ الْقَافِيَةِ لِيَعْلَمَ فِي أَوَّلِ وَهْلَةٍ أَنَّهُ أَخَذَ فِي كَلَامٍ مُوزُونٍ غَيْرِ مُشْتَوٍ...» اهـ

الذهول عن ذلك، وعدم التحصيل، فمن جَوَزَ ذلك فقد سقطت مكالمته.

وأما العقلي:

فَإِنَّ الدَّلِيلَ قد قَامَ على أَنَّ مَا جرى على طريق السَّهْوِ من العبد، غيرٌ مقدورٍ له ولا منسوبٍ إليه، وإِنَّمَا هُوَ فعلُ الله تعالى، فعلى هذا يكون هذا القولُ قولاً يَخْلُقُ الله الكُفْرَ على لسان النَّبِيِّ ﷺ، وذلك باطلٌ كُفْرٌ.

وأما السَّمْعِي:

فإِجماعُ الأُمَّةِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ معصومٌ عن الكُفْرِ والكَذِبِ في طريق السَّامِعِ.

الثَّامِنُ مِنَ الْبَيَانِ:

أَنَّ الأُمَّةَ أَجْمَعَتْ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَعْصُومٌ عَنِ الشَّيْطَانِ/ [٢٠/ ب] مَمْنُوعٌ مِنْهُ فقد حرم حفظه منه، وقطعت العلائقَ بينه وبينه، ولم يزل اللَّعِينُ يَخَالِجُهُ<sup>(١)</sup>، فأعانه الله بفضلِهِ عليه بفضلِ الرِّسَالَةِ وشرفِ النُّبُوَّةِ حَتَّى أَشْلَمَ، فَلَا يَأْمُرُ إِلَّا بِخَيْرٍ، هذا في الشَّيْطَانِ الْمُخْتَصِّ بِهِ، فكيف بِالْمُنْحَازِ عَنْهُ من سائِرِهِمْ، وقد حاولَ غَيْرُ الْمُخْتَصِّ بِهِ من الشَّيَاطِينِ من الدُّنُوِّ مِنْهُ كَيْلَةَ الإِسْرَاءِ، لِيُؤْذِيَهُ حَسْداً بما عاينَ من فَضْلِ شَرْفِهِ، وَبَغْياً على تِلْكَ الْمَنْقَبَةِ، فما استطاع ذلك.

ولَقَدْ عرضَ له في أثناء الصَّلَاةِ فَأَسْرَهُ وَأَوْثَقَهُ ثُمَّ تَذَكَّرَ مَا اقْتَضَى أَنْ أَطْلُقَهُ، فكيف يَصُلُّ إِلَيْهِ ويتمكَّنُ بالتَّلْبِيسِ حالةَ التَّبْلِغِ مِنْهُ.

التَّاسِعُ مِنَ الْبَيَانِ:

أَنَّ تَصَوُّرَ الشَّيْطَانِ في صورةِ الْمَلِكِ مُلْبِساً على النَّبِيِّ، كَتَصَوُّرِهِ في صورةِ النَّبِيِّ مُلْبِساً على الْخَلْقِ، وتَسْلِيْطُ الله تعالى له على ذلك كَتَسْلِيْطِهِ في هذا، فكيفَ يَسُوْغُ

(١) أصلُ الخَلِيجِ: الجَذْبُ والتَّرْعُ. يُنْظَرُ: تهذيب اللغة (٧/ ٣٠)

في لبّ شريف استجازة ذلك والتّمكّن له منه، لا سيّما في الأحوال<sup>(١)</sup> الثانية من لقاء الملك المرسول<sup>(٢)</sup> وقد بيّنا فيه ما يجلبه.

### العاشر من البيان:

أنّه قال بعد: ﴿أَلَكُمُ الذِّكْرُ وَلَهُ الْأُنْثَىٰ﴾ (١) تِلْكَ إِذْ أَسَنَّهُ ضَيْرِى ﴿٢﴾ ﴿٣﴾ ولا ينتظم هذا في سياق مع قوله «تلك الغرائق العلى» فكيف يأتي بالقول / [٢١/١] المتناقض الأول والآخر من ربّه، أو من قبل نفسه، أو بين ظهرائي قومه الذين يدعوهم ويحتج عليهم، ويقصدون معارضته والردّ عليه والتّمكّن من مطعنه فيه.

الحادي عشر من البيان: قال الخبر: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتْلُو الْقُرْآنَ، وَيُكَلِّمُهُمْ عِنْدَ فُصُولِهِ وَمَقَاطِعِهِ، وَعِنْدَ اللَّغْوِ فِيهِ عَلَى طَرِيقِ التَّنْبِيهِ لَهُمْ وَالرَّدِّ عَلَيْهِمْ [فلعله]<sup>(٤)</sup> لَمَّا قَرَأَ ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّكْتَ وَالْعُزَّىٰ﴾ (١) وَمَنْوَةَ الثَّالِثَةِ الْآخَرَىٰ ﴿٢﴾ ﴿٣﴾ وَقَطَعَ التَّلَاوَةَ بِالْوَقْفِ، قَالَ لَهُمْ: «هَذِهِ الْغَرَانِقُ الْعَلَى، وَشَفَاعَتُهَا تَرْجَى» يعني أنكم تقولون ذلك فيها مع مشاهدتكم لما يحيل ذلك من حالها ومَوَاتِيئِهَا، ثُمَّ عَادَ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى التَّلَاوَةِ، وَأَقْبَلَ عَلَى تَمَامِ السُّورَةِ عَلَى مَنَهِجِ قَوْلِهِ: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ (١)، وقوله مُخْبِرًا عَنْ خَلِيلِهِ ﴿هَذَا رَأَى﴾ (٢) عَلَى أَحَدِ الْوُجُوهِ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ ذَلِكَ إِذَا كَانَتْ مَعَ

(١) هكذا في الأصل، ولعل: الحال أصوب. والله أعلم.

(٢) هكذا في الأصل، ولعل الصواب: بالرسول.

(٣) سورة النجم، الآيتان (٢١ - ٢٢).

(٤) في الأصل: فلعه.

(٥) سورة النجم، الآيتين (١٩ - ٢٠).

(٦) سورة الذخآن، الآية (٤٩).

(٧) سورة الأنعام، الآية (٧٦ - ٧٧ - ٧٨).

النَّبِيِّ ﷺ قَرِينُهُ حَالِ تَنْبِيٍّ أَنْ ذَلِكَ كَانَ مِنْ قَوْلِهِ عَلَى رِسْمِ الْإِنْكَارِ وَالْإِزْرَاءِ، وَهَذَا كُلُّهُ ضَعِيفٌ لِمَا تَقَدَّمَ، وَالْأَوَّلُ أَقْوَى.

وقد اعترض على نفسه بِأَنَّهُ رُوِيَ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي الصَّلَاةِ، فَكَيْفَ يترك الصَّلَاةَ / [٢١/ ب] ويقطعها إلى مُحَاجَّتِهِمْ، وَذَلِكَ كَلَامٌ فِي الصَّلَاةِ، وَالْكَلَامُ فِي الصَّلَاةِ لَا يَجُوزُ.

وَأَجَابَ عَنْهُ بِأَنَّ ذَلِكَ كَانَ بِمَكَّةَ، وَبَعْدَ ذَلِكَ كُلِّهِ حَرَمُ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ.

الثاني عشر من البيان:

رَوَى قَتَادَةُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ قَائِمًا يُصَلِّي، فَلَمَّا قَرَأَ ﴿وَمَوْءَاةَ الثَّالِثَةِ الْآخِرَةَ﴾<sup>(١)</sup> نَعَسَ، فَقَالَ: «إِنَّهُمْ الْغَرَانِقَةُ الْعُلَى، وَإِنْ شَفَاعَتَهُنَّ لَتُرْتَجَى».

وَالَّذِي عِنْدِي أَنَّ هَذَا وَأَمثَالَهُ مِمَّا تَقَدَّمَ فِي الْجَوَابِ الْحَادِي عَشَرَ، إِنَّمَا يُسَاقُ لِتَبَيِّنِ بِهِ تَجْوِيزُ الْإِحْتِمَالَاتِ، وَاضْطِرَابِ الرُّوَايَاتِ فِي ذَلِكَ لِلتَّضْعِيفِ وَالطَّعْنِ فِي الْأَسَانِيدِ.

فَأَمَّا مِلْكُ الشَّيْطَانِ لِسَانَ النَّبِيِّ ﷺ، وَالْإِسْتِيلَاءَ عَلَيْهِ فِي نَوْمٍ أَوْ يَقْظَةٍ، أَوْ خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى لِسَانِهِ مَا لَا يَجُوزُ مِنَ الْقَوْلِ فِي نَوْمٍ أَوْ يَقْظَةٍ فَلَا سَبِيلَ إِلَيْهِ. وَأَمَّا الْقَوْلُ بِمَا قَالَهُ الْخَبَرُ مِنْ أَحْوَالِ النَّائِمِ فَصَدْرُهُ عَنْهُ وَعُذْرُهُ مَقْبُولٌ، فَضَعِيفٌ عِنْدَنَا؛ لِمَا قَدَّمْنَاهُ وَقَرَّرْنَاهُ مِنَ الدَّلِيلِ عَلَى عَصَمَتِهِ فِي كُلِّ حَالٍ.

الثالث عشر من البيان:

أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِنْ قِبَلِ الشَّيْطَانِ وَتَكَلَّمَ الرَّسُولُ بِهِ فِي فَضُولِ قِرَائَتِهِ مُحْتَجًّا بِهِ عَلَى الْمَشْرُكِينَ عَلَى النَّحْوِ الْمُتَقَدَّمَ.

وَأَمَّا الْبَيَانُ / [٢٢/١] عَنِ الْإِسْكَالِ الثَّانِي فَمَنْدَرُجٌ مُعْظَمُهُ فِي حَالِ الْإِسْكَالِ الْأَوَّلِ، بَلْ كُلُّهُ؛ وَذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ الزِّيَادَةُ أضعفُ مِنَ الْمَزِيدِ عَلَيْهِ، فَإِنَّ أَصْلَ الْخَبَرِ وَإِنْ كَانَ وَاهِيًا مِنَ الْوَجْهِ الَّتِي قَرَّرْنَاهَا، فَتَزِيدُ هَذِهِ الزِّيَادَةُ فِي الْوَهْيِ، فَإِنَّ نَاقِلَهَا أضعفُ، وَالتَّصْرِيحُ فِيهَا بِالْبَاطِلِ وَالْمُحَالِ أضعفُ، فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يُنْزِلَهُ <sup>(١)</sup> اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ، أَوْ هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَخْتَرَعَ النَّبِيُّ ﷺ مَا لَمْ يُنْزَلْ عَلَيْهِ؟ وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَلَوْ نَقُولُ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ <sup>(٢)</sup> لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ <sup>(٣)</sup> ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ <sup>(٤)</sup>﴾ <sup>(٥)</sup> وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي هَذَا مِنْهَا جٌ مُبِينٌ.

أَوْ هَلْ يَجُوزُ أَنْ يُلبَسَ عَلَيْهِ الشَّيْطَانُ فَيُلْقِنَ عَنْهُ ظَانًا أَنَّهُ الْمَلَكُ فِي أَحْوَالِهِ الثَّوَانِي وَالْأَوَّلِ؟ وَهَذَا يوجبُ التَّشْكِيكَ فِي الضَّرُورِيَّاتِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ.

أَوْ هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَذْهَبَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ التَّحْصِيلِ ذَهَابًا لَا يُفَرِّقُ فِيهِ بَيْنَ الْإِيمَانِ وَالْكُفْرِ، وَلَا بَيْنَ التَّنَاقُضِ وَالْمُطَرَّدِ؟

وَلَمَّا بَطَلَ ذَلِكَ كُلُّهُ بَطَلَ الْقَوْلُ بِهَذَا الْمَنْقُولِ الْمُخَالَفِ لِأَدَلَّةِ الْإِسْلَامِ وَالْعُقُولِ.

وَأَمَّا الْبَيَانُ عَنِ الْإِسْكَالِ الثَّلَاثِ وَهُوَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَزَنَ، وَأَنَّ جِبْرِيلَ نَزَلَ عَلَيْهِ فَقَالَ لَهُ: لَقَدْ تَلَوْتَ عَلَى النَّاسِ مَا لَمْ آتِكَ بِهِ، فَكُلُّ مَا / [٢٢/ب] تَقَدَّمَ جَوَابٌ عَلَيْهِ.

وَأَمَّا الْبَيَانُ عَنِ الْإِسْكَالِ الرَّابِعِ وَهُوَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَمَنَّى إِلَى آخِرِهِ، فَهُوَ أَنَّا نَقُولُ بَعْدَ التَّعْوِيلِ عَلَى جُمْلَةٍ مِنَ الْبَيَانِ الْمُتَقَدِّمِ يَتَعَلَّقُ بِالإِسْنَادِ، وَطَرِيقٍ مِنَ الرِّوَايَاتِ فِي ذَلِكَ، إِذَا سَلَّمْنَا وَرُودَ هَذِهِ الزِّيَادَةِ تَسْلِيمًا جَدَلٍ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْبَيِّنِ أَنْ يَظُنَّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَرِهَ نُزُولَ الْقُرْآنِ عَلَيْهِ، إِثَارًا لِمَجَالَسَةِ قَوْمِهِ، وَطَمَعًا فِي بَقَائِهِ مَعَهُمْ رَجَاءً فِي قَبُولِ الْإِسْلَامِ، فَإِنَّهُ يَكُونُ إِثَارًا لِلخَلْقِ عَلَى الْخَالِقِ، وَلِأَنَّ الَّذِي يَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ هُوَ مَا

(١) فِي الْأَصْلِ: يُنْزَلُ.

(٢) سُورَةُ الْحَاقَّةِ، الْآيَاتُ (٤٤ - ٤٦)

نزل عليه، فكيف يكرهه لهذا وهو منه، فيحتمل وراء ذلك أن يكون كراهيته لنزوله بين ظهرانيهم، لما كان يأخذه عند النزول من الغمّة<sup>(١)</sup>، فلو كان ذلك بحضرتهم لشنعوا عليه ما كانوا ينسبونه من الجنون إليه مما هو مُنزّه عنه.

وأما البيان عن الإشكال الخامس من أنه تمنى نزول ما يقاربهم ويقاربونه فيه وأحبه وحدّث بذلك نفسه، فنقول - في منزلة من الرواية وطريقة ما تقدّم - وبعد؛ فلا يظن ذو تحصيل أن النبي ﷺ تمنى نزول الوحي بالكفر مساعدة لقريش رجاء أن تؤمن.

ولو سلّمنا ورود هذا اللفظ تسليماً/ [١/٢٣] جدل، فيحتمل أن يريد بالمقاربة بينه وبين قومه تخفيف بعض الوظائف التكليفية التي يجوز أن تتعين في الملك، فيباح تارة ويحظر أخرى دون العقائد العلمية التي لا يجوز أن يغيرها أمر، ولا تختلف فيها الشرائع.

وأما البيان عن الإشكال السادس وهو قوله: «لو ذكرت آلهتنا بشيء» إلى آخره... فنقول أيضاً في منزلته من الرواية والإسناد ما قلنا قبله، ويزيد هذا استبعاداً وإبعاداً بأنه صريح في الدعاء إلى الثناء على الآلهة، وذلك كفر، والله لا يأمر بالفحشاء، والنبي ﷺ لا يركن إلى الباطل، ولا ينطق بالكفر، ولا يسامح في الإلحاد<sup>(٢)</sup>، جلّ جلاله، وتنزه رسوله.

وأما البيان عن الإشكال السابع وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَمُنُّ بِآلِ الشَّيْطَانِ فِي أُمْنِيَّتِهِ﴾<sup>(٣)</sup> فإنه يسبق منه إلى القلوب تسلط الشيطان على التلاوة والتألي، وعلى قلب النبي ﷺ فنقول<sup>(٤)</sup> فيه:

(١) الغمّة: الغشيّة، القاموس المحيط (باب الواو والياء - فصل الغين) (ص ١٣١٨).

(٢) اجتهدا مني في القراءة، والله أعلم.

(٣) سورة الحج، الآية (٥٢).

(٤) في الأصل: [فيقول]، ولعل الصواب المثبت.

إن كان قوله: ﴿وَإِذَا تَمَعَّقَ﴾ على ظاهره من التَّمَنَّى الذي معناه تَعَلَّقُ الإرادة بالمُسْتَقْبَل فلا تَعَلَّقُ لَهُ بالتَّلَاوَةِ، وَلَكِنَّ لَهُ تَعَلُّقًا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ تَمَنَّى مُقَارَبَةً [٢٣/ب] قَوْمِهِ فِيمَا يَنْزِلُ عَلَيْهِ مَا دَامَ بَيْنَ ظَهَرَانِيهِمْ، فَقَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِيهِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿وَالْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ﴾، فَإِنْ كَانَتْ الْأُمْنِيَّةُ مِنَ التَّمَنَّى فِي الْقَلْبِ بِالْإِرَادَةِ لِمَا يَكُونُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُضَافَ ذَلِكَ إِلَى الشَّيْطَانِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ عَلَى قَلْبِ النَّبِيِّ تَسَلُّطٌ فِي لَمَمِ قَلْبِهِ، وَإِنَّمَا هِيَ مِنَ الْمَلِكِ كُلِّهَا، وَلَا يَغْرُنُكَ قَوْلُهُ<sup>(١)</sup> وَإِنَّمَا يَنْزِعُكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْعٌ، فَلَيْسَ لَهُ عَلَى قُلُوبِ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ نَزْعٌ.

وَأِنْ كَانَتْ الْأُمْنِيَّةُ مِنْ تَمَنَّى بِمَعْنَى التَّلَاوَةِ مِنْ تَلَا، فَهُوَ الْعُرْوَةُ الْوُثْقَى، وَالْمُعْتَصِمُ الْأَبْقَى، فَإِنَّ الْآيَةَ تَقْتَضِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَلَا فَالْقَى الشَّيْطَانُ فِي تِلَاوَتِهِ، أَيْ تَكَلَّمَ بِزِيَادَتِهِ، وَاسْتَخْرَجَ ذَلِكَ الْبَاطِلَ مِنْ عِنْدِهِ بِطَرِيقَتَيْنِ، يَعْصِدُ ذَلِكَ لَنَا:

الْأَوَّلُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا قَرَأَ [بِتَرْتِيلٍ رَتْلٍ]<sup>(٢)</sup> وَطَوَّلَ حَتَّى تَكُونُ الْآيَةُ وَالسُّورَةُ أَطْوَلَ مِنْ أَطْوَلِهَا<sup>(٣)</sup>، فَيَرُودُ الشَّيْطَانُ بِتِلْكَ السَّكَنَاتِ فِرَاقًا فِيهَا بِتِلْكَ الْكَلِمَاتِ مُحَاكِيًا فِيهَا صَوْتَ النَّبِيِّ ﷺ رَغْبَةً فِي التَّلْبِيسِ عَلَى الْخَلْقِ.

(١) فِي الْأَصْلِ: قَوْلُكَ.

(٢) فِي الْأَصْلِ رَسْمُهَا كَالنَّائِي: [تَرْتِيلٌ وَرَتْلٌ] وَلَعَلَّ بِالْمَجْبُوتِ اسْتِقَامَةُ النِّصْرِ.

(٣) لَمْ أَفْهَمْ عَلَيْهِ بِهَذَا اللَّفْظَ، وَقَدْ ثَبِتَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ نَحْوُهُ، فَعَنْ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: «مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى فِي سَبِّحَتِهِ قَاعِدًا حَتَّى كَانَ قَبْلَ وَفَاتِهِ بِعَامٍ فَكَانَ يَصْلِي فِي سَبِّحَتِهِ قَاعِدًا وَكَانَ يَقْرَأُ بِالسُّورَةِ فَيَرْتَلِيهَا حَتَّى تَكُونَ أَطْوَلُ مِنْ أَطْوَلِهَا» (كِتَابُ صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ وَفَصَرُهَا - بَابُ جَوَازِ النَّافِلَةِ قَانِمًا وَقَاعِدًا وَفَعَلَ بَعْضُ الرُّكْعَةِ قَانِمًا وَبَعْضُهَا قَاعِدًا) (ج ٧٣٣).

(٤) يَعْنِي أَنَّ مَدَّةَ قِرَاءَتِهِ لَهَا أَطْوَلُ مِنْ قِرَاءَةِ سُورَةٍ أُخْرَى أَطْوَلُ مِنْهَا إِذَا قُرِئَتْ غَيْرَ مَرَّةٍ وَإِلَّا فَلَا يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ السُّورَةُ نَفْسَهَا أَطْوَلُ مِنْ أَطْوَلِهَا مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ بِالتَّرْتِيلِ وَالْإِسْرَاعِ. يُنْظَرُ: تَحْفَةُ الْأَحْوَذِيِّ

الثاني: بِأَنَّ الرِّوَايَةَ وردت بِأَنَّ السُّورَةَ نَزَلَتْ عَلَيْهِ، وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْكُفَّارِ مَعَهُ  
 ف [لَمَّا] سَمِعُوا الْقَوْلَ ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْمَرْيَمَ﴾ ١٦ وَمَنْوَةَ الثَّالِثَةِ الْآخِرَى ﴿١٧﴾ / [٢٤/١]  
 خَافُوا أَنْ يَذْمَهَا بِشَيْءٍ فَبَادَرُوا نَازِمِينَ تِلْكَ الْكَلِمَاتِ، مَعَارِضِينَ لَهُ فِي عَيْبِهِ وَشَتَمَهُ  
 لَهَا بِمَدْحٍ مِنْ قِبَلِهِمْ، وَأَضِيفَ عَلَى هَذَا إِلَى الشَّيْطَانِ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ الْحَامِلُ لِلْكُفَّارِ عَلَى  
 ذَلِكَ الدُّعَاءِ إِلَيْهِ وَالتَّحْرِيزِ عَلَيْهِ، كَمَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ كُلُّ فِعْلٍ قَبِيحٍ.

وَأَمَّا الْبَيَانُ عَنِ الْإِشْكَالِ الثَّامِنِ وَهُوَ قَوْلُهُ ﴿فَيَنْسَخُ اللَّهُ﴾، فَتَقُولُ فِيهِ وَجْهَانِ:

### الأول:

أَنَّ النَّسْخَ هُوَ الرَّفْعُ وَالْإِزَالَةُ، وَقَدْ كَانَ هَذَا الَّذِي أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي تِلَاوَةِ النَّبِيِّ  
 ﷺ كَمَا بَيَّنَّاهُ: إِمَّا بِلِسَانِهِ، وَإِمَّا عَلَى لِسَانِ الْكُفْرَةِ بِإِغْوَائِهِ وَأَمَلَهُ فَتَنَهُ لِمَنْ كَانَ فِي  
 قَلْبِهِ مَرَضٌ، كَمَا أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ دُونَ الْمُؤَحِّدِينَ الْمُؤَقِنِينَ، وَاعْتَقَدُوا لَضَعْفِ  
 أَخْلَاقِهِمْ وَإِيمَانِهِمْ مِنَ الْقُرْآنِ، وَأَشَاعُوا عَلَى لِسَانِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ تَكَلَّمَ بِهِ فَحَزِنَ  
 ﷺ لِأَنَّهُ تَمَكَّنُوا مِنْ هَذَا الْمَقْدَارِ، وَتَمَكَّنَ الشَّيْطَانُ مِنْ إِغْوَائِهِمْ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى  
 تَسْلِيَةً رَسُولَهُ، وَأَعْلَمَهُ بِأَنَّ هَذَا سُتَّةٌ مَعَ جَمِيعِ أَنْبِيَائِهِ، وَأَنَّهُ يَرْفَعُ مَا يَلْقَى الشَّيْطَانُ،  
 وَيُبَيِّنُ حَالَهُ فِي الْقُلُوبِ وَالْأَلْسِنَةِ، فَلَا يَنْطِقُ بِهِ قُرْآنًا وَلَا يَعْتَقِدُهُ / [٢٤/ب] اسْتِيقَانًا،  
 وَيُحَكِّمُ اللَّهُ آيَاتِهِ الَّتِي أَنْزَلَ، وَهَذَا اخْتِيَارُ الطَّبْرِيِّ<sup>(١)</sup>.

### الثاني:

قَالَ الْخَبَرُ، قَالَ: نَزَلَ هَذَا قُرْآنًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وَأَنَّهُ وَرَدَ عَلَى طَرِيقِ اللَّطْفِ لِكَثِيرٍ  
 مِنَ الْخَلْقِ، وَدَاعٍ لَهُمْ إِلَى الْإِيمَانِ بِوَجْهِ مِنَ الْحِكْمَةِ، ثُمَّ رَفَعَهُ لَوَجْهِ آخَرَ مِنَ الْحِكْمَةِ،

(١) سورة النجم، الآيتين (١٩ - ٢٠).

(٢) يُنْظَرُ التفسير (١٨/٦٦٨ - ٦٦٩).



وَهُوَ أَنْ يَتَذَرَّعُوا بِهِ إِلَى الْبَاطِلِ، وَهَذَا ضَعِيفٌ لَا تَقُولُ بِهِ وَلَا تَرَاهُ. وَفِي الَّذِي تَقَدَّمَ كَفَايَةً، وَأَنَّهُ سَاقَهُ الْقَاضِي لِقُدْرَتِهِ عَلَى اسْتِخْرَاجِ خَفِيِّ الْمَعَانِي مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمُنَاقِضَةِ لَهَا فِي الظَّاهِرِ، وَمِنْ بَيْنِ الْمَعَانِي الْمَعَارِضَةِ لَهَا.

وَقَدْ يَظُنُّ بَعْضُ الْجَهْلَةِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بِذَلِكَ [كَانَ] مَادِحًا لِأَصْنَامِهِمْ لِاسْتِقْرَابِهِمْ وَإِسْلَامِهِمْ حَتَّى تَبَّهَ اللَّهُ تَعَالَى، وَاسْتَنَارَ لَهُمْ هَذَا الظَّنُّ فَهَمُّهُمْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُوكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ لِتَفْتَرِيَ عَلَيْنَا غِبْرَةً وَإِذَا لَا تَعْذُوكَ خَلِيلًا ۖ وَلَوْلَا أَنْ تُبَيِّنَنَّكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْنًا قَلِيلًا ۖ﴾ (٧٤) <sup>(١)</sup> وَهَذِهِ الْآيَةُ نَصٌّ فِي إِبْطَالِ هَذَا الظَّنِّ وَشَبْهِهِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُوكَ ۖ﴾ وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّهُمْ لَمْ يَفْتِنُوهُ، بَلْ إِنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّهُمْ قَارَبُوا فِتْنَتَهُ، / [١/٢٥] اللَّفْظُ «كَادُوا» وَاقْتِضَاؤُهُ فِي اللُّغَةِ مَعْنَى الْمَقَارَبَةِ، هِيَ مِنْ قَوْلِهِمْ لَا مِنْ قِيلِهِ، وَفِي جَانِبِهِمْ لَا فِي جَانِبِهِ، وَإِنَّمَا كَانَ فِي اقْتِضَاءِ مَا زَعَمُوا لَوْ قَالَ: «وَإِنْ كَدْتَ لَتَفْتَنَنَّ بِهِمْ».

وَكَذَلِكَ قَالَ ﴿وَلَوْلَا أَنْ تُبَيِّنَنَّكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْنًا قَلِيلًا ۖ﴾ <sup>(٢)</sup>، فَأَخْبَرَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ نَبِيَّهٖ تَثْبِيهًا مَنَعَهُ مِنَ الرُّكُونِ إِلَيْهِمْ؛ لِأَنَّ «لَوْلَا» فِي اللُّغَةِ حَرْفٌ يَدُلُّ عَلَى امْتِنَاعِ الشَّيْءِ لِثَبُوتِ غَيْرِهِ <sup>(٣)</sup>، وَالَّذِي امْتَنَعَ وَلَمْ يَكُنْ: مَقَارِبَةُ النَّبِيِّ لَهُمْ، وَالثَّابِتُ تَثْبِيتهُ سُبْحَانَهُ.

وَقَوْلُهُ بَعْدَ ذَلِكَ مَتَوَعَّدًا ﴿إِذَا لَأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ۖ﴾ <sup>(٤)</sup> لَا يَدُلُّ عَلَى وَقُوعِ ذَلِكَ وَلَا الْهَمُّ بِهِ ﴿وَلَوْ نَقُولُ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ ۖ﴾ <sup>(٥)</sup> لِأَخْذِ نَامَتِهِ بِالْيَمِينِ <sup>(٦)</sup> ثُمَّ

(١) سورة الإسراء، الآيتين (٧٣ - ٧٤)

(٢) سورة الإسراء، الآية (٧٤)

(٣) يُنْظَرُ: شَرْحُ الْمَفْصَلِ لِابْنِ عِيْشٍ (٩٠ / ٥)، الْجَنَى الدَّانِي فِي حُرُوفِ الْمَعَانِي (ص ٦٠٤)

(٤) سورة الإسراء، الآية (٧٥)

لَقَطَمْنَا مِنْهُ الْوَثِينَ ﴿١٦﴾ ﴿١٧﴾ وهذا وعيدٌ عظيمٌ، ولم يدلّ في قلب أحدٍ أنّه تقول أو هم بالتَّقُولِ على ربّنا، تبارك وتعالى عن ذلك ربّنا، وتنزه وتقدّس عن ذلك رسولنا، وهذا قبسة تشرق بك في ظلم هذه اللبسة، حتّى تستضيء بشموس هذه الصّناعة، وتحتوي على ما جمعته في ذلك الجماعة بحول الله ومشيتته وتوفيقه وهدايته لا ربَّ غيرُه.

وأما المُعْضِلَةُ الثّانيةُ في قصّة زيد المعينة<sup>(١)</sup> بقوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾<sup>(٢)</sup> الآية، فَمَنْ عَذِيبِي<sup>(٣)</sup> مِمَّنْ يقرأ كتاب الله فلا يفهمه ويصفّ رسول الله ﷺ [ب/٢٥] بما لا يليقُ به، وتسيّب على القول في الدّين فيما بين النّبيّ وربّ العالمين بغير علم.

وأوّل ما في تلك الروايات استحسانه لامرأة زيد، ومدّ أمله إليها، وتعلّق قلبه وعينه بها، والله تعالى يقول ﴿وَلَا تُمَدِّنْ عَيْنَكَ إِلَى مِمَّا تَمْتَنَّا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ﴾<sup>(٤)</sup>، وأعظم ما تُمتّع به النّساء، والنفاق على زيد بأن يكون ماثلاً إليها، مريداً لطلاقها، فيظهر له خلاف ما يُضمّر، والنّبيّ ﷺ يُخبر عن نفسه وعن حسبه الكرام: «ما كان لنبيٍّ أن تكون له خائنة الأعين»<sup>(٥)</sup> هذا في الأمر بالحقّ المكشوف، فكيف يكون له خائنة قلبٍ في تعلّق أملٍ بزوجة أحدٍ؟ والحسدُ المذمومُ هو إرادة زوال النّعمة من العبد

(١) سورة الحاقة، الآيات (٤٤ - ٤٦)

(٢) هكذا في الأصل، ويصحّ أن تقرأ أيضاً [المعينة].

(٣) سورة الأحزاب، الآية (٣٧)

(٤) العذيرُ النصيرُ، يُقال: مَنْ عَذِيبِي مِنْ فُلَانٍ أَي مَنْ نُصِيرِي. يُنظر: المحكّم لابن سيده (٧٢/٢)،

لسان العرب (٤/٥٤٨)، تاج العروس (١٢/٤٥٦).

(٥) سورة طه، الآية (١٣١)

(٦) رواه أبو داود في سننه (كتاب الجهاد - باب قتل الأسير ولا يعرض عليه الإسلام) (ح ٢٦٨٣).

إليك، وهي معصية عظيمة وخطيئة كبيرة، فكيف يستجيزُ بمسلم ظنَّ ذلك ب كبار الصَّحابة؟ فكيف بسيد المرسلين؟ وإنما الجائرُ في ذلك ما رواه عليُّ بن الحسين على ما تقدّم بدليل قوله، ﴿وَنُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ﴾<sup>(١)</sup> والذي أبدى الله زواجها خاصّةً هو الذي أخفاه رسول الله ﷺ.

أو لا تراه قد رفع الحرج عنه في هذه القصّة بقوله: ﴿مَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ اللَّهُ لَهُ﴾<sup>(٢)</sup> وأنفذه لرسوله من أيّ طريقٍ يقع الخللُ فيه، أو يتطرّق الفسادُ إليه.

فَإِنْ قِيلَ: فما معنى [١/٢٦] قوله ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾<sup>(٣)</sup>؟

قلنا: هذه نُكْتَةٌ ليس لها غيرُنا، أعظم الله عليها أجرنا:

وذلك أنَّ ما في قوله: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ أمرُ النَّبِيِّ بِالتَّمَسُّكِ بِزَوْجِهِ مع معرفته بأنّه لا بدّ له من فراقها<sup>(٤)</sup> ولا مندوحة له عن طلاقها بما أخبره الله من ذلك. وصدورُ الأمر من الأمر مع علمه من المأمور بنقيضه ومعرفته بأنّه لا يكون لا يقدح في توجّه الأمر، فَإِنَّ اللَّهَ أَمَرَ الْكُفَّارَ بِالْإِيمَانِ مع علمه بأنّهم لا يؤمنون، والمسألة المسألة فَتَبَّهْهَا وَافْهَمْهَا.

فَإِنْ قِيلَ: فما حكمه؟

قلنا: إذا ظهر دليل المسألة فلا يلزم طلبُ حكمها.

(١) سورة الأحزاب، الآية (٣٧)

(٢) سورة الأحزاب، الآية (٣٨)

(٣) سورة الأحزاب، الآية (٣٧)

(٤) في الأصل، [مفراقها].

قيل: وإن لم يلزم يحسن؟

قلنا: إذا أمكن.

قيل: فهل يمكن؟

قلنا: نعم بتوفيق الله، إنه تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ، أَعْلَمَ رَسُولُهُ بِأَنَّهَا زَوْجُهُ، وَأَنَّ زَيْدًا مُفَارِقُهَا، وَلَمْ يُعْلَمْ بِحَالِ زَيْدٍ بَعْدَ فِرَاقِهَا، هَلْ يَكُونُ مُطْمَئِنِّ الْقَلْبِ بِذَلِكَ أَمْ قَلَى النَّفْسِ؟ فَقَالَ ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ مُسْتَبْتَأً مِنْهُ حَالِ ضَمِيرِهِ فِيهَا، وَمُسْتَكْشِفًا تَعَلَّقَ قَلْبِهِ بِهَا.

والأسلوب الأوضح في المسألة [الْأَيْتَسَوْر] <sup>(١)</sup> عليها إلا بما في القرآن خاصة، فأما حديث زَيْدٍ وَقَتَادَةَ فَطَرِيقُ مَشْحُونَةٍ بِالْقَتَادَةِ <sup>(٢)</sup>.

وأما المعضلة الثالثة فَأَحَادِيثُ السَّهْوِ، نَشَدَ مَا رَبَطَتْ [٢٦/ب] عَلَى الْقُلُوبِ وَثَاقَهَا، وَأَعْرَفَتْ دُونَ فَهْمِهَا أَوْرَاقَهَا، وَهِيَ أَنَا أَنْظِمُ لَكَ فِيهِ مِنَ الْأَسْطَرِّ مَا يُغْنِيكَ عَنْ كُلِّ مُسْطَرٍّ وَأَقُولُ:

قَدْ فَهَمْتُ مِنَ الْأَصُولِ الْمُتَقَدِّمَةِ جُمْلَةً مُقْنَعَةً فِيمَا يَجُوزُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ مِنَ الْعَمَلِ وَالسَّهْوِ، وَمَا يَجِبُ عَصْمَتُهُمْ فِيهِ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِالْبَلَاغِ وَالْأَدَاءِ، وَفِي ذَلِكَ رِوَايَاتٌ وَأَثَارٌ، جَمَاعُهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ كِتَابُ الْمُشْكِلِينَ <sup>(٣)</sup>، ففِيهِمَا يُسْتَقْصَى وَعِنْدَهَا يَقِفُ الْأَمَلُ الْأَقْصَى، وَتَحَقَّقَتْ أَنَّ الْكَذِبَ لَا يَجُوزُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ لَا بِقَصْدٍ، وَلَا بِغَيْرِ

(١) في الأصل [الْأَيْتَسَوْر] ولعلّ الضواب ما أثبتّه.

(٢) في الأصل [بِالْقِيَادَةِ].

(٣) أي مشكل القرآن والسنة، وقد تكلم فيه على ما كان من قبيل التوحيد وعن التأويل، وأورد فيه القول عن السحر وحقيقته... يحيل عليه في كثير من كتبه رحمه الله منها أحكام القرآن والمتوسط والسراج وتنبيه الغبي وغيرها.

قصدي، وعلمت أن الأفعال مضبوطة كما تقدم في القسمة إلى جميع المكلفين بخمسة أقسام، ومنحصرة في سبيلهم إلى ثلاثة أقسام، وعندي إلى قسمين، فأعرض هذه الأحاديث الثلاثة على القوانين المقدمة، واجعلها أنموذجاً لسواها، ودستوراً على غيرها.

أما حديث أبي هريرة فيسلم عن المعاضل إلا في رواية يزيد بن إبراهيم عن محمد بن سيرين قوله: «لم أنس ولم تقصر»، وقوله في الرواية الأخرى «كل ذلك لم يكن» فمن جَوَز وقوع الخلف في القول مع عدم القصد من الأنبياء في غير طريق التبليغ والأداء، يُقَرُّ بصحة هذه الألفاظ لفظاً ومعنى؛ لأنه ليس فيها على قولهم إلا إخباراً [٢٧/١] النبي عن اعتقاده، وكان اعتقاده في ذلك الشيء على خلاف ما هو به، فقولُه صدق في تعلُّقه باعتقاده خاصَّةً، وهو على خلاف الحقيقة المخبر عنها، ويكون المقصد بذلك استئان من بعده به في مثل فعله، والبيان بالفعل أبلغ من القول، وأثبت في النفس، والعزاء باعتزاء ذلك لرسول الله ﷺ أنس في القلوب فلا إشكال عندهم قطعاً على القول بأنه معصوم عن وقوع الخلف بالقول مع القصد وعدمه، وهو الذي أدين الله تعالى به، فوجهه بين.

أما قوله: «لم أنس ولم تقصر» فمعناه لم يجتمعا، وكذلك قوله: «كل ذلك لم يكن».

فإن قيل: هذا خلاف ما فهم عنه السائل، فإنه قال قد كان بعض ذلك يا رسول الله.

قلنا: ليس فهم السائل حجة على قصد الرسول ولا دليلاً عليه، إنما يردُّ قوله إلى أنموذج الأدلة لا إلى مفهوم السائلين، نعم ولا السامعين، وقيل: معناه «لم أنس

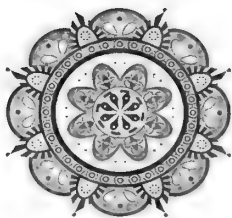
ولا قُصرت» لم يقع سلامي سهواً بل وقع قصداً<sup>(١)</sup>، ويكون السهو في غير محلّ المراد بالنقي فكأنه سها عن ركعتين وسلّم قاصداً معتقداً التمام، فيكون قوله «لم أنس» لم يقع سلامي إلا على القصد.

وأما حديث عبد الله ففيه السهو في الفعل في الأحكام، واختلفوا فيه، فالأكثر من منعه، لئلا يوجب التشكيك في جميع ما يأتيه، ويكون القول فيه كالقول في القول، ومنهم من جوزه وقال: لا يُناقض دليل المعجزة ولا يقدح في النبوة<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

(١) أثار القاضي في القبس مسألة كثر الخلاف فيها وهي رجوع النبي ﷺ إلى القصد هل كان بما ظهر إليه ورأى أم كان بقول الناس وشهادتهم عنده؟ ثم قال: وهذا فصل اختلف الناس فيه وتحزّبوا كثيراً. فإن وقفنا أنفسنا على النظر فالظاهر أنه عمل بشهادتهم روي عن مالك، رضي الله عنه، في مثل هذه النازلة. يُنظر: القبس (١/ ٢٤٨ - ٢٤٩)

(٢) هذه الكلمة [النبوة] تعقيبية وهنا تنتهي هذه النسخة، ووجود التعقيبية دالٌّ على أن النسخة الموجودة بين أيدينا مبتورة الآخر، وهذا ما تيسر إخراجها وخدمته بعد بحث طويل عن نسخة أخرى مكتملة، ولكن لله الأمر، فما وُقت فيه فهو من الله وحده وما كان فيه من خطأ وزلل فمني ومن الشيطان، وأسأل الله أن يجعل عملي هذا باكورة خيرة لغيره، وأن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح، آمين آمين.



## الخاتمة وفيها أهم النتائج

في نهاية تحقيق هذا السفر العظيم لإمام جليل، أريد أن أسجّل - قبل نهاية المطاف - أهمّ النتائج التي وقفت عليها أثناء التحقيق، فأقول - وبالله التوفيق :-

(١) بدا لي أثناء التحقيق ما يميز به العلامة ابن العربي رحمه الله من جودة الأسلوب، وقوّة في الإقناع، وتوسّع في المعارف.

(٢) أن هذا الكتاب من الكتب الفريدة في هذا الباب، وخاصة ما يتعلق بدحض قصّة الغرائيق، وحماية جانب النبوة.

(٣) إقحام بعض كتاب السيرة، وجماعة من المفسرين، وطوائف من المحدثين، في كتبهم ودواوينهم ومؤلفاتهم أقصوصة الغرائيق.

(٤) أن هذه القصة باطلة منكردة، تناقض أصول الإسلام، وقواعد الدين، وصريح الآيات، وصحيح المرويات.

(٥) الغرض من تأليف هذا السفر كشف زيف الزائفين، ونقض زيغ الزائغين، وذبّ الإفك عن سنّة وسيرة سيّد المرسلين.

(٦) أن مذهب أهل السنّة في موضوع عصمة الأنبياء عليهم السلام جاء منسجماً مع ما تقتضيه نصوص الوحيين.



(٧) أهل السنة لا يرون عصمة الأنبياء من الصغائر، بل يعجزونها عليهم، ولكنهم لا يقرون عليها، بل ينبههم الله تعالى ويوفقهم للتوبة والأوبة.

اللهم صَلِّ على سيدنا محمدٍ وأزواجه وذريته، كما صليت على آل إبراهيم، وبارك على سيدنا محمد وأزواجه وذريته كما باركت على آل إبراهيم في العالمين إنَّكَ حميدٌ مجيدٌ

\*\*\*

## تَبَتُّ المَصَادِر والمَرَاجِع

- (١) أحكام القرآن للقاضي محمد بن عبد الله أبي بكر بن العربي المعافري الاشيلي المالكي (ت ٥٤٣هـ)، راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلّق عليه: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة: ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣ م.
- (٢) الإحكام في أصول الأحكام لأبي الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الأمدى (ت ٦٣١هـ)، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت - دمشق - لبنان.
- (٣) أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن العباس المكي الفاكهي (ت ٢٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الملك عبد الله دهيش، دار خضر - بيروت.
- (٤) الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد لعبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبي المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين الجويني (ت ٤٧٨هـ)، ضبط وتحقيق: د أحمد عبد الرحيم السايح والمستشار توفيق علي وهبة، مكتبة الثقافة الدينية.
- (٥) الاستيعاب في معرفة الأصحاب لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النّمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت.
- (٦) أسد الغابة في معرفة الصحابة لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (ت ٦٣٠هـ)، تحقيق: علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية.
- (٧) أسهل المسالك في مذهب الإمام مالك، تأليف سيدي الشيخ محمد بشار، قام بشرحه وشكله الأستاذ الشيخ عبد الرحمن البرقوقي، دار الأندلس الجديدة، الطبعة الأولى: ١٤٣٠ - ٢٠٠٩ م.

- (٨) الإصابة في تمييز الصحابة لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت.
- (٩) إصلاح المنطق لابن السكيت، أبي يوسف يعقوب بن إسحاق (ت: ٢٤٤هـ)، تحقيق: محمد مرعب، دار إحياء التراث، الطبعة: الأولى ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢ م.
- (١٠) أصول الدين للأستاذ أبي منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد التميمي البغدادي (ت ٤٢٩هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية.
- (١١) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن لمحمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (ت ١٣٩٣هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان.
- (١٢) إعجاز القرآن لأبي بكر الباقلاني محمد بن الطيب (ت ٤٠٣هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار المعارف - مصر، الطبعة: الخامسة، ١٩٩٧ م.
- (١٣) أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري) لأبي سليمان حمد بن محمد الخطّابي (ت ٣٨٨هـ)، تحقيق: د. محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، جامعة أم القرى (مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي).
- (١٤) إعلام المسلمين بعصمة النبيين للعلامة إسحاق بن عقیل عزّوز المكي (ت ١٤١٥)، دار ابن حزم، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥ م.
- (١٥) الإعلام بفوائد عمدة الأحكام لسراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري ابن الملقّ (ت ٨٠٤هـ)، تحقيق: عبد العزيز بن أحمد بن محمد المشيقح، دار العاصمة، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ - ١٩٩٧ م.
- (١٦) الأملاني لأبي علي القالي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان (ت: ٣٥٦هـ)، عُني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية: ١٣٤٤هـ - ١٩٢٦ م.
- (١٧) الانتصار للقرآن محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم، القاضي أبي بكر الباقلاني المالكي (ت ٤٠٣هـ)، تحقيق: د. محمد عصام القضاة، دار الفتح - عمّان، دار ابن حزم - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١ م.

- (١٨) الأنساب لعبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبي سعد (ت ٥٦٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢هـ-١٩٦٢ م.
- (١٩) أنوار التنزيل وأسرار التأويل لناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البیضاوي (ت ٦٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي- بيروت.
- (٢٠) البحر المحيط في أصول الفقه لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، دار الکتبی، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ-١٩٩٤ م.
- (٢١) البداية والنهاية لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، دار الفكر، عام النشر: ١٤٠٧هـ-١٩٨٦ م.
- (٢٢) البدر المنير في تخریج الأحادیث والآثار الواقعة في الشرح الكبير لابن الملقن سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت ٨٠٤هـ)، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع-الرياض-السعودية.
- (٢٣) بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس لأحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة، أبي جعفر الضبي (ت ٥٩٩هـ)، دار الكاتب العربي-القاهرة، عام النشر: ١٩٦٧ م.
- (٢٤) البيان عن الفرق بين المعجزات والكرامات والجيل والكهانة والسحر والتأرنجات للقاضي أبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني (ت: ٤٠٣هـ)، تحقيق: الأب رتشد مكارثي اليسوعي، منشورات جامعة الحكمة في بغداد.
- (٢٥) تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبي الفيض، الملقب بمُرتضى، الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، دار الهداية.
- (٢٦) تاريخ الطبري، تاريخ الرسل والملوك، وصلة تاريخ الطبري بأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.
- (٢٧) تاريخ بغداد لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي.

- (٢٨) تاريخ قضاة الأندلس (المراقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا) لأبي الحسن علي بن عبد الله بن محمد بن محمد ابن الحسن الجذامي النباهي المالقي الأندلسي (ت نحو ٧٩٢هـ)، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، دار الآفاق الجديدة - بيروت / لبنان.
- (٢٩) تأويل مختلف الحديث لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، المكتب الإسلامي - مؤسسة الإشراف.
- (٣٠) التبصرة في أصول الفقه لأبي اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، دار الفكر - دمشق.
- (٣١) التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكة لطاهر بن محمد الأسفراييني، أبي المظفر (المتوفى: ٤٧١هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، عالم الكتب - لبنان.
- (٣٢) تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي لأبي العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (ت ١٣٥٣هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت.
- (٣٣) تذكرة الحفاظ لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- (٣٤) ترتيب المدارك وتقريب المسالك لأبي الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت ٥٤٤هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب. الطبعة الأولى.
- (٣٥) التسهيل لعلوم التنزيل لأبي القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزى الكلبي الغرناطي (ت ٧٤١هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت.
- (٣٦) تفسير القرآن العظيم لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع.
- (٣٧) تفسير القرآن لأبي المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (ت ٤٨٩هـ)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض - السعودية.
- (٣٨) تفسير آيات أشكلت على كثير من العلماء حتى لا يوجد في طائفة من كتب التفسير فيها القول بالصواب، بل لا يوجد فيها إلا ما هو خطأ، تأليف: شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن

عبد السلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، دراسة وتحقيق عبد العزيز بن محمد الخليفة، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى ١٤١٧ - ١٩٩٦ م.

(٣٩) تقريب التهذيب لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق محمد عوامة، دار الرشد - سوريا، الطبعة الأولى: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ م.

(٤٠) التَّحْقِيقُ وَالْإِرْشَادُ (الصَّغِيرُ) لِلْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنِ الطَّيِّبِ الْبَاقِلَانِيِّ (ت: ٤٠٣هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحميد بن عليّ أبو زيد، مؤسسة الرسالة.

(٤١) التقرير والتحجير لأبي عبد الله، شمس الدين محمد بن محمد بن محمد المعروف بابن أمير حاج ويقال له ابن الموقت الحنفي (ت ٨٧٩هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣ م.

(٤٢) تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل لمحمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم، القاضي أبي بكر الباقلاني المالكي (ت ٤٠٣هـ)، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية - لبنان.

(٤٣) تهذيب التهذيب لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.

(٤٤) تهذيب الكمال في أسماء الرجال ليوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبي الحجاج المزي (ت ٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى: ١٤٠٠ - ١٩٨٠ م.

(٤٥) تهذيب اللغة، لمحمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبي منصور (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١ م.

(٤٦) تيسير التحرير لمحمد أمين بن محمود البخاري المعروف بأمير بادشاه الحنفي (ت ٩٧٢هـ) الناشر - مصطفى البابي الحلبي - مصر (١٣٥١هـ - ١٩٣٢ م)، وصورته: دار الكتب العلمية - بيروت (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣ م)، ودار الفكر - بيروت (١٤١٧هـ - ١٩٩٦ م).

(٤٧) الثقات لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبُدٍ، التميمي، أبي حاتم، الدارمي، البُسْتِي (ت ٣٥٤هـ)، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند.

(٤٨) جامع البيان في تأويل القرآن لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبي جعفر الطبري (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة.

٤٩) الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة.

٥٠) الجنى الداني في حروف المعاني لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: د فخر الدين قباوة - الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: ١٤١٣هـ - ١٩٩٢ م.

٥١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق: علي بن حسن - عبد العزيز بن إبراهيم - حمدان بن محمد، دار العاصمة، السعودية.

٥٢) دلائل التحقيق لإبطال قصة الغرائق روايةً ودرايةً، لعلي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي، مكتبة الصحابة.

٥٣) دلائل البوة لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، تحقيق: الدكتور محمد رواس قلعه جي، عبد البر عباس - دار النفائس، بيروت.

٥٤) دلائل النبوة لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُو جردى الخراساني، أبي بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، دار الريان للتراث.

٥٥) الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لإبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري (ت ٧٩٩هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت.

٥٦) رد شبهات حول عصمة النبي ﷺ في ضوء الكتاب والسنة، تأليف دكتور عماد السيد الشريني، مطابع دار الصحافة، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣ م.

٥٧) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني لشهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت ١٢٧٠هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.

٥٨) الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت ٥٨١هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢هـ.

- ٥٩) زاد المسير في علم التفسير لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٩هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي - بيروت.
- ٦٠) سنن ابن ماجه لابن ماجه - وماجة اسم أبيه يزيد - أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٣هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد - محمّد كامل قره بللي - عبد اللطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية.
- ٦١) سنن أبي داود لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - محمّد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية.
- ٦٢) سنن الترمذي لمحمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبي عيسى (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (ج ١، ٢) ومحمد فؤاد عبد الباقي.
- ٦٣) سير أعلام النبلاء لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة: ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥ م.
- ٦٤) سيرة ابن إسحاق (كتاب السير والمغازي) لمحمد بن إسحاق بن يسار المطليبي بالولاء، المدني (ت: ١٥١هـ)، تحقيق: سهيل زكار، دار الفكر - بيروت.
- ٦٥) السيرة النبوية لابن هشام لعبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، أبي محمد، جمال الدين (ت ٢١٣هـ)، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.
- ٦٦) شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـ (الكاشف عن حقائق السنن) لشرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (ت ٧٤٣هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هندawi، مكتبة نزار مصطفى الباز (مكة المكرمة - الرياض)، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ - ١٩٩٧ م.
- ٦٧) شرح العقيدة الأصفهانية لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق: حسين محمد مخلوف، دار الكتب الإسلامية.
- ٦٨) شرح العقيدة الطحاوية لصدر الدين محمد بن علاء الدين علي بن محمد ابن أبي العز



الحنفي، الأذرع الصالحى الدمشقي (ت ٧٩٢هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط - عبد الله بن المحسن التركي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: العاشرة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٦٩ شرح المفصل للزمخشري ليعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبي البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلى، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت ٦٤٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٧٠ شرح صحيح البخارى لابن بطلال أبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (ت ٤٤٩هـ)، تحقيق: أبي تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد - السعودية، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

٧١ الشريعة لأبي بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الأجرى البغدادي (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق الدكتور: عبد الله بن عمر بن سليمان الدميحي، دار الوطن - الرياض / السعودية.

٧٢ الشفا بتعريف حقوق المصطفى - مذيلا بالحاشية المسماة مزيل الخفاء عن ألفاظ الشفاء لأبي الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت: ٥٤٤هـ)، مع حاشية أحمد بن محمد بن محمد الشمنى (ت ٨٧٣هـ)، دار الفكر.

٧٣ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار.

٧٤ صحيح مسلم للإمام مسلم بن الحجاج أبي الحسن القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي - دار إحياء التراث العربى - بيروت.

٧٥ الصلة في تاريخ أئمة الأندلس لأبي القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال (ت ٥٧٨هـ)، عني بنشره وصححه وراجع أصله: السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، الطبعة الثانية: ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.

٧٦ طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت ٧٧١هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، ود. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع.

٧٧ طبقات الفقهاء الشافعية لعثمان بن عبد الرحمن، أبي عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: محيى الدين علي نجيب، دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٧٨ الطبقات الكبرى، لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي

المعروف بابن سعد (ت ٢٣٠هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٠هـ.

(٧٩) طبقات المفسرين العشرين لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة - القاهرة، الطبعة الأولى: ١٣٩٦.

(٨٠) العبر في خبر من غير لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية - بيروت.

(٨١) عصمة الأنبياء للإمام فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ)، تقديم ومراجعة: محمد حجازي، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة.

(٨٢) علم الملل ومناهج العلماء فيه للدكتور أحمد بن عبد الله جود، إشراف: أ. د ناصر بن عبد الكريم العقل، دار الفضيلة.

(٨٣) العمدة في محاسن الشعر وآدابه لأبي علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة: دار الجيل، الطبعة الخامسة: ١٤٠١هـ - ١٩٨١ م.

(٨٤) العواصم من القواصم للقاضي محمد بن عبد الله أبي بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (ت ٥٤٣هـ)، تحقيق: الدكتور عمار طالبي، مكتبة دار التراث، مصر.

(٨٥) عيون الأثر في فنون المغازي والشمال والسير لمحمد بن محمد بن أحمد، ابن سيد الناس، اليعمرى الربيعي، أبي الفتح، فتح الدين (ت ٧٣٤هـ)، تعليق: إبراهيم محمد رمضان، دار القلم - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤/١٩٩٣.

(٨٦) الغرائق قصة دخيلة على السيرة النبوية لصالح أحمد الشامي، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ - ١٩٩٨ م.

(٨٧) فتح الباري شرح صحيح البخاري لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩.

(٨٨) الفِصْلُ في الملل والأهواء والنحل لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت ٤٥٦هـ)، مكتبة الخانجي - القاهرة.

- ٨٩) القاموس المحيط لمجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الثامنة: ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥ م.
- ٩٠) قانون التأويل للقاضي محمد بن عبد الله أبي بكر بن العربي المعافري الإشبيلي المالكي (ت ٥٤٣هـ)، دراسة وتحقيق: محمد السليماني، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ م.
- ٩١) قُصَّةُ الغرائب ما مدى صحتها لإبراهيم الخطيب، مطبعة النور، ١٩٨٩.
- ٩٢) فائد المرجان في بيان النسخ والمنسوخ في القرآن لمرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمي المقدسي الحنبلي (ت ١٠٣٣هـ)، تحقيق: سامي عطا حسن، دار القرآن الكريم - الكويت.
- ٩٣) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، طبعة: دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة.
- ٩٤) كتاب التلخيص في أصول الفقه لعبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبي المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (ت: ٤٧٨هـ)، تحقيق عبد الله جولم النبالي وبشير أحمد العمري، دار البشائر الإسلامية.
- ٩٥) الكتاب المتوسط في الاعتقاد والزّد على من خالف السّنة من ذوي البدع والإلحاد، تحرير الإمام أبي بكر محمد بن عبد الله بن محمد العربي المعافري الإشبيلي (ت ٥٤٣هـ)، تحقيق الدكتور عبد الله التّوراتي، دار الحديث الكتّانية.
- ٩٦) كتاب المواقب لعبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار، أبي الفضل، عضد الدين الإيجي (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧ م.
- ٩٧) لسان العرب لمحمد بن مكرم بن علي، أبي الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفي الإفريقي (ت ٧١١هـ)، دار صادر - بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤١٤هـ.
- ٩٨) اللمع في أصول الفقه لأبي اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت ٤٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية ٢٠٠٣ م - ١٤٢٤هـ.
- ٩٩) مجموع الفتاوى لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت ٧٢٨هـ)،

تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، نشرة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.

(١٠٠) المجموع المغيث في غريب القرآن والحديث لمحمد بن عمر بن أحمد بن عمر بن محمد الأصبهاني المدني، أبي موسى (ت ٥٨١هـ)، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - مكة المكرمة.

(١٠١) محاسن التأويل، لمحمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (ت ١٣٣٢هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية - بيروت.

(١٠٢) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى - ١٤٢٢هـ.

(١٠٣) المحكم والمحيط الأعظم لأبي الحسن، علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية - بيروت.

(١٠٤) مختار الصحاح لزين الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت ٦٦٦هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النمودجية، بيروت.

(١٠٥) مدارك التنزيل وحقائق التأويل لأبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (ت ٧١٠هـ)، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

(١٠٦) مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان لأبي محمد عفيف الدين عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي (ت ٧٦٨هـ)، وضع حواشيه: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

(١٠٧) المستصفى لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت ٥٠٥هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية.

(١٠٨) مسند إسحاق بن راهويه لأبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم الحنظلي

المروزي المعروف بابن راهويه (ت ٢٣٨هـ)، تحقيق: د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، مكتبة الإيمان - المدينة المنورة.

١٠٩) مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (ت ٢٩٢هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة.

١١٠) مسند الدارمي المعروف بسنن الدارمي لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق: نبيل هاشم الغمري، دار البشائر.

١١١) المسند لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت ٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة.

١١٢) مطمح الأضس ومسرح الناس في ملح أهل الأندلس لأبي نصر الفتح بن محمد بن عبيد الله بن خاقان ابن عبد الله القيسي الإشبيلي، تحقيق: محمد علي شوابكة، دار عمار - مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣ م.

١١٣) المعارف لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق: ثروت عكاشة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

١١٤) معالم التنزيل في تفسير القرآن أو تفسير البغوي لمحيي السنة، أبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت ٥١٠هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

١١٥) معجم الصحابة لأبي القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المَرْزُبان بن سابور بن شاهنشاه البغوي (ت ٣١٧هـ)، تحقيق: محمد الأمين بن محمد الجكني، مكتبة دار البيان - الكويت.

١١٦) معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، طبعة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩ م.

١١٧) معرفة أنواع علوم الحديث لعثمان بن عبد الرحمن، أبي عمرو، تقي الدين المعروف

بابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.

(١١٨) الْمُعْلَمُ بفوائد مسلم لأبي عبد الله محمد بن علي بن عمر التَّيْمِي المازري المالكي (ت ٥٣٦هـ)، تحقيق: فضيلة الشيخ محمد الشاذلي النيفر، الدار التونسية للنشر، الطبعة الثانية: ١٩٨٨.  
(١١٩) المغرب في حلى المغرب لأبي الحسن علي بن موسى بن سعيد المغربي الأندلسي. مفاتيح الغيب المعروف بالتفسير الكبير لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٢٠هـ.

(١٢٠) مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٢٠هـ.

(١٢١) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم للإمام أبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (ت ٦٥٦هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، دار ابن كثير بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٧ - ١٩٩٦م.

(١٢٢) مناقشة قصة الغرائق عند المفسرين لعبد الله بن إبراهيم الوهبي، مجلة كلية أصول الدين، العدد/ ٥/ ١٤٠٣ - ١٤٠٤.

(١٢٣) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(١٢٤) النبوات لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق: عبد العزيز بن صالح الطويان، أضواء السلف، الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

(١٢٥) النبوات لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق: عبد العزيز بن صالح الطويان، أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية.

(١٢٦) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ليوסף بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (ت ٨٧٤هـ)، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.

(١٢٧) نصب المجانيق لنسق قصة الغرائق لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة: ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

(١٢٨) نهاية السؤل شرح منهاج الوصول لعبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعي، أبي محمد، جمال الدين (ت ٧٧٢هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

(١٢٩) النهاية في غريب الحديث والأثر لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن محمد ابن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ)، المكتبة العلمية، طبعة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي.

(١٣٠) الوافي بالوفيات لصالح الدين خليل بن أبيك بن عبد الله الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت، عام النشر: ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

(١٣١) الوسيط في تفسير القرآن المجيد لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت ٤٦٨هـ)، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، الدكتور أحمد محمد صيرة، الدكتور أحمد عبد الغني الجمل، الدكتور عبد الرحمن عويس، قدمه وقرظه: الأستاذ الدكتور عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

(١٣٢) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (ت ٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت.

(١٣٣) اليقين في عصمة الأنبياء والمرسلين لعبد الوهاب المحسن، بيروت، دار الهادي ١٤٢٢ - ٢٠٠١.

## فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة .....	٥
أسباب اختيار الموضوع .....	١٤
صعوبات البحث .....	١٥
نقد نشرة دار الحديث الكتانية .....	١٦
خطة البحث لدراسة وتحقيق الكتاب .....	٢٦
منهج التحقيق .....	٢٧
القسم الأول: الدراسة .....	٢٩
الفصل الأول: ترجمة موجزة للمؤلف .....	٣١
المبحث الأول: اسمه وكنيته ونسبه ونسبه .....	٣١
المبحث الثاني: مولده ونشأته العلمية .....	٣٢
المبحث الثالث: رحلاته العلمية .....	٣٣
المبحث الرابع: شيوخه وتلاميذه .....	٣٥
المبحث الخامس: مكاتبه العلمية وثناء العلماء عليه .....	٣٧
المبحث السادس: وفاته .....	٣٩
الفصل الثاني: دراسة الكتاب المحقق .....	٤١
المبحث الأول: اسم الكتاب .....	٤١



الموضوع	الصفحة
المبحث الثاني: توثيق نسبه إلى مؤلفه.....	٤٢
المبحث الثالث: سبب تأليف الكتاب.....	٤٣
المبحث الرابع: مضمون الكتاب، ومنهج المؤلف فيه.....	٤٤
المبحث الخامس: مكانة الكتاب العلمية.....	٤٦
المبحث السادس: وصفُ النسخة الخطية المعتمدة مع صور منها.....	٤٧
القسم الثاني: النص المحقق.....	٥١
الفصل الأول: في شرح النبوة والنبي.....	٥٧
الفصل الثاني: في وجه معرفة النبي ﷺ بكونه نبياً.....	٦١
تتويّم.....	٦٥
تؤيّم.....	٦٥
تُعَلِّم.....	٦٧
تحقيق.....	٧٠
الفصل الثالث: في وجه معرفة الخلق بكونه نبياً.....	٧٣
الأصل الأول: في معرفة ما يجوزُ عليه من صفات البشر الذي هو منهم.....	٧٧
تركيب.....	٧٩
الأصل الثاني: في تسطير الروايات في المسألة ومقارنتها بجمعها.....	٩١
المعضلة الأولى.....	٩١
المعضلة الثانية.....	٩٣
المعضلة الثالثة.....	٩٦
الخاتمة وفيها أهمُّ النتائج والتوصيات.....	١١٩
تَبَّتْ المصادر والمراجع.....	١٢١
فهرس الموضوعات.....	١٣٥